جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية. محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.

The Effect of Citizenship on Enhancing Social Accountability in the Ministry of Social Development. Ramallah and Al-Bireh Governorate as a Model.

إعداد: سهى جمال رضوان شحادة

بإشراف: الدكتور نور طاهر الأقرع

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

2021

أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.

The Effect of Citizenship on Enhancing Social Accountability in the Ministry of Social Development.

Ramallah and Al-Bireh Governorate as a Model.

إعداد الباحثة:

سهى جمال رضوان شحادة

بإشراف:

الدكتور نور طاهر الأقرع

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 24 /2022/5

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور نور طاهر الأقرع/ جامعة القدس المفتوحة مشرفاً ورئيساً.....

الدكتور عبد القادر الدراويش/ جامعة القدس المفتوحة عضواً .....

الدكتور أحمد زيد/ جامعة خضوري عضواً .....

6/6/2022

تفويض

أنا الموقع أدناه؛ ..... أفوض/ جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

الإهداء

إلى فلسطين الحبيبة بأقصاها وترابها وأهلها وهواها

إلى كل الشهداء الذين سبقونا إلى درب الحرية

وإلى الذين تجمدت أشعة الشمس فوق جفونهم وهم خلف قضبان السجون وفي الزنازين الانفرادية

إلى والدي ووالدتي اللذين وفقني الله بدعائهما وآطال عمرهما

إلى أهلي وأصدقائي وأحبيتي أينما كانوا

وإلى تلك العوائل المكلومة التي فتحت لي أبوابها عندما طرقتها

وإلى مشرفي وموجهي الفاضل الدكتور نور طاهر الأقرع

وإلى جامعتي التي أفتخر بها جامعة القدس المفتوحة بهيئتها التدريسية

والإدارية

وإلى الأيادي الخفية التي مدت لي يد العون

وإلى الذين يقرأون والذين لا يقرأون

إليكم جميعاً أهدي رسالتي بكل الحب.

الباحثة

سهى شحادة

شكر وتقدير

قال تعالى في سورة إبراهيم آية (7) " **لئِن شكرتُم لأزيدنَّكم**" صدق الله العظيم

الحمد لله الذي وفقني ومنحني الصحة والعافية والعزيمة لإتمام هذه الرسالة، فالحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتور والمشرف الفاضل " نور طاهر الأقرع" على ما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه، وعلى ما أفادني به من علم، وقد تشرفت بأني كنت إحدى طالباته فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل الذين منحوني الكثير من وقتهم وساهموا في تحكيم الاستبانة لتخرج بصورتها النهائية.

وشكري وتقديري موصول للأساتذة في جامعة القدس المفتوحة كل باسمه ولقبه، الذين رافقوني في رحلتي العلمية وأضاؤوا بعطائهم طريق العلم فكانوا خير رُسُل في إيصال الرسالة، وإلى من علمني حرفاً وقدم لي النصيحة والتوجيه. وأتقدم بوافر الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الأعزاء أعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة وإضافة الملاحظات البناءة والقيمة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لوزارة التنمية الاجتماعية لما قدمته لي من مساعدة وما وفرته من بيانات.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمفخرتي وجامعتي الموقرة بكادرها الاداري والأكاديمي متمنية من الله العلي القدير أن يزيد من رفعة هذا الصرح العلمي وعلو شأنه في الوطن والعالم.

الباحثة

سهى شحادة

قائمة المحتويات

صفحة الغلاف ..... أ

الإجازة ..... ب

تفويض ..... ج

الإهداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

قائمة المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ط

قائمة الأشكال ..... كك

قائمة الملاحق ..... ك

ملخص ..... ل

Abstract ن ..... ن

الفصل الأول 1

1.1 المقدمة 1

1.2 فرضيات الدراسة 5

1.3 أهداف الدراسة 6

1.4 أهمية الدراسة 7

1.4.1 الأهمية النظرية: 7

1.4.2 الأهمية التطبيقية: 7

1.5 حدود الدراسة ومحدداتها 7

1.6 أنموذج الدراسة 9

1.7 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة 9

الفصل الثاني 12

2.1 الإطار النظري 12

2.1.1 مقدمة 12

2.1.2 المواطنة 13

2.1.2.1 مفهوم المواطنة 14

2.1.2.2 قيم المواطنة 16

2.1.2.3 أبعاد المواطنة: 19

2.1.2.4 سمات المواطنة 22

2.1.2.5 الواجبات الأساسية المترتبة على المواطنة 24

2.1.2.6 أنواع المواطنة 24

2.1.3 المساءلة المجتمعية 25

2.1.3.1 مفهوم المساءلة المجتمعية 26
2.1.3.2 أبعاد المساءلة المجتمعية 27
2.1.3.3 أهمية المساءلة المجتمعية 31
2.1.3.4 أهداف المساءلة المجتمعية 32
2.1.3.5 أدوات المساءلة المجتمعية 32
2.1.4 وزارة التنمية الاجتماعية 34
2.2 الدراسات السابقة 37
2.2.1 الدراسات العربية 37
2.2.2 الدراسات الأجنبية 49
2.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة: 73
2.2.3.1 الفجوة البحثية: 74
2.2.3.2 أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: 75
2.2.3.3 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: 76
2.2.3.4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: 78
الفصل الثالث 79
3.1 منهجية الدراسة 79
3.2 مجتمع الدراسة 79
3.3 عيّنة الدراسة 80
3.4 متغيرات الدراسة 83
3.5 أداة الدراسة: 83
3.6 صدق الاستبانة: 84
3.7 ثبات الأداة: 84
3.8 العينة التجريبية: 84
3.9 ثبات الاستبانة: 85
3.10 إجراءات الدراسة: 85
3.11 جمع البيانات والمعلومات: 85
3.12 تحليل البيانات والمعلومات: 85
الفصل الرابع 87
4.1 مقدمة. 87
4.2 عرض النتائج 87
الفصل الخامس 113
5.1 ملخص نتائج الدراسة 114
5.2 مناقشة نتائج الدراسة 115
5.3 التوصيات 128
5.4 المقترحات المستقبلية 129

المصادر والمراجع العربية والاجنبية:.....129
أولاً: المراجع العربية.....130
ثانياً: المراجع الأجنبية:.....136
الملاحق.....127

قائمة الجداول

جدول (1–2) ملخص الدراسات السابقة..... 54

جدول (1–3) توزيع عينة الدراسة وفق الجنس.....77

جدول (2–3) توزيع عينة الدراسة وفق مكان السكن..... 77

جدول (3–3) توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي.....78

جدول (4–3) توزيع عينة الدراسة وفق سنوات العمر.....79

جدول (5–3) معامل الثبات للعينة التجريبية.....81

جدول(6–3) معامل الثبات للاستبيان ككل ولمجالات المواطنة والمساءلة المجتمعية.....81

جدول (1–4) مدى توفر البعد القانوني لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية.....84

جدول (2–4) مدى توفر البعد الاجتماعي لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية.....85

جدول(3–4) مدى توفر البعد الانتمائي لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية..... 86

جدول(4–4) مدى توفر المواطنة وأبعادها لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية.....87

جدول (5–4) مدى توفر المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية.....87

جدول (6–4) مدى توفر الشفافية لدى وزارة التنمية الاجتماعية.....88

جدول (7–4) مدى توفر الرقابة المجتمعية لدى وزارة التنمية الاجتماعية.....90

جدول (8–4) مدى توفر الاستجابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية.....91

جدول (9–4) مدى توفر المساءلة المجتمعية وأبعادها لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية .....
92

جدول (10–4) العلاقة بين المواطنة والمساءلة المجتمعية وأبعادها في وزارة التنمية الاجتماعية.....93

جدول (11–4) نتائج فحص الفرضية الأولى تبعاً لمتغير الجنس.....94

جدول (12–4) نتائج فحص الفرضية الثانية تبعاً لمتغير مكان السكن.....95

جدول (13–4) مصادر الفروق في الفرضية الثانية تبعاً لمتغير مكان السكن باستخدام LSD.....96

جدول(4-14) نتائج فحص الفرضية الثالثة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.....96

جدول(4-15) مصادر الفروق في الفرضية الثالثة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي باستخدام LSD.....97

جدول(4-16) نتائج فحص الفرضية الرابعة تبعاً لمتغير العمر.....98

جدول(4-17) مصادر الفروق في الفرضية الرابعة تبعاً لمتغير العمر باستخدام LSD.....99

جدول(4-18) نتائج فحص الفرضية الخامسة تبعاً لمتغير الجنس.....100

جدول (4-19) نتائج فحص الفرضية السادسة تبعاً لمتغير مكان السكن.....101

جدول(4-20) نتائج فحص الفرضية السابعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.....102

جدول(4-21) مصادر الفروق في الفرضية السابعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي باستخدام LSD.....103

جدول(4-22) نتائج فحص الفرضية الثامنة تبعاً لمتغير العمر.....104

جدول(4-23) مصادر الفروق في الفرضية الثامنة تبعاً لمتغير العمر باستخدام LSD.....105

جدول (4-24) نتائج فحص الفرضية التاسعة لفحص الأثر.....106

قائمة الأشكال

شكل (1-1) انموذج الدراسة (من إعداد الباحثة) 9

شكل (1-3) توزيع عينة الدراسة وفق الجنس.....77

شكل (2-3) توزيع عينة الدراسة وفق مكان السكن.....78

شكل (3-3) توزيع عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي.....79

شكل (4-3) توزيع عينة الدراسة وفق العمر.....80

قائمة الملاحق

ملحق (1) كتاب تسهيل المهمة.....132

ملحق (2) قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة 133

ملحق (3) أداة الدراسة

(الاستبانة).....134

أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.

إعداد الطالبة: سهى جمال رضوان شحادة

إشراف الدكتور: نور طاهر الأقرع

2022

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة، والتعرف إلى مدى توفر أبعاد المواطنة القانونية والاجتماعية والانتمائية، واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة. تكوّن مجتمع الدراسة من المواطنين المستفيدين من المساعدات المالية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة، البالغ عددهم (2623) مستفيد (يمثل أسرة مستفيدة) وفق موازنة المواطن لعام 2021 الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، وتمّ اختيار عيّنة عشوائية بسيطة بنسبة (15%) من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم العينة (400) مستفيد(يمثل أسرة مستفيدة)، وتمّ توزيع استبانة الدراسة عليهم، وبلغت عدد الاستبانات المرتجعة (396 استبانة)، ومن أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن مجال المواطنة حصل على متوسط حسابي (4.08)؛ برتبة مرتفعة مما يدل على وضوح مفهوم المواطنة لدى المواطنين ومعرفتهم بواجباتهم وحقوقهم، وبينما حصل مجال المساءلة المجتمعية على متوسط حسابي (2.09)؛ برتبة متوسطة؛ وهذا مؤشر على وجود فجوة في معرفة المواطنين لإمكانية قيامهم بالمساءلة المجتمعية أو مدى مشاركتهم فيها، إضافة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين المواطنة، والمساءلة المجتمعية ومجالاتها الفرعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية)، وهذه العلاقة هي علاقة إيجابية ما بين المتوسطة والضعيفة بينهما، أما فيما يتعلق بتوصيات الدراسة فقد أبرزت ضرورة تعزيز المواطنة من خلال جملة إجراءات على المستوى الوطني والمجتمعي من خلال تعزيز أبعاد المواطنة (القانوني، الانتمائي، الاجتماعي) لدى المواطنين نظراً لأهميتها في خلق المواطنة الصالحة والتي تعزز من المساءلة المجتمعية، وكذلك ضرورة

تعزيز المساءلة المجتمعية لدى كل من وزارة التنمية الاجتماعية والمواطنين، كونها رافعة لتطوير الحوكمة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، ثم ضرورة تعزيز الشفافية لدى وزارة التنمية الاجتماعية إنفاذاً لأجندة السياسات الوطنية وتوجهات وزارة التنمية الاجتماعية الواردة في خطتها الاستراتيجية وكونها متطلباً من متطلبات الحوكمة، وأخيراً تعزيز الاستجابة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية كونها ركيزة من ركائز المساءلة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، المساءلة المجتمعية، وزارة التنمية الاجتماعية.

The impact of citizenship on reinforcing social accountability in the Ministry of Social Development.

Ramallah and Al-Bireh Governorate as a Case Study

Prepared by the student: Suha Jamal Radwan Shihada

Supervised by: Dr. Noor Taher Aqra

2022

Abstract

The study aimed to identify the impact of citizenship on reinforcing social accountability in Ramallah and Al-Bireh Governorate, as well as to identify the availability for legal, social and affiliational citizenship scopes. The researcher adopted the descriptive analytical approach to achieve the desired goals of this study. The study population consisted of citizens who benefited from financial aid provided by the Ministry of Social Development in Ramallah and Al-Bireh Governorate, and their number reached (2623) families according to the citizen's budget for the year 2021, which had issued by the Ministry of Social Development. A simple random sample of (15%) was selected from the study population, and the sample size was (400) families. The study questionnaire distributed to them, and the number of returned questionnaires was (396). Among the most prominent results of the study is that the field of citizenship obtained an arithmetic average of (4.08), with a high rank, which indicates the clarity of the 'citizenship' concept among citizens and their knowledge of their duties and rights. The field of social accountability obtained a middle rank with an arithmetic average of (2.09), which reflects a gap in the citizens' knowledge of their ability to undertake social accountability or the extent of their participation in it, in addition to the existence of a positive statistically significant relationship at the significance level of ($0.05 \geq \alpha$) between citizenship, social accountability and its sub-domains (community work, transparency, community censorship, and societal responses).

This relationship is a positive relationship between the medium and the weak scopes. As for the recommendations, the most prominent recommendations of the study were the need to strengthen citizenship through a set of measures at the national and

societal level by strengthening its dimensions; the legal, affiliational , and social among citizens due to its importance in creating good citizenship which enhances societal accountability of both the Ministry of Social Development and citizens as well, and the need to enhance transparency within the Ministry of Social Development through the implementation of the national policy agenda and the directions of the Ministry of Social Development contained in its strategic plan, being one of the requirements of Governance, and strengthening the response of the Ministry of Social Development being one of the pillars of social accountability.

Keywords: citizenship, accountability, the Ministry of Social Development.

الفصل الأول

الإطار العام

1.1 المقدمة

لا يزال المواطن يناضل من أجل الاعتراف بحقوقه وانتزاعها في بعض الأحيان، و الاعتراف به كشريك في صناعة السياسات واتخاذ القرارات كونه العنصر الأول والركن الأقوى من أركان الدولة، وعلى الرغم من اختلاف الحضارات المتتالية واختلاف أنظمتها السياسية والدستورية إلا أنه لا بد لأي دولة أن تبني نظامها وفق مبادئ العدالة و الحرية والحكم الرشيد التي تتطلب بالضرورة وجود المساءلة المجتمعية بجميع أركانها من مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات والرقابة على الحكومة في كل خطوة تتخذها، ومدى استجابتها لرغبات المواطنين، وأن تتسم الحكومة بالشفافية وإمكانية الوصول للمعلومة بسهولة كي لا يكون المواطن مغيباً عما تقوم به الدولة. ومن هنا فإن المواطنة هي القيمة الفضلى التي يستطيع المواطن من خلالها التمتع بحقوقه كافة، وممارسة أدواره كافة على المستويات المختلفة، كما أن مدى تحقق قيم المواطنة إنما يعكس تقدم هذا المجتمع ورقيه، فالمواطنة هي التي تعزز مشاعر الولاء والانتماء لدى الفرد، وتجعل منه شخصاً بناءً وملتزماً بقيمه ومبادئه.

إن عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة الرقابية بدءاً من وجود برلمان يراقب أعمال الحكومة كلها مروراً بوجود هيئات رقابة مالية وإدارية مثل ديوان الرقابة المالية والإدارية يضعف آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة خاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، في النظام السياسي؛ مما يقود الى طغيان السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وهو ما يؤدي الى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة. ويقود غياب الرقابة والمتابعة بطبيعة الحال الى غياب الشفافية، خصوصاً فيما يتعلق بالأعمال العامة للدولة. وينتج عن ذلك تمتع المسؤولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة؛ مما يشجعهم على استغلال مناصبهم، لتحقيق مكاسب شخصية. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2016، ص:36)

تعتبر المواطنة أحد المفاهيم التي تُعبر عن طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة في العصر الحالي، وقد مرّ تعريفها بالعديد من التطورات والتغيرات إلا أنه بقي من أهم المفاهيم في الحقل السياسي، إذ يُعتبر مدخلاً أساسياً في فهم طبيعة العلاقة بين الكيان السياسي والأفراد، كما أنه يساعد في تحديد أشكال النُظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين الحكومة من جهة وبين الأفراد من جهة أخرى داخل كل دولة. (القولاغاصي، 2020، ص:9).

هناك اعتراف وتأكيد متزايد بين الحكومات والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني بأن المواطنين والمجتمعات المحلية عموماً يلعبون دوراً هاما فيما يتعلق بتعزيز المساءلة وإدارة الموارد للحد من الفساد وتحسين مستوى تقديم الخدمات. لذا أصبحت المساءلة الاجتماعية نهجاً جذاباً يهتدي به القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحسين عملياته الإدارية والسعي إلى نتائج أفضل في تقديم الخدمات وتحسين قرارات تخصيص الموارد وتوزيعها وإدارتها. وقد أظهرت العقود الماضية العديد من الأمثلة التي توضح كيف اتبع المواطنون هذا النهج بالعمل على إسماع صوتهم بفاعلية، وجعل القطاع العام أكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة. (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، دليل المساءلة الاجتماعية، 2015، ص:5)

وتظل قيم المواطنة معبرة عن نسق اجتماعي وثقافي؛ فهي نتاج المجتمع، وقد أصبحت المواطنة قضية وجود من خلال العلاقة بين الدولة بوصفها نظاماً، و الأطراف المتمثلة في الشعب، وتعد المسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، وينبغي ألا ننسى أن المواطنة هي البوتقة التي تنصهر فيها مشاعر المواطن وأحاسيسه بالانتماء الى وطن له تراثه التاريخي، وأعرافه وتقاليده، ولتحويل مفهوم المواطنة من مجرد شعار أو مطمح اجتماعي وسياسي الى واقع عملي مؤسس لمجمل القيم والعلاقات الاجتماعية، لكي يستشعر المواطن دوره وتطلعاته، فهي في أبسط معانيها علاقة انتماء بالأرض و الوطن.(عبيس، 2017، ص :3)

فالمواطنة ليست فكرة أو حالة تلقائية تترتب على الانتماء المادي للرقعة الجغرافية التي يتقاطع فيها المواطن الانسان مع كل ما هو حي، بل هي رابطة سياسية تنمو بالوعي السياسي، وهي من أهم القيم التي تؤلف المواطنة، وهي في الاصطلاح إلزام يتقيد به الفرد أو المواطن مقابل الحق الذي خوله القانون له، فهو واجب أخلاقي قبل أن يكون سياسي، والاعتقاد بالطابع السياسي للواجب الذي لا ينتمي لأنماط من الواجبات الأخلاقية هو اعتقاد كان سائداً في الأوساط القانونية. (بن دوبه، 2017، ص:22)

أما في العالم العربي، فقد جاءت احداث" الربيع العربي "لتطرح على رأس الأجندة مسألة الانتقال من الأنظمة الرعائية إلى أنظمة ديمقراطية مرجعيتها المواطن/ة. وقد وصلت عملية الانتقال هذه الى أزمة مستحكمة تتداخل فيها وتلعب في ثناياها عوامل داخلية وخارجية متشابكة يشهد عليها ما يجري في سوريا والعراق وليبيا وغيرها، ولم يعد أحد يدري إذا ما كان لهذه الأزمة نهاية، وإذا ما كانت ستتمخض عن ابقاء القديم على قدمه، أم الانتقال الى العصر الديمقراطي–المواطني. (سالم، 2018، ص:11).

تمثل المشاركة المجتمعية شرطاً أساسياً للديمقراطية وللمواطنة، هذا ويمكن اعتبار أن المشاركة في الهوية المجتمعية منبثقة من ايمان الشخص بأنه جزء من الجماعة المنتمية إلى المكان

والمنطقة والبلد والقومية، هذه المشاعر والوعي بالحرية والعدالة والحقوق والواجبات والذي يمثل جزءاً من ديمقراطية الدولة. تعرف المواطنة كفكرة ديمقراطية، وإحياء مفهوم المواطنة وثقافتها يتطلب التصدي لظاهرة عزوف المواطن عن المشاركة المجتمعية وتعزيز ثقته في أجهزة الدولة، بهدف تعزيز مشاركته في عملية التنمية، من منطلق أن التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المواطن الفاعلة، وهذا يتطلب من الدولة توفير المناخ والبيئة السياسية والتشريعية والإدارية التي تشجع المواطن وتمكنه من ممارسة جميع حقوقه. (موسى، 2020، ص:395)

وفي المساءلة خضوع الدائرة الحكومية وقادتها وموظفيها العاملين فيها للمساءلة عن أفعالهم وقراراتهم، ووضع الإجراءات التي تكفل القيام بعمليات المساءلة و المحاسبة واتخاذ الإجراءات اللازمة عن الأفعال المخالفة للتشريعات الناظمة ومدونات السلوك الوظيفي، كما تتضمن تحديد أدوار ومهام وصلاحيات القادة و الموظفين بشكل واضح وصريح ضمن التشريعات، بحيث يتم توضيح هرمية العلاقة الداخلية من أجل ضمان الفصل ما بين صلاحيات القادة على المستوى السياسي و المستوى التنفيذي داخل الدائرة، وتوضيح علاقة الدائرة وادارتها وقادتها بجهات الرقابة و المساءلة من أجل ضمان القيام بعمليات الرقابة و المساءلة لكافة عمليات الدائرة الحكومية، على أن يتم وضع إجراءات تضمن قيامها بالاستجابة الى تلك الجهات وتبرير قراراتها لها .(الكبيجي، 2019، ص:38).

كما ويعتمد نجاح أو فشل المساءلة المجتمعية على مدى استجابة مؤسسات الدولة لرغبات المواطنين والمجتمع في المشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والتقييم، وينم ضعف الاستجابة من قبل الدولة ومؤسساتها عن ضعف في الفضاء الديمقراطي المتاح ما يمثل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ مبادرات المساءلة المجتمعية. (مؤسسة رنين، دليل المساءلة المجتمعية ،2018، ص:32)

ومن هنا فإن هذه الدراسة قد جاءت تحمل مسعىً عميقاً يؤصل تعزيز المساءلة المجتمعية بأركانها الأربعة (الرقابة، الشفافية، الاستجابة، المشاركة) بالمواطنة ليشكل حالة من التناغم الحقيقي العميق بين المواطن المسؤول والمراقب والملم من جهة، والمؤسسات المجتمعية الرسمية من جهة أخرى وسأخص في هذه الدراسة وزارة التنمية الاجتماعية للتعرف على واقع المساءلة المجتمعية فيها ودور المواطنة في تعزيزها، لتشكل هذه الدراسة طموحاً شخصياً ووطنياً من أجل الارتقاء بالمواطنة وعناصرها (البعد القانوني، البعد الاجتماعي، البعد الانتمائي) و التي تعد نبراساً للمساءلة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

نظراً لغياب المجلس التشريعي الفلسطيني وتعطله منذ 2007 ، ونظراً للتغيرات الكثيرة التي طرأت على الواقع الفلسطيني من انقسام داخلي وتحالفات خارجية عربية ودولية ضد القضية الفلسطينية، إضافة الى الحروب والفوضى والتمزق العربي السائد في أغلب الدول العربية، والهرولة العربية نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني وعقد اتفاقات السلام التي تؤثر كلها سلباً على فلسطين بكامل عناصرها وأجهزتها الإدارية والعسكرية، من هنا نشأت ضرورة لتفعيل مفهوم المساءلة المجتمعية بأركانها الأربعة (الشفافية، الاستجابة، الرقابة، المشاركة) كبديل لغياب المساءلة الرسمية، لا سيما أن الأصل في المساءلة أن تكون مساءلة رسمية وتساندها المساءلة المجتمعية.

إن الحق في الحصول على المعلومات هو الرافعة الأساسية لتطبيق المساءلة المجتمعية والمحاسبة التي تشكل هدفاً مركزياً لأي نظام ديمقراطي، إذ تصبح المساءلة المجتمعية بدونه مهمة صعبه، بل عقيمة، ما دامت أنشطة الحكومة وعملية صنع القرار تجري بعيداً عن أعين الجمهور الفاحصة، وتزداد إمكانية حدوث تبديد للموارد، بسبب إعاقة أي مراجعة لاحقة من خلال مؤسسات الدولة، مثل المجلس التشريعي والمحاكم، أو هيئات الرقابة العامة. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2016، ص:61).

وتؤدي المساءلة دوراً مهماً كعنصر فعال في تشكيل وتوجيه مقدرات المنظمة حيث تعتبر المساءلة العمود الفقري في إطار القيم والمبادئ ويترتب عليه عنصر المحاسبة حيث لا غنى عن بعضها البعض ففي العمليات الإدارية نجد أن المساءلة نتاج طبيعي لممارسات طبيعية سليمة منها الديمقراطية والشفافية والتمكين. (القرني، 2018، ص:469).

تعتبر المواطنة بوصفها شعوراً وجدانياً أهم ركائز الديمقراطية، وعلاقة المواطنة بالهوية الوطنية هي عملية لتعزيز دور الفرد من خلال المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، إذا ما كان هنالك نمطاً من التوافق والتطابق بين الهوية التي تقوم على مجموعة من الأسس، وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما، بغض النظر عن الانتماءات الأخرى للفرد في الحياة الاجتماعية. (بوسعيد، 2017، ص:3)

لذا ونظراً لإمكانية تأثير هذه المعطيات على المواطنة وبناءً على ما تقدم، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

وبناءً عليه ستجيب الدراسة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

– ما مدى توفر أبعاد المواطنة (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية) لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد أثر للمواطنة على تعزيز المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد أثر للمواطنة على تعزيز الشفافية المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد أثر للمواطنة على تعزيز الرقابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد أثر للمواطنة على تعزيز الاستجابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد فروق لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) في توفر أبعاد المواطنة لدى المستفيدين من برامج وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟

– هل يوجد فروق لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) على مستوى تطبيق المساءلة الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية؟

1.2 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على الفرض الرئيس التالي:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

وينبثق عن الفرض الرئيس الفروض الفرعية التالية:

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مدى توفر البعد القانوني للمواطنة لدى المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مدى توفر البعد الاجتماعي للمواطنة لدى المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في مدى توفر البعد الانتمائي للمواطنة لدى المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر المواطنة على تعزيز المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر المواطنة على تعزيز الشفافية المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر المواطنة على تعزيز الرقابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) في أثر المواطنة على تعزيز الاستجابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) تبعاً لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) في مدى توفر ابعاد المواطنة لدى المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) تبعاً لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) في مدى توفر اركان المساءلة المجتمعية لدى المستفيدين من خدمات وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

1.3 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– التعرف إلى أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– التعرف على مدى توفر أبعاد المواطنة القانونية والاجتماعية والانتمائية.

– التعرف إلى أثر المواطنة على تعزيز المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– التعرف إلى أثر المواطنة على تعزيز الشفافية المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– التعرف إلى أثر المواطنة على تعزيز الرقابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– التعرف إلى أثر المواطنة على الاستجابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

– التعرف إلى مدى وجود فروقات تبعا لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) على ابعاد المواطنة (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية).

– التعرف إلى مدى وجود فروقات تبعا لمتغيرات (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، العمر) على اركان المساءلة (المشاركة، الشفافية، الرقابة، الاستجابة).

1.4 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على النحو الآتي:

1.4.1 الأهمية النظرية:

تأتي الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كون المواطنة ركيزة أساسية لتعميق ولاء وانتماء المواطن لوطنه، مما يعني حرصه الشديد على مصالح الوطن وممتلكاته، ويحتم عليه بالتالي ممارسة المساءلة المجتمعية كنوع من رقابة المسؤولين وأصحاب القرار ومحاسبتهم ومساءلتهم في كل خطوة يتم اتخاذها، بحيث تشكل المساءلة المجتمعية بأركانها (الشفافية، الرقابة، المشاركة، الاستجابة) رقابة مساندة للرقابة الرسمية المتمثلة برقابة المجلس التشريعي في حال وجوده، وكان غياب المجلس التشريعي وتعطله منذ خمسة عشرة عاماً، السبب الرئيسي و الدافع الأقوى للقيام بهذه الدراسة.

1.4.2 الأهمية التطبيقية:

أما من الناحية التطبيقية، فإن أهمية الدراسة الحالية تتمثل في الآتي:

– التعرف إلى المواطنة وأبعادها (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية) وأثرها على تعزيز المساءلة المجتمعية بأركانها (الشفافية، الرقابة، الاستجابة، المشاركة) في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة من وجهة نظر المواطنين.

– التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التحليلية لواقع المواطنة ودور المساءلة المجتمعية التي بالضرورة ستنعكس على شكل توصيات يجدر الالتفات اليها لاستنباط السياسات التي من شأنها أن تعزز واقع المواطنة وتمأسس المساءلة المجتمعية.

– وتظهر أيضاً أهمية هذه الدراسة في الفئات التي سوف تستفيد منها والممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية بحيث ستوضح هذه الدراسة مدى تطبيق المساءلة المجتمعية فيها.

1.5 حدود الدراسة ومحدداتها

تتمثل حدود الدراسة الحالية في الآتي:

- **الحدود البشرية:** تم تطبيق الدراسة على المواطنين في محافظة رام الله والبيرة من متلقي الخدمات من وزارة التنمية الاجتماعية.
- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.
- **الحدود زمانية:** تم تطبيق هذه الدراسة في العام الجامعي 2020م–2021م.
- **الحدود المفاهيمية:** تقتصر هذه الدراسة على الحدود المفاهيمية والمصطلحات التالية: (المواطنة، المساءلة المجتمعية، الرقابة، الشفافية، الاستجابة، المشاركة).
- **الحدود الإجرائية:** تم استخدام أداة الدراسة وهي الاستبانة وضمن مقياس (ليكرت الخماسي) وتم تحكيمها والتأكد من درجة صدقها وثباتها ومن ثم معالجتها إحصائياً ضمن برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

1.6 أنموذج الدراسة

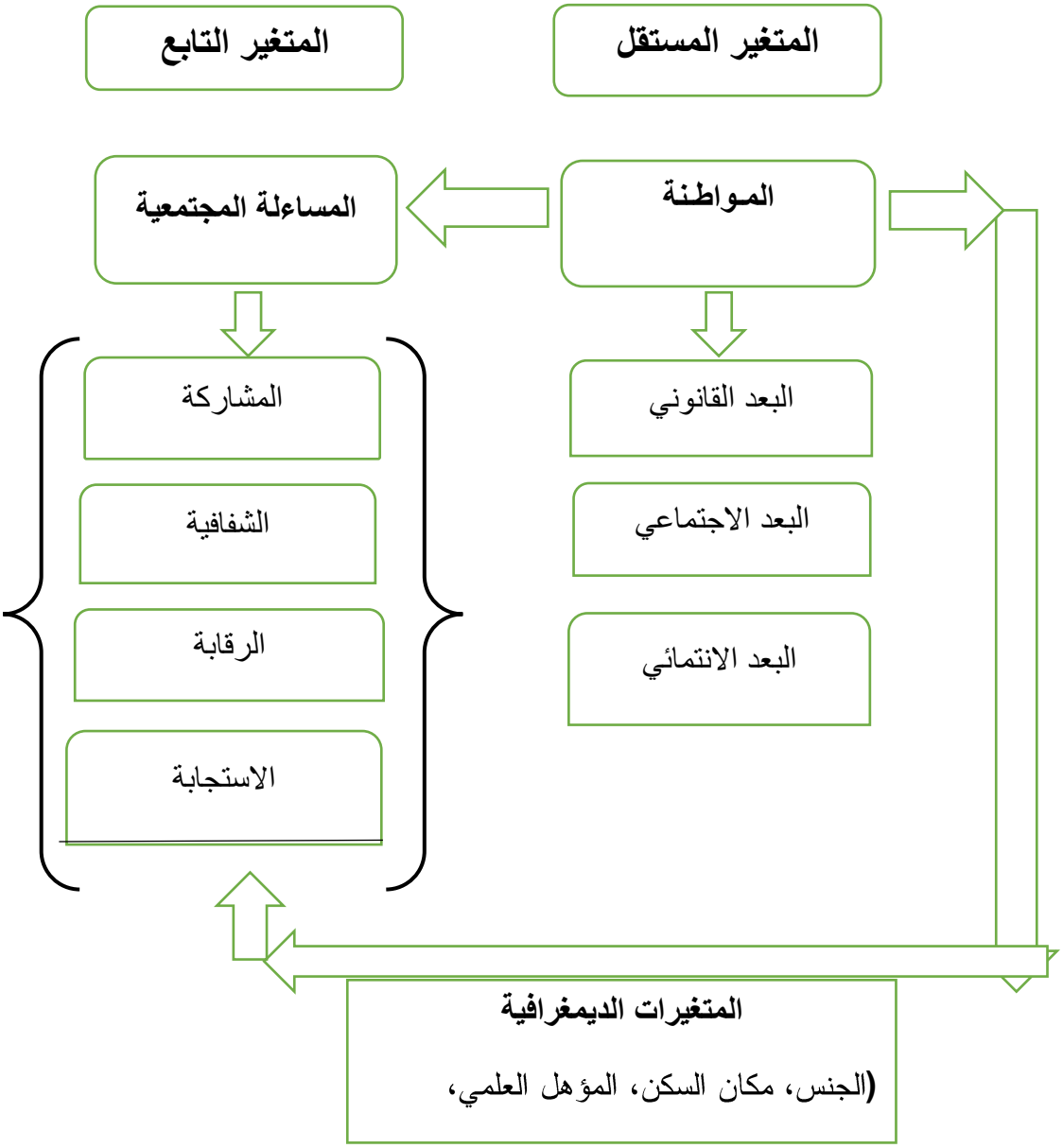

شكل رقم (1-1) المصدر: من إعداد الباحثة

1.7 التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة

المواطنة: تعرف " بأنها العلاقة بين الفرد والدولة كما يحددها القانون لتلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية، وما يصاحبها من مسؤوليات تسبغ عليها حقوقاً سياسة مثل حقوق الانتخابات وتولي المناصب، وميزت بين المواطنة والجنسية لأنها تتضمن حقوقاً أخرى مثل الحماية في الخارج " (عبيس، 2017، ص17).

وتعرفها الباحثة مصطلح المواطنة اجرائياً بأنها مجموعة الحقوق التي يجب أن يحصل عليها المواطن، بالإضافة إلى الواجبات التي تقع على عاتق المواطن تجاه الوطن والمجتمع كونه الركيزة الأساسية للمجتمع لتعميق الولاء الانتماء والتجذر في وطنه.

المساءلة:" واجب والتزام الشخص بتقديم تفسير، وتبرير، وعرض أسباب، وإجابات لنتاجات واقع مهمة مكلف بها." (البكري،2016، ص:8)

وتعرف الباحثة مصطلح المساءلة اجرائياً بأنها محاسبة جهة معينة ومطالبتها بتقديم تفسير لإنجازها ومدى الالتزام بالمعايير المتفق عليها، حيث يعد غياب المحاسبة غياباً للمساءلة وبالتالي غياباً للديمقراطية.

المسائلة المجتمعية: " حق المواطنين وما يقابله من مسؤولية في توقع وضمان أن تحقق الأعمال الحكومية الصالح العام للناس على أفضل وجه." (البكري، 2016، ص:8)

كما وتعرف بأنها: " واجب على عاتق أصحاب السلطة والنفوذ بالخضوع للمساءلة أو تحمل المسؤولية عن أعمالهم. (زهيرة، 2019، ص:136)

تعرف الباحثة المساءلة المجتمعية اجرائياً بانها قيام المواطنين او بعض المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني والمجلس التشريعي بمراجعة ومتابعة أعمال الحكومات وقرارتها ومحاسبتها على إنجازاتها وإخفاقاتها.

الرقابة: هي "عملية قياس النتائج ومقارنتها بالخطط أو المعايير وتشخيص أسباب انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المرغوبة واتخاذها لإجراءات التصحيح عندما يكون ذلك ضرورياً." (حسن علي، 2016، ص10).

وتعرف الباحثة الرقابة المجتمعية اجرائياً على أنها أهم أنواع الرقابة على السلطة التنفيذية والقضائية، وهي حق ومطلب جماهيري وضمان أساسي لتطبيق الدستور وقواعده وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم بهدف تعزيز الشفافية والنزاهة ومحاربة الفساد بجميع أنواعه، ولا يتم ذلك إلا من خلال مساندة الشعب وأفراده لسيادة القانون.

الاستجابة: هي" أن تسعى الوزارات ضمن العمليات التي تقوم بها لتلبية احتياجات وخدمة أصحاب المصلحة. ومدى استجابة الحكومة ومقدمي الخدمات لاحتياجات المواطنين." (الكفارنة، 2016، ص:14).

وتعرف الباحثة مصطلح الاستجابة اجرائياً بأنها أحد أهم عناصر المساءلة المجتمعية التي يتم من خلالها قياس مدى تجاوب الحكومة والجهات صانعة القرار والسياسات لاحتياجات المواطنين التي تختلف من فئة لأخرى، لتصل الحكومة إلى مرحلة الحكومة المستجيبة للمواطنين. وهي أيضاً مدى

تجاوب الدولة مع المواطنين ومطالبهم وحقوقهم وملامسة رغباتهم وتطلعاتهم في الخدمة المقدمة لهم وذلك من منطلق ان المواطن أساس المجتمع.

الشفافية: هي " ظاهرة تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، تتيح لأصحاب المصلحة جمع معلومات قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور."(الكفارنة، 2016، ص:14).

وتعرف الباحثة مصطلح الشفافية اجرائياً بأنها أحد مبادئ الديمقراطية المنادية بضرورة توفير المعلومات للمواطنين وتسهيل سبل الوصول إليها، بحيث يكون المواطن مطلع على الواقع الحقيقي وغير مغيب كونه مشاركاً في صنع سياسات الدولة.

المشاركة وتعرف بأنها "حق المواطن في المشاركة في عملية صنع القرار، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي الوطني والمحلي، ووضع الموازنة، ونظام الشكاوى وغيرها."(دليل المساءلة الاجتماعية، 2015، ص:8).

المشاركة المجتمعية: هي " اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية."(الغول، 2018، ص:10).

وتعرف الباحثة مصطلح المشاركة المجتمعية اجرائياً بأنها مشاركة أفراد المجتمع في جميع أنواع النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية بشكل إيجابي وفعال يعزز من الديمقراطية في الدولة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 الإطار النظري

2.1.1 مقدمة

يرتبط الفرد في اطار المجتمع الواحد بعلاقات متعددة، أو انتماءات إلى عدد من الدوائر الاجتماعية، من بينها الانتماء السياسي الذي يرتبط بمدى قيام الفرد بمراعاة الصالح المشترك بين الناس أو ما يدعى بالصالح العام، وإن لم تكن هناك قوة لإجباره على ذلك، وهذا ما يعرف بالمواطنة، التي يستدل على وجودها و الشعور بها، بالتصرفات الايجابية للفرد على النطاق العام الذي يعيش الفرد ضمنه، وذلك من منطلق احساسه بصالح الجماعة التي يعيش في إطارها، فالمواطنة لا تركز على الجانب العاطفي فقط لحب الوطن، بل تركز على الجانب المدني التطبيقي في هذا الانتماء الذي يعكس إحساس الفرد بواجباته تجاه الحياة المدنية التي تنظمها السلطة السياسية في المجتمع، وحتى وإن كانت المواطنة على المستوى الفردي أحاسيس نفسية قبل كل شيء، لكن علينا أن نلاحظ أنه على المستوى الكلي يقاس نجاح أو فشل المجتمعات السياسية بمدى تفوق نظامها السياسي و الاجتماعي في رفع مستوى الشعور بالانتماء الايجابي بين أكبر نسبة من سكان المجتمع، و الفشل في ذلك يستدل منه على وجود خلل ما في العلاقة ما بين السلطة وأفراد المجتمع أو مع قطاع منهم ممن تتناقض بينهم المظاهر الايجابية التي تطلبها المواطنة بمفهومها الصحيح. (بلخير، 2017، ص:12)

وهنا ينبغي أن ينظر إلى قيم المواطنة باعتبارها أسمى القيم السياسية /الاجتماعية التي نتطلع إليها كونها تنطوي على معاني تطبيقات المسؤولية الاجتماعية، فإذا كانت المسؤولية الاجتماعية تربط منزلة الفرد بالمواطنة وحقوقها، وتؤكد على مكانته الاجتماعية باعتباره مساهماً نشطاً في تحقيق أهداف المشروع الوطني للتنمية، فإن قيم المواطنة ترتبط بمدى استجابة الإرادة الفردية للعمل وفق الصورة الرمزية الكامنة في ضمير المجتمع حول مستقبل الوطن في عالم الغد، فالمواطنة صلة اجتماعية وسياسية وقانونية لها هويتها الخاصة و المرتبطة بمكونات الثقافة الاجتماعية و المعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به في أية دولة، وفي الواقع لها اعتبارات ذات صلة بالهوية تؤثر سلباً أو ايجاباً في طريقة تمثُّل المواطنة لدى المواطنين ودرجة وعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة، فالمواطنة إذاً هي مجموعة من الحقوق و الواجبات التي تتضمنها المواثيق و

المعاهدات الدولية أو ترتبها النظم السياسية وفق نصوص دستورية أو ذات طبيعة دستورية تختلف طبيعتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر. (أبو حامد، 2017، ص:8).

فالمساءلة الاجتماعية تركز على اشراك المنتفعين في مراقبة الأداء الحكومي وتقييمه، وخاصة في تقديم التغذية الراجعة والمجاهرة بالطلب وتحسن توصيل الخدمات، وبالتالي المساهمة في تحقيق تنمية فعالة. (الكفارنة، 2016، ص:2).

ومن شأن المساءلة الاجتماعية، أن توفر آليات وأدوات مختلفة كثيرة ومرجعيات من أجل الصالح العام، الأمر الذي يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور داخل الهيكليات التنظيمية بالحكومة، وذلك من خلال تعزيز إمكانية النفاذ الى المعلومات، ودعم وسائل الإعلام، والحوار المجتمعي، وحملات المناصرة وحشد التأييد والمظاهرات السلمية، وترتبط المساءلة الاجتماعية أيضاً بالتنمية المبنية على الحقوق المدنية والتزام مسؤولي الحكومة أمام المواطنين. (شنتير، 2019، ص: 12)

وتتمحور عناصر المساءلة الاجتماعية حول أربعة عناصر أساسية وهي: الشفافية، من خلال إتاحة المعلومات للجمهور ووضوح القواعد واللوائح التنظيمية والقرارات. والمشاركة، بأن يكون للمواطن تأثير في القرارات والسياسات والموازنات والأنشطة الحكومية التي تؤثر عليه، والاستجابة أي القدرة والرغبة من الوحدات الحكومية في الاستجابة لاحتياجات المواطن، وأخيراً المراقبة حيث يتم تمكين المواطن من متابعة مدى مطابقة القرارات وتقديم الخدمات للقوانين والأنظمة ودليل الخدمات. (الكفارنة، 2016، ص: 2)

ويتناول هذا الفصل المواطنة كمتغير مستقل ويخوض في مفهوم المواطنة والقيم وأبعادها المختلفة كما ويتطرق الى سمات المواطنة والواجبات الأساسية المترتبة على المواطنة وأنواع المواطنة المختلفة، ويتناول المساءلة المجتمعية كمتغير تابع ويتعمق في مفهوم المساءلة المجتمعية وأبعادها المختلفة وأهميتها وأهدافها وأدوات وآليات المساءلة المجتمعية، إضافة الى التعريج على وزارة التنمية الاجتماعية وتناول جوانبها المختلفة، كما ويتناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتعقيب عليها.

2.1.2 المواطنة

تعتبر المواطنة بما يترتب عليها من واجبات وحقوق للمواطنين، ركيزة الديمقراطية ومقوم أساسي من مقومات العدالة السياسية، ولا يمكن قيام أي دستور في أي دولة من دون الإشارة الى هذه الحقوق، وضرورة صيانتها، والمحافظة عليها، فالمواطنة تعتبر من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة،

ومشاريع الإصلاح و التطوير بصفة عامة، وهي من القضايا التي شغلت ومازالت تشغل بال علماء الاجتماع والنفس و السياسة على اختلاف توجهاتهم السياسية، فقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة بمفهوم الدولة، واختلاف منظومة القيم الاجتماعية والسياسية عبر العصور، فدولة المواطنة هي دولة الأحرار، لا دولة العبيد و الرعايا، وهي دولة الحقوق قبل أن تكون دولة الواجبات.(بوسعيد، 2017، ص:2)

من هنا تأتي أهمية المواطنة التي تعبر عن الانتماء الحقيقي للوطن ليس بحكم الميلاد فيه أو حمل جنسيته، أو ربما لتأصله فيه وإنما من ناحية المساهمة في بنائه طواعية، ويتجسد مفهوم المواطنة في سلوكيات تعبر عن الرضا أو التمرد على واقع يعيشه الفرد في المجتمع، من أبسطها كعدم رمي القمامة في الشارع أو أي مكان إلى أعقدها واكثرها خطراً. (هند وغضبان، 2018، ص:291).

2.1.2.1 مفهوم المواطنة

ظل مفهوم المواطنة مفهوماً بدائياً حتى عصر التنوير عندما قام رموزه هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو وغيرهم بطرح مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع، وبعدها تغير مفهوم المواطنة من أداة تميزية ضد الآخرين تربط الناس عضوياً ضمن مفهوم القوة والسلطة الى الإشارة الى أن المواطن ذو ذات مستقلة كينونةً وحقوقاً. (رفاعي، 2019، ص: 516).

أول من قال بالمواطنة، هو الفيلسوف الإغريقي أرسطو، الذي اعتبرها من أساسيات المجتمع المدني Civil Society واقتصرت ممارساتها على أناس مؤهلين Qualified. استثنى أرسطو العبيد والنساء والبرابرة، من ممارسة المواطنة، باعتبارهم غير مكتملين إنسانياً. (شاهر، 2017، ص:204).

إن لفظة Citizen الإنجليزية، ولفظة Citoyen الفرنسية اشتقتا من الأصل اللاتيني Citvitas الذي يشير الى المواطن_ ساكن المدينة عند اليونان والرومان قديماً، وفي القاموس السياسي يطلق مصطلح مواطن على ساكن المدينة وما يختص بالمدينة وأهلية التمتع بالوجود في أراضيها ومشاركته في شؤونها، والمواطن ينظر له على أنه "مدني" مقيم بالمدينة ويتمتع بالحق المدني والقيام بواجب المواطنة: الواجب السياسي والدفاع وغيرها. وفي اللغة العربية المواطنة هي ترجمة لكلمةCitizenship الإنجليزية وكلمة Citoyennete الفرنسية، وهي اشتقاق عن الوطن، وفي

لسان العرب "الوطن: المنزل تقيم فيه/وهو موطن الانسان ومحله...ويقال: أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها... وأوطنت الأرض ووطنتها توطيناً، واستوطنتها أي اتخذتها وطناً" (القولاغاصي، 2020، ص:27).

أشار الدكتور جورج جقمان لمفهوم المواطنة بأنها: " وجود مجموعة من القوانين التي تضعها الدولة وتكون قائمة على أساس العدل والمساواة، بحيث تضمن مساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن الجنس والعرق والأصل أو أي أسباب سياسية أو فئوية أو غيرها" (جرار،2017، ص:28).

وعرف جرار المواطنة بأنها " انتماء الفرد الى بقعة من الأرض يكون فيها مشاركاً من خلال الترشح والانتخابات، بحيث يتساوى مع بقية المواطنين فيها بالحقوق ويلتزم بأداء الواجبات والمسؤوليات تجاه الدولة الذي ينتمي إليها، ويعبر عن عضوية هذا الفرد في الدولة التي يحمل فيها جنسيتها وتقوم على حمايته وإعطائه حقوقه الأساسية، بحيث تتحدد العلاقة بين هذين الطرفين عن طريق القانون. (جرار،2017، ص:29)

كما وأنها "مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة منها ما هو مادي وقانوني، ومنها ما هو ثقافي سلوكي، فضلاً عن كونها وسيلة أو غاية يمكن بلوغها تدريجياً، لذلك فإن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقمي الحضاري." (الحجيلي، 2018، ص:179)

كذلك قدمت (Kovaleva ،2008،p:65) مفهوماً حديثاً للمواطنة، يتدرج في ضمير الفرد ذاته على النحو التالي:

أولاً: ينطلق الشعور بالمواطنة من مشاعر وانفعالات حياتية من خلال تأكيد الفرد للثوابت التاريخية لوطنه والايمان بها والعشق الواضح للوطن الأصلي الذي نما فيه وكل ما يحتويه من تاريخ ومكان ترعرع فيه وكل ما يتضمنه من ذكريات خاصة به.

ثانياً: نمو مشاعر المواطنة بالاتجاه نحو تنمية هذا الوطن وتطويره، وبأهمية بذل الجهد والمشاركة الفاعلة والسعي الى تطويره.

ثالثاً: يأتي شعور الولاء والانتماء والفخر بهذا الوطن، وهنا تولد المواطنة الصادقة مكثفة، ومن ثم تبرز في هذه المرحلة أهمية الدولة في تأكيد هذا الشعور وتفعيله لدى مواطنيها.

رابعاً: تظهر المواطنة الذاتية أو الشخصية التي تعتبر النواة للمواطنة حيث يتكون ويتولد شعور الانتماء والولاء والحب لهذه الأرض.

والمرحلة الأخيرة: هي ترجمة هذه المشاعر والانفعالات الى أفعال وسلوكيات وسمات ظاهرة على الفرد، مما يترك أثره واضحاً على المجتمع بين أفراده.

ويعتمد مفهوم المواطنة عند جون جاك روسو على دعامتين أساسيتين وهما: (الجمعي وعبد الرزاق، 2018، ص:67)

- المشاركة الايجابية: أكد روسو على المشاركة الايجابية للفرد في شؤون الحكم الى درجة الجزم أنه بإمكان الدولة أن تفقد مقومات وجودها إذا انصرف الناس عن المشاركة الايجابية في عملية الحكم.
- المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع: فعدم المساواة يدمر الخير الطبيعي في الانسان ويجلب الشقاء على الكثيرين ويجعل المجتمع في حالة تنافر متزايدة ويفقده وحدته بل ومبرر وجوده.

وهكذا فإن المواطنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ تكافؤ الفرص، والحقوق المتساوية، لذا ترتبط بمفهوم الديمقراطية؛ فممارسة حقوق المواطنة بشكل كامل تتطلب توافر نظام سياسي ديمقراطي، ومناخاً ديمقراطياً، كما أن ممارسة الحقوق، والحريات السياسية، والاجتماعية من شأنها ترسيخ قيم المواطنة، ودعم مشاعر الولاء، والانتماء للوطن، فعندما يدرك المواطن بأن صوته ورأيه يساهمان في تحديد الأولويات، ورسم السياسات العامة، فإن من شأن ذلك ارتباطه ببلده ووطنه. (بلاط، 2018، ص:169)

وترى الباحثة بأن المواطنة هي ركيزة أساسية لبناء الدول ودليل واضح على ممارسة الديمقراطية، حيث أنها مجموعة الحقوق والواجبات التي يتحتم على المواطن القيام بها تجاه وطنه وعلى الحكومة ان تلتزم بالتجاوب مع حقوق المواطنين لنصل بذلك إلى درجة عالية من الحكم الرشيد من خلال شعور المواطن أنه هو صاحب القرار وقادر على اتخاذ القرارات الصائبة سواء كانت السياسية أو الاجتماعية أو غيرها التي تخدم الوطن والمواطن.

2.1.2.2 قيم المواطنة

اتفق كثير من العلماء على أن المواطنة تقوم على أربع قيم أساسية ومحورية، حيث أجمع (جرار،2017، ص:29) و(هداج، 2019، ص:17) على:

1. قيمة المساواة: حيث تتمثل في العديد من الحقوق كالتربية والتعليم والعمل والجنسية والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء بين جميع المواطنين.

وتعد المساواة من القيم المطلقة التي تواضع الناس عليها لتكون أساساً للحياة العادلة منذ فجر التاريخ، وقد رسخها الإسلام العظيم في عقول المؤمنين به، ليحصر معيار المفاضلة بين الناس في حسن أدائهم وسلوكهم، مع التأكيد على وحدة المنشأ والتساوي في القيمة الإنسانية دون النظر لعرق أو شكل أو لون. (يونس، 2019، ص:41)

2. قيمة الحرية: وتشمل حرية الاعتقاد والدين والحديث والتعبير عن الرأي.

وأضاف (بوسعيد، 2017، ص:16) بأن الحرية هي القدرة على الاختيار بين عدة أشياء، أي حرية التصرف والعيش، والسلوك حسب توجيه الإدارة دون الإضرار بالآخرين، أو دون الخضوع لأي ضغط، إلا ما فرضته القوانين العادلة الضرورية، وواجبات الحياة الاجتماعية، ويجب أن تتوازن الحرية مع المسؤولية التي يضطلع بها الفرد في حدود استعداده وقدراته. وللحرية أشكال منها (حرية العقيدة، الرأي، العمل، والانتقال، الملكية، الحرية السياسية وحتى التفكير).

3. قيمة المشاركة: وتضم حق التصويت والاقتراع في الانتخابات العامة بكافة أشكالها، والمشاركة في تنظيم حملات الضغط والأحزاب السياسية والجمعيات.

وورد فيما صدر عن (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2016، ص:52) بأن المشاركة حق الجميع بالتصويت، وإبداء الرأي مباشرة، أو عبر المجالس المنتخبة، وتتطلب المشاركة توافر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، والحريات العامة بشكل إجمالي؛ ضماناً لمشاركة المواطنين الفعالة، ولترسيخ الشرعية السياسية.

4. المسؤولية الاجتماعية: التي تتضمن العديد من الواجبات دفع الضرائب واحترام حرية وخصوصية الآخرين واحترام القانون.

وأضاف بوسعيد في دراسته (بوسعيد، 2017، ص:17) بأن المسؤولية الاجتماعية تتضمن مجموعة من الواجبات مثل: الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، والقيام بالواجبات تجاه الدولة مثل دفع الضرائب، باعتبار أن المواطنة تتعدى حدود شعور الانسان بأنه فرد في المجتمع لتشمل عمق اتصاله بوطنه، والدفاع عن قضاياه الوطنية، والمشاركة في تطويره والسعي دائماً للنهوض به، وأن يكون عنصراً فعالاً في البناء، لذلك يجب أن يتمتع الفرد بمجموعة من الخصائص التي تساعده على إدراك المواطنة كالمساواة، التحضر، التسامح، التضامن والولاء.

كما واتفق (عراب، 2019، ص:32) في دراسته على نفس قيم المواطنة، إلا أنه توسع في قيمة المساواة وقسمها إلى:

- المساواة أمام القانون وتعني تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وأمام القانون داخل الدولة الواحدة.
- المساواة في المرافق العامة وتعني التساوي في الحصول على الخدمات العامة المقدمة على صعيد الأمن والتعليم والصحة والترفيه، وهذا يتطلب ضرورة استمرارية وتجهيز المرافق

العامة ليتسنى تعميم المنفعة والمشاركة في دفع الرسوم والتكاليف على جميع المواطنين بالمساواة.

- المساواة أمام المنافع الاجتماعية أي ضمان التمتع بالحقوق وعدم التفاوت في الحصول عليها.

- المساواة في تولي الوظائف العامة وتعني اتاحة الفرصة لجميع المواطنين لإمكانية تولي الوظيفة العامة وفق المعايير والمؤهلات المطلوب توفرها.

أما في دراسة (بلهادي، 2018، ص:22) فقد اعتبر ان للمساواة أشكال حيث أن المساواة كلية لا تتجزأ، أي يجب تطبيق معناها كاملاً، لذا يمكن ان تأخذ أشكالاً مختلفة فتكون:

- مساواة أخلاقية: وهي أعلى أشكال المساواة وغايتها تحقيق كرامة المواطنين واحترام حريتهم.
- مساواة قانونية: وغايتها تحقيق المساواة بين المواطنين في القانون وأمام القانون، فليس لقانون أن يحمل تمييزاً في نصه وليس لمواطن أو لجماعة امتياز على مواطن أو جماعة أخرى.
- مساواة اجتماعية: وتهدف الى المساواة في شروط العيش فلا فضل لمواطن على آخر ولا لجماعة على أخرى.
- مساواة سياسية: وغايتها اتاحة الفرص في المشاركة السياسية لجميع الأفراد والجماعات(الأحزاب) بشكل متساو، فللجميع الحقوق نفسها.
- مساواة اقتصادية: وغايتها المساواة في تمتع الجميع بحق الانتفاع ذاته وبمساهمتهم في الأعباء حسب المقدرة.

بينما ورد في دراسة (إدغيش، 2018، ص: 22) بأن قيم المواطنة هي:

1. حب الوطن: وهو ما يتعلق في البعد الوجداني ومن أهم مظاهر المواطنة وعوامل قوتها، حيث يشكل حب الوطن تسامحاً وايثاراً ووفاءاً وعطاءاً من أجل التماسك والحياة الكريمة للوطن والمواطن.
2. الحرية: وتكمن في حرية الرأي والعقيدة والتفكير والحرية السياسية والتعبير والتصرف والسلوك بما لا يتعارض مع القوانين والضوابط الاجتماعية، إذ يجب أن تتوازن الحرية مع المسؤولية.

وإذا توفرت الحريات العامة، فهذا يعني توفر المناخ الملائم لتعبئة طاقات المجتمع، وبلورة كفاءات نخبته، وازدادت إبداعاته ومبادراته، وكل هذه الأمور من القضايا الحيوية لصناعة القوة في الوطن. ويخطئ من يتصور أن القهر والاستبداد والأساليب الأمنية المختلفة، هي القادرة على خلق المواطنتية وحالة الولاء الصادق إلى الوطن، ومن خلال التجارب التاريخية العديدة،

يتبين أن الحرية والشفافية وسيادة القانون والمؤسسات الدستورية، هي الكفيلة بتعميق حس المواطنة الصالحة. (بلهادي، 2018، ص:24)

3. المشاركة: أهم المتغيرات التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل الدولة الحديثة، فالمشاركة السياسية تعني المساهمة في صنع واتخاذ القرار السياسي من قبل المواطنين.
4. الجماعية: تعد الفردية والجماعية من الخطوط المزدوجة في كيان الإنسان، ويعكسان إحساس الانسان بفرديته والميل الى الاجتماع بالآخرين والحياة معهم كواحد منهم، وتعبر قيم الجماعية على توحد الفرد مع الهدف العام للجماعة، وتؤكد على مجموعة من القيم الفرعية كقيمة التعاون، وقيمة التكافل والتماسك، وقيمة التوازن بين إحساس الفرد بفرديته وإحساسه بمسؤوليته تجاه الجماعة، وبين المصالح الذاتية والمصالح العامة، وقيمة الشعور بالآخرين واحترامهم والتأكيد على الشعور بالمسؤولية.

وترى الباحثة بأنه وان اختلفت قيم المواطنة من دراسة إلى اخرى إلا أنها تبقى المحور الأساسي الذي يعمل على بناء مواطن أكثر انتماءً وولاءً وحرصاً على وطنه، حيث أنه من الضروري أن يكون المواطن حراً في تفكيره وانتمائه وتوجهاته فالحر لا يرضى إلا أن يعيش في وطنٍ حر، من هنا نكون قد غرسنا قيم الولاء والانتماء والحرية والعدالة وحب الوطن في نفوس الأجيال المتتالية لضمان نشأة أجيال قادرة على الدفاع عن أوطانها وحقوقها واجيال تتمتع بمواطنة صالحة.

2.1.2.3 أبعاد المواطنة:

تتعامل المواطنة الحقيقية مع الواقع من منطلق حقائقه الثابتة في التركيبة الثقافية والاجتماعية والسياسية، فالثقافة الوطنية تتشكل في خطوطها الرئيسية من الثوابت فهي ثقافة الوطن بكل تنوعاته وأطيافه وتعبيراته، ويكون دور الدولة ومؤسساتها في هذا الاطار هو توفير المناخ القانوني والاجتماعي وبناء الأطر والمؤسسات القادرة على احتضان جميع التعبيرات لكي تشارك في صياغة مفهوم الثقافة الوطنية وإثراء مضامينها بقيم المجتمع والأمن والتحديث مرتبط بوجود مواطنة صالحة مصانة بنظام وقانون يحميها.(Jacob Nyarko, Ruth Elizabeth, 2018, p:76).

اقتصرت الدراسة الحالية على ثلاثة أبعاد للمواطنة وهي كما يلي:

1. البعد القانوني: فالمواطنة تكسب الفرد مجموعة من المعايير داخل المجتمع، حيث يوجد عقد قانوني يحدده الدستور يقع بين الدولة والمواطن، ويتمثل في مجموعة من الحقوق والواجبات،

كالحق في المشاركة المجتمعية والسياسية، وإبداء الرأي والمساواة... الخ، كما تحمله مجموعة من الواجبات يتحمل من خلالها بعض المهام والمسؤوليات تجاه المجتمع. (أحمد، 2017، ص:69). فالدستور كمجموعة من القواعد تحدد مهام وحدود السلطات والهيئات القانونية، يمثل الآلية القانونية لمبدأ المواطنة، وهو الذي يقوم أساساً على حماية الحريات المدنية بالحد من السلطة الحاكمة، وتقييدها عن طريق توفير ضمانات قانونية دستورية، ترتبط بنظرية فصل السلطات، والخصائص العامة لهذا المبدأ نُجملها في نقاط: أولها: أن الدستور سابق على الحكومة، كما أن الدستور يحدد أسلوب ممارسة السلطة وتوزيعها ومن ثم فهو قيدٌ على السلطة، وكلُ تجاوز لهذا القيد يجعل السلطة غير مشروعة (بن دوبه، 2019، ص:53).

وتتحدد المواطنة كمجموعة من القواعد والمعايير التنظيمية والسلوكية والعلائقية داخل المجتمع؛ التمتع بحقوق المواطنة الكاملة، كالحق في المشاركة والتدبير واتخاذ القرارات وتحمل المسؤوليات، القيام بواجبات المواطنة، الحق في حرية التعبير، الحق في المساواة وتكافؤ الفرص. (غضائقي، هند وغضبان، 2018، ص: 294). كما ويظهر البعد القانوني في الجنسية، التي تثبت العلاقة القائمة بين الفرد والدولة، والتي تخول للمواطن المكاسب المادية والمعنوية، فهي لازمة عن وضعية الانتماء (بن دوبه، 2019، ص:17).

2. البعد الاجتماعي: وهو كون المواطنة تصبح كمحدد لمنظومة التمثلات والسلوكيات والعلاقات والقيم الاجتماعية، بحيث تصبح المواطنة كمرجعية معيارية وقيمة اجتماعية، وكثقافة ونظام اجتماعي. (غدائقي، هند وغضبان، 2018، ص: 294)، كما أنه كلما زاد الفقر والحاجة زادت الطلبات والاحتياجات حول المواطنة (حق السكن والدفاع عن مكتسبات الحماية الاجتماعية المبني على التضامن، والحق في عناية صحية لائقة، حق التكوين المهني والأكاديمي ...) كمحاولة للاندماج في الحياة العامة. (مراد، 2017، ص:49).

وأشارت دراسة (بلهادي، 2018، ص:25) إلى أن الحقوق الاجتماعية تكمن في حق كل مواطن في حد أدنى من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي والحق في الرعاية الصحية والحصول على العلاج والحق في الغذاء والحق في التأمين الاجتماعي، الحق في المسكن والحق في خدمات كافية لكل مواطن والحق في المساعدة والحق في التنمية في بيئة نظيفة والحق في الاستعانة بالقضاء للدفاع عن حقوقه واسترجاعها إن هُضمت.

بينما ذكر شريف الدين بن دروبه في كتابه "المواطنة" بأن المؤشر الاجتماعي هو الذي يتعلق بحق المواطن في التمتع بالرفاهية الاقتصادية والأمان الاجتماعي، والتمتع بحياة جديرة بإنسان متحضر وفقاً للمعايير التي تم التوافق عليها، والمؤسسات التعليمية، والنظام الصحي،

والخدمات الاجتماعية. (بن دوبه، 2019، ص:74). كما وورد في دراسة (يونس، 2019، ص:48) بأن المواطنة الاجتماعية تشير الى الرفاهية الممنوحة من الدولة، وبعبارة أخرى الدعم الممنوح من الدولة للأفراد في حالة المخاطر من المرض أو عدم القدرة على العمل أو كبار السن أو البطالة ونقص الدخل.

3. البعد الانتمائي: ويقصد به غرس مشاعر ووجدان انتماء الأفراد لوطنهم ولثقافتهم ولمجتمعهم، ويعرف الانتماء بأنه النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضي هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى. (غضائقي، هند وغضبان، 2018، ص:294). وهو المتمثل في تجسيد مشاعر الانتماء والولاء داخل الأفراد نحو أوطانهم، وانتسابهم للثقافة المساندة للوحدة الوطنية. (الحجيلي، 2018، ص:184).

كما ويشتمل البعد الانتمائي على قيم مهمة تتمثل في قيمة محبة الفرد مجتمعه وحرصه عليه وتفاني جميع أفراده، كما تعد طاعة ولي الأمر والالتفاف حولهم جزءاً مهماً لتحقيق الانتماء الوطني، وتحقيقاً لتماسك المجتمع، ونجاحه في تحقيق أمنه ونجاح خططه وتحقيق رفاهيته. (العطار، 2019، ص:84).

ومن أهم الممارسات التي تعزز الانتماء والمواطنة بين الشباب وغيرهم الصبر عند الشدائد، وتقدير مصالح الامة والوطن، والعمل بعلم ودراية، والانضباط في جميع الشؤون الخاصة والعامة، والمحافظة على الدين والقيم الدينية والأخلاقية، وعدم الاستعجال في إصدار الأحكام، وعدم التعسف في استعمال الحقوق، والانتفاع بالموارد بقدر الحاجة، وحماية المصلحة العامة، والسعي لجبر العثرات والنقائص، وتصدير الاحترام عند الاختلاف وحل النزاعات. (خطيب، 2020، ص: 151)

بينما حددت دراسة (رفاعي،2019، ص:516–517) أبعاد المواطنة بأربعة أبعاد أساسية وهي:

1. البعد المدني للمواطنة والذي يرتبط بحياة المواطنين ويشتمل على حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، والمرونة في الوصول للمعلومات.
2. البعد السياسي والمتعلق بالحقوق والواجبات السياسية سواء المشاركة في العملية الانتخابية أو التصويت أو الترشح وإشغال مناصب عامة في الدولة.

3. البعد الاجتماعي الاقتصادي حيث يتعلق بمجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين وهذا يحتم الى ضرورة توفر الولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي إضافة إلى الحق في العيش الكريم في ظل عوامل وظروف اقتصادية آمنة.
4. البعد الثقافي للمواطنة المتعلق بالموروث الثقافي للمجتمع وللأقليات داخل المجتمع وتأكيد المساواة القانونية ومحاربة التمييز العنصري.

وفي دراسة (مراد،2017، ص: 50-51) أضاف البعد (المعنوي والمهاراتي والديني والمكاني) فتمثل البعد المعنوي في شعور الفرد بعلاقة من الولاء والانتماء للدولة بما يؤدي الى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل العام والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه حتى لو تطلب الأمر تضحية بجانب من جوانب مصالحه الخاصة. بينما قصد في البعد المهاراتي المهارات الفكرية مثل التفكير الناقد، والتخيل، وحل المشكلات... وغيرها، حيث إن المواطن الذي يتمتع بهذه المهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل. أما البعد الديني أو البعد القيمي مثل العدالة والمساواة والتسامح والحرية والشورى. وأخير البعد المكاني وهو الإطار المادي والإنساني الذي يعيش فيه المواطن، أي التنشئة المحلية التي يتعلم فيها ويتعامل مع أفرادها، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال المعارف والمواعظ في غرفة الصف، بل لا بد من المشاركة التي تحصل في البيئة المحلية والتطوع في العمل البيئي.

وتشير الباحثة هنا إلى أن المواطنة تحتاج إلى توفر مجموعة نقاط أساسية بعضها يتمثل في حقوق المواطن كحقه في المشاركة واتخاذ القرار ووضع السياسات، والبعض الآخر يتمثل في واجبات على المواطن القيام بها تجاه الوطن والمجتمع كالالتزام بالقوانين والنظام العام ودفع الضرائب، إضافة إلى النقطة الأساسية و الأهم للمواطنة وهي الشعور الذاتي للمواطن وما يمليه عليه ضميره وانتماءه للوطن والمجتمع ووازعه الشخصي والديني وسعيه الدؤوب لتقديم الأفضل والتطوع والتضحية من أجل المجتمع و الوطن، ولا بد من الإشارة إلى أن أساسيات وأبعاد المواطنة سلسلة متشابكة وتغيب أحد الأبعاد دليل على وجود فجوة حقيقية تحتاج إلى وقفة وقراءة معمقة لاكتشاف الأسباب وإيجاد الحلول المناسبة.

2.1.2.4 سمات المواطنة

تعد المواطنة عند هوبز نتاج تعاقد بين الحاكم و الفرد، والأصل في العقد هو الرعاية و الحماية للحقوق، فالتنازل عن الحق ليس اعتباطياً، أو تنازلاً عبثياً، بل من أجل تأسيس جملة من

الحقوق المدنية، فمن العبث أن أتنازل عن الحق لكي لا أتمتع بأي حق، ومن الغايات الرئيسية في العقد عند هوبز تحقيق العدالة و المساواة بين المواطنين:" إن سلامة الشعب تتطلب من الحاكم، أو من اللجنة التي في يدها السلطة، إدارة العدالة بمساواة مع جميع طبقات الناس، أعني أن يعامل الغني و القوي بالعدالة نفسها التي يعامل بها الشخص الضعيف و الفقير و المغمور، بحيث لا يأمل أحد مهما علت درجته في الإفلات من العقوبة إذا ما ارتكب إثماً"(بن دوبه، 2019، ص:60).

علماً بأن المواطنة تسعى إلى ترسيخ السمات الأساسية التالية في المواطنين على مستوى الدولة كما جاء في دراسة (الحنيطي،2018، ص:15-16) حيث اقتصرت على ما يلي:

1. معرفة الحقوق والواجبات: وهي متعلقة بالتشريعات التي تنظم العلاقة بين المواطن والحكومة بمؤسساتها وحقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتوضح الواجبات للمواطن، إذ أن إدراك المواطن لحقوقه وواجباته تجعل منه أكثر التزاماً ومسؤولية وأكثر ارتباطاً بالوطن وشعوراً بالمواطنة والتفاني من أجل خدمة الوطن ورفعة شأنه.
2. فهم الهوية الوطنية: إذ أن لكل مجتمع هويته الوطنية المكونة من عدة عناصر وأهم هذه العناصر العادات والتقاليد، وآليات التفاعل بين الناس والقيم، وهذه مجتمعة يجب الحفاظ عليها وتطويرها بالشراكة بين المواطن والدولة للحفاظ على الهوية الوطنية وتنمية الاعتزاز بها.
3. تعزيز الانتماء: قد تتعدد الانتماءات داخل المجتمع الواحد (الانتماءات الدينية والسياسية والمذهبية والحزبية او الفصائلية)، إلا أنه يبقى الانتماء الوطني هو في قمة الانتماءات لدى المواطن، أي لا يمنع أن ينتمي المواطن لحزب أو تيار سياسي أو فصيل معين ولكن من الضرورة أن يعزز هذا الانتماء الوطني وليس العكس، وهذا يتطلب المعاملة بالعدل والمساواة بين المواطنين من قبل الدولة.

وتؤدي مؤسسات التنشئة دوراً مهماً في توضيح أهمية الانتماء الوطني والأسس التي يقوم عليها ودور سلطات الدولة، وأجهزتها في الحفاظ على حق المواطنين بانتماءاتهم، وتوضيح الآثار السلبية التي تلحق بالتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية عند تغليب هذه الانتماءات على الانتماء الوطني.

4. تعزيز المشاركة: أحد واجبات المواطن التي تساهم في الحفاظ على حقوقه ومشاركته في صنع القرار.

وأضافت دراسة (بوسعيد،2017، ص:15) في هذا السياق بند **قبول قيم اجتماعية أساسية** حيث تكمن الأهمية في تنظيم التفاعل وترتيب الأولويات بالنسبة للفرد والمجتمع.

وترى الباحثة بأن الخطوة الأولى لتحقيق المواطنة هي اعتزاز المواطن بعاداته وتقاليده وقيمه وموروثه الثقافي وتباهيه بعمق انتماءه وولائه لمجتمعه ووطنه، وما هذا إلا انعكاس لما يتمتع به المواطن من حقوق وعدالة في المعاملة في الدولة الواحدة بغض النظر عن الانتماءات السياسية والمجتمعية والطبقات العائلية والولاءات التنظيمية، إذ أن تقاطع هذه الاختلافات يجب أن يصب في نفس الهدف وهو الحفاظ على الوطن بكل تفاصيله ومعطياته.

2.1.2.5 الواجبات الأساسية المترتبة على المواطنة

هناك عدة واجبات يقوم بها المواطن بحيث تترتب عليه هذه المسؤوليات والحقوق في حال شعوره بالمواطنة ومنها: التزامه بدفع الضرائب للدولة للمساهمة في الدعم الاقتصادي لكي تتمكن الدولة من تقديم الخدمات للمواطنين، والقيام بواجب الخدمة العسكرية وذلك للإسهام في الدفاع عن الوطن الذي ينتمي له، على أن يكون هذا الانتماء يفوق أي انتماء آخر سواء طائفياً أو حزبياً أو حتى عائلياً، وكذلك لتكريس الأمن والنظام والالتزام بالقوانين على أساس المساواة والعدالة. (جرار، 2017، ص:31).

ولا تتحقق المواطنة إلا بشروط وأسس، أهمها المعرفة والإحاطة بالقانون ودلالاته، فالجهل بالقانون مدخل لتسخير الفرد واستغلاله كأداة في تحقيق أهداف السلطة الحاكمة، فالمواطن ملزم بمعرفة حقوقه كاملة سواءً أكانت مدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وبعد أن يتعلم هذه الحقوق فإن عليه أن يمارسها ويسعى لتحقيقها وعدم التنازل عنها، لأن الحق يؤخذ ولا يعطى، فهي تمثل مؤشراً تفاعلياً لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة، بقدر ما تكون الدولة تعبيراً أميناً عن مجتمعها تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية من خلال مؤسساتهم الطوعية. (بن دوبه، 2019، ص:89).

2.1.2.6 أنواع المواطنة

هناك ثلاثة أنواع من المواطنة هي المواطنة السياسية وترتبط أساساً بالمشاركة في العملية السياسية، وهناك المواطنة المدنية وترتبط بالمساواة القانونية والحماية من التمييز، والحياة والأمن والسلامة الشخصية، وحرية الرأي والتعبير وحق الحصول على المعلومات، أما المواطنة الاجتماعية تكمن في تمتع الفرد بالحقوق المختلفة المتصلة بالاحتياجات الأساسية نحو تطوير قدراته وتحقيق ذاته (العطار، 2019، ص:85).

هذا وجاء في دراسة (Hebert,y.,&Sears,2011, p:73) بأن المجال المدني هو أحد مجالات المواطنة وهو أسلوب الحياة الذي يمكن للمواطنين من خلاله السعي نحو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة الوثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية للمجتمع وتتضمن مجموعة القيم الأساسية للمجتمع و القيود المفروضة على قدرة الحكومة على صنع و اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين الأفراد وحقوق المجموعات و الهيئات ذات المصالح الخاصة في المجتمع، كما يتضمن حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، إضافة إلى حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول الى المعلومات المطلوبة.

وجاء في دراسة (الجمعي وعبد الرزاق، 2018، ص:68) بأن المواطنة السياسية Citoyennete Politique تجسدت برفع بعض موانع المشاركة السياسية لبعض الفئات الاجتماعية كالنساء وبعض الأقليات الإثنية والعرقية، وتعبر هذه المواطنة عن تطور نوعي في المواطنة المدنية، وتجد تجسيدها في ممارسة جميع المواطنين لحقهم في الممارسة السياسية كالتصويت و الترشح لمختلف مناصب المسؤولية وفي سن القوانين التي تحكم حياتهم في الدولة ، كما تضمن لهم أيضاً حرية التعبير و الكتابة بمختلف الوسائل الاتصالية المتاحة ما لم تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون.

أما المواطنة المدنية Citoyennete Civile فيمكن اعتبارها كجيل أول من حقوق الإنسان، ظهرت خلال القرن السابع عشر بعدما تحقق الاعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون. وما رافقها من تحصيل للحقوق كالحق في الأمن الفردي وحرية الرأي والتعبير والتفكير والتدين والتملك، وهي الامتيازات التي يصلح عليها تسمية " الجيل الأول من الحقوق". اما فيما يتعلق بالمواطنة الاجتماعية Citoyennete Sociale حيث تعبر هذه المرحلة عن استمرار النسق التطوري المشرعن لتطور المراحل السابقة، فالاعتراف منذ 1945 بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في دائرة المؤسسة وعالم العمل وتكريس الحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية، والملاحظ في هذا النسق التطوري في المواطنة الرقي والتكامل في ممارسة واعية للحياة. فالمساواة المدنية تمثل شرطاً ضرورياً للانتقال الى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الاجتماعية.

2.1.3 المساءلة المجتمعية

تعتبر المساءلة المجتمعية منهجية فعالة تسهم بشكل كبير في تحسين مستويات الحكم الرشيد وفي تحسين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق سعيها لمحاربة الفقر وتعزيز التنمية، تسعى العديد من المؤسسات الدولية الى تمكين تطبيق المساءلة المجتمعية في الدول النامية،

وذلك كاستراتيجية فعالة لتعزيز مستويات التنمية بكافة أشكالها. (دليل المساءلة المجتمعية، 2018، ص: 2)

وتعتبر المشاركة المجتمعية من الأدوات التي تسهم في النهوض و الارتقاء بالمجتمع، وتعمل على تحسين مستوى حياة المستفيدين منها اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً وحضارياً، من خلال إسهامهم طوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الأخرين على المشاركة وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المجتمعية، وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه، وتسهم المشاركة المجتمعية في التحديد الأفضل للاحتياجات و المطالب، وزيادة الكفاءة في التنفيذ، وتعزيز الاستدامة والانسجام الاجتماعي(أبو شمالة، 2020، ص:3).

2.1.3.1 مفهوم المساءلة المجتمعية

يعد البنك الدولي أول من أطلق مصطلح المساءلة المجتمعية حيث يعني مساءلة المسؤولين الحكوميين والقطاع العام ككل ومحاسبتهم من قبل المواطنين والمشاركة في الحوكمة للوصول لمرحلة الحكم الرشيد. فوجود المساءلة المجتمعية يرمي الى زيادة انفتاح المجتمع لقطف ثمار هدف بأسلوب أكثر استدامة، وتعود مكاسبه على الجميع بإشراك المواطنين ومنظمات المجتمع بأكملها بالتأثير على السياسات العامة وتحسين تقديم الخدمات، والتمكين للفئات الضعيفة في المشاركة النشطة في عمليات صنع القرار، وللمساءلة المجتمعية قيمة جوهرية تظهر من خلال إسهامها. (البكري، 2016، ص:26)

عرف البنك الدولي المساءلة المجتمعية بأنها " أسلوب للإدارة العامة يشرك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في صنع القرارات العامة وإخضاع الحكومة للمساءلة عن أفعالها، وهي طريقة لزيادة الكفاءة في أداء الحكومات عن طريق تمكين المواطن من توضيح احتياجاته وإشراكه في صنع أنشطة الحكومة." (الكفارنة، 2016، ص:28)

وتعرف شبكة المساءلة المجتمعية في شرق آسيا المساءلة المجتمعية بأنها: أفعال وآليات يقوم بها المجتمع لضمان تحمل موظفي القطاع العام مسؤولية أدائهم في تقديم الخدمات العامة للمواطنين وعن مستويات الرفاه الاجتماعي."(دليل المساءلة المجتمعية في اليمن، 2018، ص:26).

وبما أن المساءلة أحد أهم الوسائل التي تضمن تنمية حقيقية وفاعلة في المجتمعات لما تنطوي عليه من آليات تضمن مراقبة ومحاسبة صناع القرار في تنفيذ الخطط التنموية، برز دور المجتمع في المشاركة بالمساءلة كنوع من الضغط على أصحاب القرار، وخاصة بعد أن أثبتت

تجارب الدول المختلفة أن آليات المساءلة التقليدية غير كافية لضمان مساءلة فاعلة داخل المجتمعات. (الجسيم، 2016، ص:10).

علماً بأنه قد تساهم إجراءات المساءلة المجتمعية في تحسين الحكم والتعلم من جانب الجهات الحكومية الى الأفضل، ودمج احتياجات ومتطلبات المواطنين من جانب المواطنين للاستفادة من آليات المساءلة الاجتماعية المؤسسية، اضافة الى ان المساءلة المجتمعية تحسن من الخدمة المقدمة. (Derick W. Brinkerhoff ,2015, vol: 278)

وقد عرف بيترز المساءلة المجتمعية من منظور الأداء الحكومي، واصلاح الخدمات العامة من خلال الكفاءة والفعالية، إذ يرى بأن آليات المساءلة يجب ألا تقتصر على تحديد الانتهاكات ومعاقبة الأشخاص أو المؤسسات، التي تقوم بأداء غير مرضٍ ولكن يجب أن تقدم الحلول حول أداء الحكومة، ووسائل تحسين تقديم الخدمات العامة لضمان توفير جودة عالية للخدمات، والمساءلة لها مكان مركزي في تحديد كفاءة وفعالية تقديم الخدمات من خلال تحليل التكلفة والعائد(peters,2010,p:18).

يرتكز منهج المساءلة المجتمعية على إشراك المجتمعات المدنية التي يتمكن من خلالها المواطنون العاديون أو منظمات المجتمع المدني بشكل مباشر أو غير مباشر في طلب المساءلة؛ حيث تشرك كافة المبادرات التي تنتهج نهج إعداد الميزانية القائمة على المشاركة والتدقيق الاجتماعي وبطاقات تقرير المواطن وبطاقات تقييم الأداء لمجتمع المواطنين في رقابة الحكومة ومن ثم يمكن النظر إليها باعتبارها مبادرات المساءلة الاجتماعية؛ تشير الدلائل إلى إمكانية إسهام المساءلة الاجتماعية في تعزيز الحوكمة وزيادة فعالية التنمية من خلال تقديم خدمات أفضل والتمكين، ومع هذا لا يمكن تحقيق هذه التحسينات دون فهم وربما تعزيز القدرات– بما في ذلك مهارات و اتجاهات وسلوكيات– الحكومة وأطراف المجتمع المدني.(معهد البنك الدولي، المساءلة الاجتماعية داخل القطاع العام، 2005، ص:8)

2.1.3.2 أبعاد المساءلة المجتمعية

هناك العديد من الأبعاد للمساءلة المجتمعية، حيث اعتمدت الدراسة الأبعاد التالية:

1. **المشاركة:** وهو اشتراك المواطنين جميعهم أو جزء منهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وصنع القرارات وتحديد السياسات العامة للدولة، حيث يكون الهدف منها توفير بيانات ومؤشرات إحصائية لمختلف المجالات وتطوير آلية التواصل بالمواطنين وإتاحة الفرصة

لمشاركة المواطنين في صنع القرار، إضافة الى رفع درجة الوعي لدى المواطن والمؤسسة حول أهمية المشاركة وتعزيز شعور الانتماء والمسؤولية تجاه المجتمع (الغول، 2018، ص:10). كما وتكمن أهمية المشاركة المجتمعية في انها مبدأ أساسي في التنمية المجتمعية وركيزة أساسية من ركائز المساءلة المجتمعية، كما وتقوم المشاركة المجتمعية بالرقابة والضبط للكشف عن نقاط الضعف وتقليل أو منع وقوع خطأ من المسؤولين، وتجعل الجهات ذات العلاقة أكثر ادراكاً لحجم مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم، والطرق المتاحة لحلها، وتفتح المشاركة المجتمعية باب التعاون بين المؤسسة والجهات ذات العلاقة كما تفتح قنوات الاتصال السليمة بينها (الكفارنة، 2016، ص:18).

إضافةً الى أن أهمية المشاركة المجتمعية تكمن في أن المشاركة تعزز دور العملية الديمقراطية من خلال علاقات ناضجة ومرنة بين الهيئات العليا والمجتمع، وإتاحة الفرصة للناس للتأثير في النتائج وخصوصاً تلك التي تؤثر على حياتهم بشكل مباشر، إضافة الى امكانية تبادل الأفكار والاستماع لوجهات النظر وإيجاد حلول فعالة، الأمر الذي يعزز المساءلة والشفافية، كما وتعمل على تحسين التخطيط وإيجاد قرارات ومخرجات فعالة (Whitehorse City Council, 2017,p:4).

حيث تعد المشاركة المجتمعية إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به، والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً في جهود التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل، وحث الآخرين على المشاركة، وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع وغير ذلك من الأمور التي تؤدي إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه. (حسن، وعبد الله، 2018، ص:183).

2. **الشفافية:** والتي تعني الوضوح إذ يجب على الدولة الافصاح عن المعايير و الشروط اللازمة للحصول على الخدمات المقدمة للمواطنين بالتساوي، وإتاحة الفرصة له للاطلاع على القرارات العامة الصادرة عن المؤسسة، حيث كفلت العهود والمواثيق الدولية ومؤسسات حقوق الانسان و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، حق المواطنين في الحصول على المعلومات كتعزيز لثقافة الديمقراطية وتمكين المواطنين من الاطلاع على المعلومات، اضافة الى الحق في الاطلاع على المعلومات ضمان للشفافية وأساس للمشاركة المجتمعية.(الائتلاف من أجل النزاهة و المساءلة(أمان). 2019. النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله–فلسطين، ص:55–56).

ولكن غالباً ما تمنح قوانين الشفافية الوصول فقط للمستندات التي تشير إلى تقارير العمليات المنتهية، وليس السماح للمواطنين بالوصول إلى المعلومات عن العمليات التي تقود الى اتخاذ القرارات، وعادة ما تطالب الحكومة بضرورة السرية الشخصية والأمن القومي كأسباب لمقاومة سياسة الشفافية الكاملة، وعلى الرغم من أنه في أغلب الأحيان قد يكون هذا هو الحال، فإن الحكومات كثيراً ما تستخدم مثل هذه المطالبات كمبررات فقط لإخفاء المعلومات المزعجة عن أنظار الجمهور. (الكفارنة، 2016، ص:34).

3. **الرقابة:** أو كما يسميها البعض (الرصد والتقييم) حيث يتم جمع المعلومات وتحليلها حول الخدمة المقدمة والتأكد من قبل المراقبين (سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مجتمع مدني) بأن المسؤولين عن القيام بهذه الخدمة يقومون بها على أكمل وجه ووفق المعايير والقوانين المنصوص عليها. (دليل المساءلة الاجتماعية، 2015، ص:8).

والأصل أن الحكومة تدير مواردها وأموالها وأعمالها وبرامجها بغض النظر عن وجود رقابة أو مساءلة لأنها وجدت لتقديم خدمة ستظهر محسوسة على أرض الواقع من خلال مشاريعها وتصرفاتها، وسيحكم المواطنين ما إذا أدت الحكومة دورها أم لا، وهو المعنى الأول بمساءلة الدولة عن ذلك، مع ملاحظة وجود فوارق نتيجة ظروف متعددة في مدى فاعلية أو عدم فاعلية هذه المسألة. ومعنى ذلك أن المساءلة موجودة سواء وجدت الرقابة أم لا توجد، إلا أن الربط بين المساءلة والرقابة جاء لإضفاء الفاعلية على مضمون المساءلة من خلال الرقابة وحتى يصبح المسؤولين عرضة للاستجواب بخصوص ما قاموا به من مهام ومسؤوليات. (الكفارنة، 2016، ص: 38).

4. **الاستجابة:** وتعني مدى الاستجابة لاحتياجات ومتطلبات المواطنين الأساسية، حيث تعتبر قدرة الحكومة بمسؤوليها على الاستجابة للمواطنين انجازاً حقيقياً، حيث تقوم المساءلة الاجتماعية على عمل الجماعات التي لديها احتياجات ومصالح مشتركة، وهو ما يزيد من احتمالية استجابة المسؤولين العموميين. (الكفارنة، 2016، ص:39).

وحتى تتمكن المؤسسات والآليات المستخدمة من خدمة الجميع دون استثناء؛ لا بد من وجود إطار زمني ملائم، تقدم من خلاله المؤسسة خدماتها وتقوم بعملياتها، وهذا يعني بالضرورة وجود درجة من التفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات، وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع، وتعديل عمليات التنفيذ أو أطر القرارات، بناءً على ذلك. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة(أمان)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، 2016، ص:51).

وذكر محمد عبد الهادي في تقريره بعنوان" المفهوم والحاجة إلى التطبيق .. المساءلة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة" فإن استياء المواطنين من المؤسسات الحكومية يتعلق إلى حد كبير في قضايا عدم الاستجابة لاحتياجاتهم ومطالبهم بمساءلة المسؤولين الحكوميين، فمن خلال توفير المعلومات الهامة والمتعلقة بالحقوق واستحقاقات المواطنين وتبني ردود الفعل المنهجي لهم، يمكن أن توفر فرص جيدة لتعزيز وسائل وآليات المساءلة الاجتماعية، ومن ثم الاستماع الى احتياجاتهم وتلبيتها؛ بما يتوافق مع المصالح العامة والفعلية للمواطنين.(عبد الهادي، 2019، http://www.acrseg.org/41372).

ووفقاً لما ورد في (دليل أدوات المساءلة المجتمعية في فلسطين لعام 2016، ص:10-11) فإن ركائز المساءلة المجتمعية الأساسية هي:

- الشفافية: يقصد بها شفافية الهيئات المحلية في نشر المعلومات فيما يتعلق بتقديم الخدمات وما يترتب عليها من عمليات صرف ونفقات وإدارة المال العام، وحق الحصول على المعلومات لمن يطلبها.
- المشاركة: يقصد بها اشراك المواطنين وإعلاء صوتهم بما لديهم من احتياجات وآراء وبواعث قلق من ناحية، وتحديد أولوياتهم ومراجعة وتقييم أداء الهيئات المحلية من ناحية أخرى، وكذلك تقديم تغذية راجعة فيما يتعلق بالسياسات العامة والقرارات المختلفة للهيئات المحلية وتوفير البيئة الملائمة لذلك، وهو ما يساعد الحكومة على تفهم أولويات المواطنين بشكل أفضل وتحسين سبل تقديم الخدمات للناس.
- الاستجابة: تعني مدى استجابة الهيئات المحلية لحاجات المواطنين ومطالبهم الأساسية.
- المتابعة: تتمثل في جمع وتحليل العمليات والمعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الهيئات المحلية للمواطنين، للتأكد من أن تلك الأعمال تمت بطريقة رشيدة وفعالة تتماشى مع احترام القوانين واللوائح والأنظمة الموجودة.

وترى الباحثة هنا أن أبعاد وركائز المساءلة المجتمعية تشكل حلقة محكمة تجعل من المواطن قادر على محاسبة ومساءلة السياسيين ومتخذي القرار في الحكومة بل وتجعل المواطن متخذ قرار وصانع سياسات في حال التزمت الدول بتطبيق هذه الأبعاد، أما إذا أبقت عليها شعارات رنانة وعناوين تتناولها كمادة إعلامية فلن تحقق المساءلة المجتمعية الهدف الذي وجدت من أجله، وهذا يعكس حجم البعد عن الديمقراطية والحقوق والمساواة.

2.1.3.3 أهمية المساءلة المجتمعية

تعتبر المساءلة جزءاً من الحكم الرشيد ومن التنمية، فهي الكفيلة بتعزيز مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، وهي صوت المواطن وشعوره بمسؤوليته نحو وطنه، وتطبيق المساءلة يؤدي الى تحولات ملموسة في تحسن الأداء والنتائج. (البكري، 2016، ص:10)

عطفاً على ما سبق فقد جاء في دراسة (عبد الرازق، 2020، ص:250) بأن أهمية المساءلة المجتمعية تكمن في الأمور التالية:

- تفعيل أدوات الحوكمة، حيث أن المساءلة ومحاسبة المسئولين يشكل أساس الحكم الرشيد، وأساس للديمقراطية الفاعلة.
- فعالية التنمية وعدالة توزيعها، وذلك من خلال تدفق البيانات والمعلومات والوصول إليها، وتقوية صوت المواطن والاستجابة له، وتشجيع الحوار والتشاور بين الأطراف الفاعلة، حيث أن المساءلة المجتمعية تساعد على تحسين فعالية تقديم الخدمات العامة والمحلية، وتجعل عملية اختيار البدائل واتخاذ القرار أكثر شفافية وتشاركية.
- تمكين المواطن المحلي، خاصة الفئات الأكثر احتياجاً وفقراً، لتوسيع حرية الاختيار والتصرف، حيث أن عدم الرضا عن السياسات المحلية يرجع في جانب كبير منه إلى مسائل الاستجابة والمساءلة.
- منع الصراعات المجتمعية المحتملة، حيث تساهم المساءلة المجتمعية في منع الصراعات المحلية قدر الإمكان، لما تتضمنه من مشاركة المواطنين في مساءلة التنفيذين على المستوى المحلي، وتحديد الأولويات.

وتزداد أهمية المساءلة الاجتماعية باعتبارها أداة قوية لمكافحة فساد القطاع العام بالإضافة الى تحسين عمل الحكومة، وتؤدي المساءلة الاجتماعية إلى تمكين المواطنين. (الكفارنة، 2016، ص: 31).

ومن وجهة نظر الباحثة تكمن أهمية المساءلة المجتمعية في أنها تشكل السد المنيع الذي يحمي الحكومة من الوقوع في الفساد وما ينتج عنه من خيبات وترهل وظيفي واستغلال للمناصب في الوظائف العامة ليفقد بذلك الموظف قيمه ومبادئه ليلحق بالركب ويحقق مصالحه الخاصة مع العلم أنه وجد في وظيفته ليخدم الوطن والمواطن، وهذا ما يمس سمعة الدولة ويقلل من شأنها بين الدول، ولتفادي العواقب الوخيمة لا بد من توطيد العلاقة بين المواطن والحكومة وذلك من خلال تلمس احتياجات المواطنين والسماح لهم بترتيب أولوياتهم ومراعاتها لتحقيق الرضى المجتمعي والمحافظة على النسيج المجتمعي متماسك.

2.1.3.4 أهداف المساءلة المجتمعية

تضم المساءلة الاجتماعية مجموعة عريضة من الطرق والممارسات، ويمكن الشروع في إجراء هذه الممارسات من جانب طائفة واسعة النطاق من الأطراف الفاعلة (المواطنون، والمنظمات، المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والهيئات الحكومية، والبرلمانيون أو وسائل الإعلام)، وتستخدم هذه الممارسات استراتيجيات متنوعة (البحوث والرصد والمتابعة، والتخطيط، والتثقيف المدني، والتغطية الإعلامية، وبناء الائتلافات)، كما تطبق عقوبات رسمية وغير رسمية، وتتفاوت طبقاً لدرجة طابعها المؤسسي واستقلالها. (زهيرة، 2019، ص: 138).

حدد بيتر أكيون المساءلة في ثلاثة أهداف رئيسة: (البكري، 2016، ص:15)

1. **وسيلة للرقابة:** أحد الآليات المهمة المستخدمة لضبط الأداء ومنع استغلال السلطة واستخدام المناصب العامة.
2. **نوع من الضمان:** من خلال الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها في الدولة وخصوصاً الممارسين للسلطة، لضمان منع انتشار الفساد والترهل الإداري والعمل على نشر النزاهة والشفافية وحسن الإدارة باستخدام المساءلة الأفقية والعمودية.
3. **التحسن المستمر:** والبحث عن نقاط القوة واستغلالها خير استغلال وتقويتها، والتعرف إلى نقاط الضعف والبحث عن أسبابها وعلاجها وتقديم الحلول والاقتراحات للتحسين وتحويل نقاط الضعف إلى مصادر قوة من خلال مشاركة السائل والمسؤول في إيجاد الحلول الموضوعية.

وتعقب الباحثة على ذلك بأن المساءلة المجتمعية وُجِدت لتكون المرجعية الأساسية والفيصل والحَكَم العادل الذي يوجه الحكومة للاتجاه الصحيح، وذلك نابع من حرص المواطن على وطنه، ومن هذا المنطلق وجب على الحكومة أن تراعي أهمية المواطن والعنصر البشري كونه الكنز العظيم لما يملك من قدرات ومكنونات ومشاعر الانتماء للوطن التي تدفعه دائما للعمل من أجل الوطن.

2.1.3.5 أدوات المساءلة المجتمعية

ووفقاً لما جاء في تقرير محمد عبد الهادي بعنوان" المفهوم والحاجة إلى التطبيق .. المساءلة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة" أنه ومن شأن المساءلة الاجتماعية، أن توفر آليات وأدوات مختلفة كثيرة ومرجعيات من أجل الصالح العام، الأمر الذي يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور داخل الهيكليات التنظيمية بالحكومة، وذلك من خلال تعزيز إمكانية النفاذ إلى المعلومات،

ودعم وسائل الإعلام، والحوار المجتمعي، وحملات المناصرة وحشد التأييد والمظاهرات السلمية، وترتبط المساءلة الاجتماعية، أيضاً، بالتنمية المبنية على الحقوق المدنية والتزام مسؤولي الحكومة أمام المواطنين. وعلى هذا النحو، فإن المساءلة الاجتماعية توفر آليات وأدوات لرصد وحماية هذه الحقوق وتؤكد على ضمان أن أعمال الحكومة تعكس مصالح المواطنين. (عبد الهادي، 2019، http://www.acrseg.org/41372)

تتعدد أدوات المساءلة المجتمعية، إذ يعتمد عملها بشكل مباشر على منهجية واضحة تعكس المنفعة المتبادلة والأهمية والقيمة والنتائج الفعلية من استخدامها وفقاً للحاجة الى ما هو مقبول في سياق التقييم المطلوب، ويمكن إجمال هذه الأدوات كما جاء في (دليل المساءلة الاجتماعية، 2015) بما يلي:

- **الموازنة التشاركية:** تعتبر الموازنة التشاركية عملية مفيدة تساهم في تعزيز التشاركية المدنية يتم من خلالها إشراك المواطنين في مراحل مختلفة من صياغة الموازنات وصنع القرار ومتابعة ورصد تنفيذها، وهذا بالتالي من شأنه رفع كفاءة وجودة الأدوات المستخدمة في إعداد الموازنات.
- **تحليل الموازنة المستقلة** حيث تهدف منظمات المجتمع المدني والمنظمات المستقلة الأخرى في تنفيذها لتحليل الموازنة العامة وجعلها أكثر شفافية. حيث أن تحليل الموازنة هو مجال جديد ومتزايد للنشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والتي تدعم التواصل والتحالفات فيما بينها.
- **تتبع مسوحات النفقات العامة** حيث يساعد تتبع مسوح النفقات العامة في تعقب كمية وحجم تدفق الأموال العامة المخصصة من الموارد مقابل ما قد وصل فعلاً الى الفئات المستهدفة. فالمسح يجمع المعلومات عن إجراءات التحويلات المالية والمبالغ المحولة وتوقيت الموارد المفرج عنها مما يسلط الضوء على كيفية استخدام والإساءة باستخدام المال العام.
- **تقييم ومتابعة الأداء التشاركي** إذ لا بد من الإشارة الى ثلاثة طرق شائعة تستخدم في تقييم ومتابعة الأداء التشاركي:
  أ. بطاقات تقرير المواطنين.
  ب. بطاقات الأداء المجتمعي.
  ت. التدقيق الاجتماعي.
- **أدوات تتعلق بأنشطة المساءلة الاجتماعية وتغطيتها الإعلامية** مثل:
  أ. نظام المحلفين (لجنة التحكيم من المواطنين).

ب. جلسات الاستماع العلنية.

ت. راديو المجتمع (الإذاعة المجتمعية).

ث. بوابات المكاشفة والشفافية.

ج. وثيقة (ميثاق) المواطن.

ح. هيئة المظالم.

أما آليات المساءلة كما ذكرتها (البكري، 2016، ص:23) فهي الطرق والوسائل التي تفعل قوى المسائلة. وتتعلق بقوة وسيادة المسائِل على المُساءَل، وتأخذ أشكالاً عدة منها التغذية الراجعة أو التقرير أو نتائج العمليات.

وقد تكون الآليات كالاحتجاجات والمظاهرات وحملات الدعوة الضغط والتحقيقات الصحفية ورصد وتقييم أداء الخدمات (بطاقات التقييم المجتمعي، واستبيان تقييم المواطن للخدمة، وأداة الزائر الخفي، وجلسات الاستماع مؤتمرات شعبية، وراديو المجتمع). وتحدد الآلية الأنسب للحصول على التفسير المطلوب.

2.1.4 وزارة التنمية الاجتماعية

تعتبر وزارة التنمية الاجتماعية قائدة قطاع التنمية الاجتماعية ومنسقته ومنظمته بما يشمل وضع السياسات و التوجهات، بالإضافة إلى مهام الرقابة والإشراف وتوفير الخدمات لأفراد الأسر الفقيرة، بصرف النظر عن الجنس و العمر، و الفئات المهمشة، من خلال 17 مديرية و15 مكتباً فرعياً، و33 مركزاً لرعاية الأطفال و الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن و الأحداث و المرأة و الشبيبة والفتيات، وبجهود طاقم كبير من باحثين و مرشدين وإداريين ومراكز مسؤولية يضم نحو 1200 موظف وموظفة في مقر الوزارة و الميدان في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.(التقرير الاحصائي السنوي لعام2020، ص:18)

تمثلت رؤية وزارة التنمية الاجتماعية وكما جاءت في التقرير الاحصائي السنوي لعام 2020 " مجتمع فلسطيني منيع ومتضامن ومنتج ومبدع، يوفر حياة كريمة مستدامة لكل الأسر والأفراد، ويحرر طاقاتهم، ويؤمن بالحقوق والمساواة والعدالة والشراكة والإدماج".

أما رسالة وزارة التنمية الاجتماعية تمثلت في "تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية للأسر الفقيرة والفئات المهمشة من خلال مقاربات كفؤة لمكافحة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، واستناداً إلى النهج المبني على الحقوق، وخدمات ذات جودة وشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بما يحقق الشفافية

والعدالة وعدم التمييز وعدم ترك أحد خلف الركب". (التقرير الاحصائي السنوي لعام 2020، ص:19).

كما وتسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تقديم وتنسيق تقديم خدمات متكاملة للحماية والتنمية الاجتماعية تؤدي الى حماية ورعاية وادماج وتمكين الفقراء والمهمشين. بالشراكة والتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية القطاع الخاص ومن خلال منهجية إدارة الحالة وتعزيز الخيارات المجتمعية المحلية. (موازنة المواطن 2021، ص:1).

بعد الاطلاع على استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للأعوام (2017 – 2022) نجد أن الأهداف الاستراتيجية لوزارة التنمية الاجتماعية هي:

الهدف الاستراتيجي الأول: الحد من الفقر.

الهدف الاستراتيجي الثاني: إزالة كافة أشكال التهميش والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز التماسك الاجتماعي.

يتقاطع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان) مع الهدف الاستراتيجي الأول للاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية (الحد من نسبة الفقر، وكذلك الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة) فيتقاطع كذلك مع الهدف الاستراتيجي الأول من أهداف التنمية المستدامة، كما يتقاطع الهدف الثاني للتنمية المستدامة (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار) مع الهدف الاستراتيجي الأول والثاني من أهداف وزارة التنمية الاجتماعية، ويتقاطع الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة (السلام والعدل والمساواة) مع الهدف الاستراتيجي الثالث لوزارة التنمية الاجتماعية. (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017–2022، ص:63)

وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتنفيذ ثلاثة برامج رئيسية بموجب الموازنة: برنامج التمكين ومكافحة الفقر، برنامج تنمية وحماية الفئات المهمشة والضعيفة، وبرنامج التنمية الإدارية والتخطيط، بحيث ترتبط هذه البرامج بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الثلاث (الحد من الفقر، القضاء على كافة أشكال التهميش والعنف والإقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، وتعزيز التماسك الاجتماعي) على التوالي، حيث يعمل برنامج تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة على تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من إنتاج دخلها بالإعتماد على ذاتها، وتقديم المساعدات النقدية والعينية والمنتظمة والطارئة والموسمية، وتقديم خدمة التأمين الصحي والإعفاءات المدرسية وغيرها من

الخدمات للأسر الفقيرة والمهمشة، وفقاً للمعايير المعمول بها في الوزارة. (استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017 – 2022، ص:64).

وكما ترى الباحثة وبعد التعمق في موضوع المواطنة بأبعاده التي تم اعتمادها في الدراسة، وكانت أبعاد الدراسة (البعد القانوني، البعد الانتمائي، و البعد الاجتماعي) حيث تشكل هذه الأبعاد جزءاً من مجموعة الأبعاد قد تختلف مسمياتها إلا أنها تتشابه في المضمون لتصب في نفس البوتقة، كالبعد المدني الذي يضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون أي يتطرق للجانب القانوني، ويتقاطع معه البعد الثقافي المتعلق بثقافة المساواة أمام القانون وكذلك البعد المعنوي، وهذا ما يدلل على الارتباط و التداخل و التكامل في أبعاد المواطنة وإن اختلفت المسميات.

كما وتتركز سمات وميزات المواطنة على جوانب الانتماء والولاء وتحقيق القيم الاجتماعية على اختلافها، وفهم المواطنين لمجموعة الحقوق والواجبات وكل هذه السمات تكون تحت المظلة القانونية. فمن الضروري توعية المواطنين حول أهمية حقوقهم وواجباتهم كون مشاركتهم في وضع السياسات ومساءلة الجهات ذات العلاقة حق طبيعي وليس منةً من أحد.

وفيما يتعلق بالمساءلة المجتمعية فقد تم تناول أبعادها الأربعة (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة)، وقد تناولت بعض الدراسات بُعد (الرصد والتقييم) أو (المتابعة) الذي يتقاطع مع بُعد الرقابة في تحقيق نفس الهدف.

هنا لا بد من الإشارة إلى أهمية المساءلة المجتمعية وأهمية تطبيقها حيث أنها تشكل عنصر مهم أساسي في الحكم الرشيد في الدولة من خلال تعميق شعور المواطن بالرضا والانتماء كونه طرف في صنع القرار ورسم السياسات وهذا ما يعمق من السلم الأهلي والمجتمعي داخل المجتمع الواحد.

لذلك ترى الباحثة أنه من المهم أن تكون مساءلة ومحاسبة أي طرف أو شخص أو جهة تتجاوز القانون او تتسبب في إحداث فساد بشكل علني وشفاف لضمان التصويب وتطبيق القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعميق الثقة بين المواطن والحكومة.

تكون المساءلة المجتمعية من مؤسسات المجتمع والمجلس التشريعي باعتبار عضو المجلس التشريعي منتخب من المجتمع وهو ممثل لهذا المجتمع وبالتالي مساءلته للحكومة جزء من المساءلة المجتمعية، بالإضافة إلى مساءلة المواطنين في حال كانت البلد تتمتع بنظام سياسي ديمقراطي.

يمكننا استخلاص أنه كلما كانت الدولة تمارس المساءلة المجتمعية وتحقق أبعادها كلما دل ذلك على أنها دولة أقرب ما تكون إلى الديمقراطية.

كما وتعكس المواطنة بأبعادها (القانونية والاجتماعية والانتمائية) مدى رضى أو عدم رضى المواطنين عن الدولة بأنظمتها وقوانينها المنصوص عليها والمعمول بها في الدولة.

الأصل في المواطن أن يتمتع بالانتماء والولاء لوطنه ومجتمعه، وشعوره بالفخر كونه جزءاً من المجتمع، ويكون ذلك في حال ساد العدل والمساواة في المعاملة بين جميع المواطنين بغض النظر عن اختلاف مشاربهم السياسية وانتماءاتهم الدينية والحزبية وتوجهاتهم الفكرية سواء كان ذكر أو أنثى، إضافة الى فرض الأنظمة وتطبيقها بالعدل على جميع المواطنين والسماح لهم بالمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بهم، والتشجيع على ابداء الرأي _ وإن كان مغايراً _ و النقد البناء الذي يؤدي الى التحسين ووضع النقاط السلبية تحت المجهر واستغلالها وتحويلها إلى نقاط قوة تعزز من المواطنة لدى المواطنين، ولا يتعزز شعور المواطنة لدى المواطن إلا إذا شعر بأنه مهم بالنسبة للدولة التي تبحث عن احتياجاته ومتطلباته لتستجيب لها.

من هنا فإنه بات من الضروري على المواطن أن يكون على دراية بحقوقه وواجباته والقيام بمسؤولياته والتزاماته، وأن يخدم الوطن بانتمائه وولائه ومساءلة الدولة في حال أخفقت ليكون بذلك صمام الأمان الذي لا يسمح لكل من تسول له نفسه بأن يستغل منصبه أو مكانته الاجتماعية، لتبرز بذلك المساءلة المجتمعية بأبعادها وعناصرها كوسيلة فاعلة ومهمة تقوم بالدور الرقابي من قبل المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني كنوع من الضمان والتحسين المستمر، وخصوصاً في ظل غياب المجلس التشريعي الفلسطيني وغياب دوره في الحالة الفلسطينية.

2.2 الدراسات السابقة

2.2.1 الدراسات العربية

1. دراسة (إبراهيم وعبد الرحمن، 2021) بعنوان" قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري"

هدفت الدراسة إلى معرفة مفهوم مبدأ المواطنة في المنظومة القانونية الجزائرية ومدى تكريس هذا المبدأ وتجسيد مبدأ المواطنة في فكرة الدولة المدنية المعاصرة، ومعرفة تطور مبدأ المواطنة وفق مختلف الدساتير التي شهدتها الدولة الجزائرية الحديثة، وإبراز مدى تطبيق مبدأ المواطنة في أرض الواقع و الضمانات الكفيلة بتطبيقها، انتهج الباحثان المنهج الوصفي التحليلي

لإرتباطه بدراسة المشكلات المتعلقة بالظواهر الإنسانية من خلال استقصاء المعلومات المتعلقة بالموضوع وتحليلها و الربط بين مختلف الأسباب و النتائج وشرح النصوص القانونية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم المواطنة يتمثل في الاصطلاح القانوني في العلاقة القانونية بين الفرد والدولة وتمتعه بكافة الحقوق والواجبات، إضافة الى أن تعزيز الحقوق والحريات الدستورية يعكس احترام الدولة للمواطن ومراعاة خصوصياته الاجتماعية والثقافية، وأيضا تتعزز العلاقة بين الدولة و الفرد كلما اشتد توثيق فكرة المواطنة في النظام القانوني و الاقتصادي و السياسي المنتهج في الدولة، وجاءت توصيات الدراسة بوضع آلية قانونية لتكريس حق المواطنة من خلال الدفع بعدم الدستورية، والقيام بدراسات ميدانية إحصائية لتكريس حقوق المواطنين لاستشراف ترقية حقوقهم.

2. **دراسة (مراحي ونعيمة ، 2021) بعنوان" الانتخابات ورهانات قيم المواطنة"**

حيث جاءت الدراسة للكشف عن مستوى ادراك المواطن الجزائري لمفهوم المواطنة، والتأكد من وجود أو عدم وجود علاقة ارتباطية بين المواطنة والانتخابات، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغ عدد افراد الدراسة (126) مواطن من مواطني مدينة سعيدة تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وأظهرت نتائج الدراسة بوجود علاقة ارتباطية بين ابعاد المواطنة وابعاد الانتخابات، وايضاً وجود مستوى متوسط من ادراك المواطن الجزائري لمفهوم المواطنة، أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فكانت أنه يجب خلق آلية لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة، إذ لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتمتع الافراد بحقوق المواطنة إلا في ظل نظام ديمقراطي، بالإضافة الى طرح بعض القضايا المرتبطة بالهوية والدور الذي تلعبه المواطنة في تماسك المجتمعات من أجل احترام العيش المشترك، وضرورة الاهتمام بتناول مفهوم المواطنة وحق الانتخاب.

3. **دراسة (العمور، 2021) بعنوان "دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية الحضرية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة خانيونس، وإبراز دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية وتعريف الأفراد والوزارات والمؤسسات والبلديات بأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في منطقة الدراسة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت الدراسة

الاستبانة كأداة لجمع البيانات وإجراء المقابلة الشخصية مع مجموعة من الاطراف ذات العلاقة مثل مديري ومسؤولي المؤسسات في المنطقة الدراسية بهدف الحصول على أكبر قدر من المعلومات.

أما ابرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة فكانت بأن هناك تطبيق واسع لمبدأ المشاركة المجتمعية حيث أن(71.3%) من أفراد عينة الدراسة قد مارست الحياة و المجتمع مما يدل على وعي افراد المجتمع حول أهمية المشاركة المجتمعية وجعلها نمط حياة للأفراد، توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المبحوثين حول دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خانيونس تعزى لمتغيرات النوع والعمر والمؤهل العلمي و المهنة، إضافة الى تدني في مستوى التنمية الحضرية في المنطقة قيد الدراسة ولا سيما الكهرباء والهاتف الثابت وتشجير المدينة.

أما فيما يتعلق بالتوصيات فكان أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة تبني مبدأ المشاركة المجتمعية كسياسة عامة في كافة المشاريع و الخطط، و العمل على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية عند المواطنين و توضيح أهميتها ودورها و الفوائد التي تعود على المواطنين من المشاركة، ووضع قوانين تضمن العمل ضمن إطار المشاركة المجتمعية وأن يتم اختيار لجان الاحياء من خلال الانتخابات، وتشجيع أفراد المجتمع على العمل التطوعي و المشاركة المجتمعية من خلال المناهج، ورفع درجة اللامركزية في الهيئات المحلية، اضافة الى تقييم نتائج أعمال البلدية ولجان الأحياء على أساس مدى تفاعلها مع المواطنين و المشاركة المجتمعية، وتحفيز الهيئات المحلية للشراكة مع القطاعين الخاص و العام ومؤسسات المجتمع المدني من أجل تنمية مستدامة، وتشجيع المواطنين على المشاركة المجتمعية ورصد مكافآت مالية أو عينية للمشاركين بأفكار واقتراحات بناءة، والعمل على تعزيز البلدية و لجنة الحي بضرورة المشاركة المجتمعية في عملها.

4. دراسة (بلاط، 2020) بعنوان "تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية/الكويت أنموذجاً"

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الدول العربية بالنسبة لتطبيق مبدأ المواطنة، والتنبؤ بمدى تطبيقه مستقبلاً، استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة بالتطبيق على الكويت كأنموذج للدول العربية، وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن المواطنة هي الرابطة بين المواطن والدولة ، وانتشار مفهوم العولمة بما يشمله من إزالة للحدود الجغرافية و الزمنية وبروز مفهوم المواطنة العالمية، ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة بضرورة تفعيل مبدأ

الفصل بين السلطات في نظم الحكم العربية، وتفعيل نظم الحوكمة، وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الفعالة، والحقيقية لجميع فئات الشعب، ودون إقصاء أو تمييز لأي فئة في جميع النظم السياسية العربية، وضرورة تفعيل دور المجتمع و المؤسسات المدنية، والاهتمام بنظم التعليم الحديثة، وضرورة تعزيز ثقافة المواطنة فتعزيز ثقافة الاختلاف و التنوع وقبول الآخر هي ضروريات للتغيير المستقبلي في العالم العربي.

5. دراسة (قشمر وآخرون، 2020) بعنوان "المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا(COVID-19) من وجهة نظر أفراد المجتمع، فلسطين والأردن نموذجاً"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا (COVID-19) من وجهة نظر أفراد المجتمع في كل من فلسطين والأردن، والتعرف على وجود علاقة لمتغيرات الدولة والنوع الاجتماعي ومكان السكن في أثر المساءلة المجتمعية. استخدم الباحثين المنهج الوصفي وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد المجتمع في كل من فلسطين والأردن خلال جائحة فيروس كورونا، وبلغ حجم العينة (645) فرداً كعينة عشوائية بسيطة.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن ما قامت به الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا أثر بشكل ايجابي على نظرة المجتمع لدورها، أما أهم التوصيات فكانت: تعميق دور المجتمع المدني بجمعياته ومؤسساته وروابطه بدور الحكومة وواجباتها أثناء جائحة فيروس كورونا لتوطيد عقد تكاملي من المسؤولية المشتركة تجاه المجتمع تدفع لتطوير وتنمية سلوك أفراده، تكثيف الجهود المبذولة من قبل الحكومة في المجال المجتمعي لتشمل مناطق نائية وبالتحديد المناطق القروية الصغيرة والمهمشة، وضرورة اهتمام الحكومة بالجانب الاجتماعي في برامجها وخططها.

6. دراسة (أبو شمالة، 2020) بعنوان "المشاركة المجتمعية وعلاقتها بالريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظة غزة"

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى مستوى المشاركة المجتمعية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة، ومعرفة مستوى الريادة الاستراتيجية في هذه البلديات، والكشف عن طبيعة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة للدراسة انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة

من (494) موظف يشغلون وظائف اشرافية (رئيس شعبة، رئيس قسم، مدير دائرة) في بلديات محافظات غزة، بينما اقتصرت العينة على (317) مفردة وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات وفق العينة الطبقية العشوائية، إضافة الى استخدام المقابلات الشخصية والمجموعة البؤرية.

جاءت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن موافقة أفراد العينة حول المشاركة المجتمعية جاءت بدرجة كبيرة بنسبة (75.9%)، كما وجاءت موافقة أفراد عينة الدراسة حول الريادة الاستراتيجية بدرجة كبيرة بنسبة (72.98%)، وأيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المجتمعية بأبعادها والريادة الاستراتيجية.

كما وأوصت الدراسة باشراك العاملين من خلال التدريب والتأهيل واللقاءات الدورية وفرق العمل، واشراك المواطنين من خلال تعزيز الثقة بينهم وبين البلدية ومتابعة مشكلاتهم وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها وعقد اللقاءات المفتوحة واستقبال آرائهم ومقترحاتهم، وإعادة هندسة العمليات في البلديات وتفعيل تطبيقات الحكومة الذكية.

7. دراسة (خطيب، 2020) بعنوان " دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات العصر"

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور التربوي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة لترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها، والتعرف على أهمية قيام الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس بها بدورها في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتم إجراء استطلاع أراء الخبراء التربويين، ابرز النتائج التي توصلت لها الدراسة كانت أن الخبراء يتفقون على أهمية دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء و المواطنة لدى طلبتها، وأن التغيرات الثقافية المعاصرة يمكن أن تصنع العديد من السلبيات في ممارسة الطلبة الجامعيين ذات الصلة بالانتماء و المواطنة، أما أهم التوصيات فكانت اتخاذ الجامعات جميع التدابير و الإجراءات اللازمة لزيادة دورها في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ظل المتغيرات المعاصرة، وأن تقوم الجامعات بتهيئة منسوبيها من الطلبة للمشاركة في تصميم برامج ومبادرات لتفعيل دورها في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها.

8. دراسة (زهيرة، 2019) بعنوان" دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدول مع الإشارة إلى الجزائر"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المساءلة الاجتماعية بشكل عام وأهم أدواتها لتقييم الموازنة العامة للدولة، وفحص وتشخيص مستوى التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق الشفافية

والمساءلة على الموازنة العامة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع و الحقائق المرتبطة بمراجعة الادبيات المتعلقة بالمساءلة الاجتماعية من حيث مفهومها ومبادئها و الأدوات المتعلقة بها والموازنة العامة من حيث المفهوم ومراحل اعدادها إضافة الى تفسير وتوضيح الوثائق الأساسية الثمانية التي تحقق شفافية الموازنة، أظهرت النتائج بأن الشفافية و المساءلة في إعداد الموازنة العامة للدولة ركن من أركان العمل الجدي لرفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام و تحصيل الايرادات العامة، ويسهم وجود الشفافية المالية كثيراً في رفع الوعي المجتمعي، بالإضافة الى قصور الحكومة الذي يحول دون تفعيل المساءلة الاجتماعية و الرقابة الشعبية للموازنة العامة وظهر ذلك واضحاً في مستوى الشفافية. أما أهم التوصيات فكانت إعادة هيكلة البنية التشريعية لتصبح ملزمة بشكل أكثر صراحة على توفير وإتاحة معلومات مفصلة ومبسطة للمواطنين عن مراحل إعداد وإقرار ومراجعة الموازنة العامة المختلفة والرقابة على الانفاق العام، كما وتكمن أهمية الموازنة العامة في تمكين المواطن من الاطلاع على الوثائق الخاصة إضافة إلى نشر الوثائق الأساسية للموازنة العامة في الوقت المناسب وإتاحة المعلومات الخاصة بها.

9. **دراسة (بدر، 2019) بعنوان "دور الاعلام الرسمي في تعزيز قيم المواطنة: تلفزيون فلسطين نموذجاً"**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي يقدمه الإعلام الرسمي الفلسطيني "تلفزيون فلسطين نموذجاً" في تعزيز قيم المواطنة، وتجيب عن ما هو حجم ومضمون المادة الإعلامية في تلفزيون فلسطين التي تعزز قيم المواطنة؟، واستخدمت الباحثة المنهج الكمي والكيفي ضمن البحوث الوصفية، واعتمدت الباحثة أداة تحديد المضمون لفحص محتوى المواد الإخبارية التي نشرت على شاشة تلفزيون فلسطين بمسح شامل لمدة أسبوع للفترة الزمنية من 2019/12/19 الى 2019/2/25، والتي تم بثها على موقع التواصل الاجتماعي الرسمي للهيئة العامة للإذاعة و التلفزيون الفلسطينية في تلك الفترة، وتوصلت الدراسة إلى أن التغطية الإخبارية على تلفزيون فلسطين تعزز قيم المواطنة بنسبة (84.1%)وجاءت(86.7%) من حجم التغطية الإخبارية على شاشة تلفزيون فلسطين مضمونها سياسي، أما أبرز التوصيات التي توصلت لها الباحثة فكانت أن يعمل تلفزيون فلسطين من خلال المواد الإخبارية على تعزيز أبعاد المواطنة من النواحي الأخرى الضرورية في التنمية كالجانب الاقتصادي والعمل على طرح برامج اقتصادية متخصصة وأكثر عمقاً.

10.**دراسة (رفاعي، 2019) بعنوان " دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الممارسات التي تعمق مفهوم المواطنة لدى الشباب والتوصل إلى معوقات المشاركة المجتمعية التي تواجه الشباب، وتحديد السبل لتنمية وتطوير المشاركة المجتمعية للشباب ودورها في تعميق قيم المواطنة لدى الشباب، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي وتم الاستعانة بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وتكون مجتمع الدراسة من المواطنين في مدينة الإسكندرية، وبلغ حجم العينة (200) مفردة حيث كانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات، اما أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة فكانت انه لم يبد العديد من المبحوثين اهتماماً كافياً بأهمية المشاركة السياسية كمعيار للمواطنة النشطة في المجتمع، وأن معظم المبحوثين لا يشاركون تقريباً في أنشطة الجمعيات الخيرية، أما أهم التوصيات فكانت بالتوجه نحو المشاركة الفعلية في بناء المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة، وإسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية إضافة إلى الإسهام في ترسيخ الحضارة والتراث الشعبي والوطني.

11.**دراسة (غدائفي، وغضبان، 2018) بعنوان" دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري"**

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص الجمعيات في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري و تحديد الدور الذي تقوم به في إطار نشر قيمة الولاء للوطن في المجتمع الجزائري، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات وتكونت عينة البحث من (35) طالباً وطالبة من مجتمع البحث وهو كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت ايجابية دور مؤسسات المجتمع في ترسيخ قيم المواطنة من خلال السلوكيات ولكن يكمن الخلل في أنها لا ترتق لتؤثر بالشكل الكافي في جميع أفراد المجتمع ، وأن القائمين على هذه المؤسسات يفتقدون الخطط الاستراتيجية الكفيلة لتعميق العلاقة بينهم وبين المواطنين، واعتبرت العينة نشاطهم وقتي بمعنى أنه لا يهدف إلى الترسيخ بقدر ما يهدف إلى التخدير.

12. **دراسة (العنزي وآخرون، 2017) بعنوان "أثر المنصات الإلكترونية المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية"**

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المنصات الإلكترونية في تنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية، والكشف عن الفروق في دور

المنصات الإلكترونية في تنمية قيم المواطنة لدى الطالبات في مدارس المملكة العربية السعودية تبعاً لاختلاف المستوى الدراسي المتمثل بثلاثة مستويات (الأول الثانوي، الثاني الثانوي، الثالث الثانوي)، ولتحقيق اهداف الدراسة قام الباحثون بإعداد مقياس الوعي بقيم المواطنة (كأداة للدراسة)، وتكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات المرحلة الثانوية في مدرستين للبنات في إدارة التعليم في منطقة القصيم، أما العينة فتكونت من (484) طالبة، وجاءت ابرز نتائج الدراسة بأن تنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية كانت مرتفعة ، أما أهم التوصيات فكانت بتفعيل المنصات الإلكترونية في المدارس لما لها من أثر إيجابي في تنمية المواطنة بين طالبات المرحلة الثانوية.

13. **دراسة (سيف الدين، 2017) بعنوان "المواطنة والسلطة/ أداء لواجب واستيفاء لحقٍ"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المواطنة ودورها في السلم الاجتماعي، وواجبات السلطة وواجبات المواطن وحقوقه والعلاقة بين الواجبات والحقوق، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي النقدي.

وتوصلت الدراسة إلى أن المواطنة مفاعلة أي علاقة بين المواطن والوطن الذي ينتمي إليه ويعيش فيه حيث ترتب للطرفين وعليهما العديد من الحقوق والواجبات وأصبحت ثقافة مشاركة، كما أن المواطنة استحقاق يكتسبه الأحرار وينتج عن تضحيات عظام تتراكم فيها الخبرات والتجارب للشعوب والمجتمعات. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها يجب أن توظف أركان المجتمع الثلاثة (الناس والإقليم والسلطة) لمصلحة الشعب.

14. **دراسة (جرار، 2017) بعنوان "دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً" "**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور صنع واتخاذ القرار بما يشمله من آليات وتقنيات في المساهمة في تعزيز مفهوم المواطنة، كما وهدفت إلى تنمية وعي المواطنين بالدور الذي تساهم به صنع القرارات الإدارية و السياسية؛ والتي تعتبر خطوة ضرورية كمرجعية من أجل مواكبة التطورات الإدارية و السياساتية، إضافة إلى التعرف إلى دور صنع القرارات السياسية واتخاذها من خلال اقتراح عمل يعتمد على أسس عملية صحيحة ومنطقية، واتباعها لدعم علاقة الأفراد والدولة وتطويرها من أجل تعزيز المواطنة في فلسطين، ولا بد من الإشارة الى انه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق أهداف الدراسة معتمدة على اجراء مقابلات مع مجموعة من صناع القرار وباحثين ومختصين.

أما أبرز ما توصلت له الدراسة بأن عملية صنع القرار تعد أحد أهم الوظائف التي يتبناها أي نظام سياسي فالنظام السياسي الفلسطيني يتأثر في عدة عوامل سواء سياسية أو اجتماعية او اقتصادية حيث يمكن القول بأن الاحتلال يعتبر صانع القرار الأول لأنه لا يوجد سيادة ولا يوجد قرار حقيقي بدون سيادة، إضافة إلى أن البرنامج السياسي الفلسطيني و المؤسسات الرسمية وهياكل منظمة التحرير الفلسطينية يعاني من الضعف، ووجود ضعف في آليات ومنهجية صنع القرار بسبب غياب الوحدة الجغرافية و العلاقات المعقدة مع فلسطينيي الشتات و الانقسام و الفصل الجغرافي بين الضفة وغزة، كما ويؤثر صنع القرار على المؤسسة الرسمية وعلى مؤسسات منظمة التحرير تأثيراً سلبياً نتيجة انفصال المواطن عم هذه المؤسسات وتصبح هذه المؤسسات لا تعبر عن رغبة المواطن وعن توجهاته وينصاع لها بحكم القوة وليس بحكم القبول مما يؤدي إلى ضعف المواطنة لعدم وجود ارتباط ايجابي مع كل هذه المؤسسات نتيجة لعدم المشاركة في صنع القرار. بينما اوصت الدراسة بأنه يلزم وجود جبهة وطنية واستراتيجية متفق عليها، وتحقيق الوحدة الوطنية وقرار المؤسسات وانهاء الانقسام والعودة للشعب، كما ويجب تطوير أشكال الديمقراطية الفلسطينية من أجل تعزيز ومعالجة مظاهر الخلل في آليات صنع القرار الفلسطيني، وتبني مبدأ نظام الديمقراطي وتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية وتقديم تقارير من قبل المسؤولين ومحاسبتهم اذا وجد أي إساءة ليشعر المواطن بالأمان و المسؤولية، ومن المهم جداً أن تكون علاقة ما بين مستوى القرار والمواطنين من خلال آليات محددة من ضمنها النقاشات والحوارات المجتمعية بين القطاع الرسمي والأهلي والخاص.

15. **دراسة (مراد، 2017) بعنوان " مكانة المواطن والمواطنة في المدن"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مراحل تطور المدن ونموها في العالم والجزائر خاصة بدعوى التطوير والتحديث، وتتبع التحولات المختلفة للمدن والتركيز على تأثير هذا التحول والتطور على عادات الانسان وتقاليده، وأنماط سلوكياته، وحتى تفكيره مع تحول البنية الوظيفية للمدينة، مع بداية القرن العشرين. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت المقابلة هي أداة جمع البيانات وقد تكون مجتمع الدراسة من المسؤولين في مجال التخطيط والتهيئة لمدينة بسكرة. وجاءت أهم نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض كبير في مستويات وعي المواطنين بمواطنتهم بشكل سليم هادف وفعال، أيضاً إن عدم منح صلاحيات للمواطنين للمشاركة في اختيار المسؤولين عن التخطيط الحضري لشؤون مدينتهم كون أن هذا الأمر من صلاحيات الموظف العمومي وكفاءة المسيرة أو عدمها ليست من صلاحيات المواطن.

وجاءت أهم التوصيات بضرورة توسيع مجالات وعي المواطنين بالقوانين الخاصة بالمواطنة وما تتضمنه من حقوق والتزامات لبناء وعي مجتمعي بمبادئ المواطنة وقيمها وقوانينها، واحترامها من قبل الأفراد، والعمل على توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم تجاه وطنهم ومجتمعهم وفقاً لمواصفات المواطن الصالح المتحلي بفضائل المواطنة وقيم الديمقراطية والملتزم بمبادئ حقوق الانسان وجعلها من أولويات المسيرين لشؤون المجتمع.

16. **دراسة (الزبيدي وحسين، 2017) بعنوان "ثقافة المواطنة والانتماء للوطن بين الأجيال"**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ثقافة المواطنة لدى أبناء المجتمع العراقي ابتداءً من عمر(15) سنة، تبنى الباحث النظرية المعرفية الاجتماعية لهنري تاجفل التي اتصفت بالشمولية فهي نظرية تكاملية تصف العلاقات بين الأفراد من خلال مجموعة من الأسباب توجد عند الأفراد ممثلة بعدد من الخصائص والسمات الشخصية والمهنية. وكانت الاستبانة هي الأداة لجمع البيانات كما وتكون مجتمع البحث من المجتمع العراقي في محافظة بغداد وبلغ حجم العينة (600) فرداً، أما معالجة البيانات فانت وفق الحقبة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

وجاءت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأنه لا توجد ثقافة مواطنة لدى الفئة العمرية من (15–30) لكلا الجنسين بينما توجد ثقافة المواطنة لدى الفئة العمرية من (30–45) عند فئة الذكور ولا توجد عند الاناث، بينا في عمر (45) فما فوق توجد ثقافة المواطنة لدى الجنسين، وعلى صعيد التوصيات أوصت الدراسة بأن على واضعي المناهج الدراسية إعادة النظر في مادة التربية الوطنية لغرس روح المواطنة في نفوس الطلبة ولكافة المراحل.

17. **دراسة (متابعة الدعم الدولي، 2017) بعنوان "دور آليات الشكاوى في المساءلة"**

هدف إلى زيادة التواصل المباشر بين متلقي المساعدات والمنفذين والمانحين، مما يتطلب معرفة أفراد المجتمع بحقهم في إبداء الرأي والمشاركة في النقاشات المتعلقة بعملية المساعدات، اعتمد البحث عينة قصدية مكونة من (35) منظمة من مجتمع البحث المكون من كافة المؤسسات الأهلية المحلية و المنظمات الدولية غير الحكومية و المانحين، وكانت المقابلة الهاتفية والإلكترونية أداة جمع البيانات، وجاءت أهم الاستنتاجات بأن عمليات الشكاوى لا تستخدم بشكل متكافئ عموماً ولا يكون الوصول إليها سهلاً دائماً وغالباً ما لا تستخدم بشكل جيد كآليات تعلم ومساءلة. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعلم والمعرفة المشتركة بشأن الممارسات الفضلى المتعلقة بالمساءلة والعمل الإنساني.

18. **دراسة (البكري، 2016) بعنوان " المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها"**

هدف الدراسة إلى التعرف إلى واقع المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي وكانت الاستبانة هي الأداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من (187) مديراً ومديرة ومجلس أولياء الأمور، وزعت الاستبانة على عينة عشوائية بلغت (58%) من المدراء، وعلى عينة عشوائية عنقودية لمجالس أولياء الأمور بلغت (60%).

خلصت الدراسة إلى أبرز نتائجها المتمثلة بأنه يتم تطبيق المساءلة المجتمعية بدرجة متوسطة في المدارس الحكومية. أما أهم التوصيات فكانت اعتماد المساءلة في وزارة التربية والتعليم العالي وتطبيقها في القطاع التربوي إضافة إلى نشر ثقافة المساءلة في القطاع التربوي وتطوير آليات تمكن الجمهور من المشاركة في صنع القرار وزيادة قدرته على تنفيذ المساءلة بالوسائل الديمقراطية.

19. **دراسة (الكفارنة، 2016) بعنوان " المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية ذات التأثير على فاعلية المساءلة الاجتماعية وعلى ضبط شفافية الموازنة العامة ومراقبتها، إضافة إلى فحص وتشخيص مستوى التزام الحكومة بتطبيق الشفافية والمساءلة على الموازنة العامة، اتبعت الباحثة المنهج التحليلي ومراجعة الأدبيات والكتب والدراسات المتعلقة بالموضوع وبالرجوع الى الانترنت، وكانت المقابلة هي أداة جمع البيانات إضافة الى المصادر الأولية والمصادر الثانوية.

ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها كانت ظهور تراجع في تطبيق مبادئ الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الموازنة العامة وتفاصيلها، إضافة الى تعطل دور المجلس التشريعي في إقرار الموازنة العامة، حيث يتم إقرارها في فلسطين من قبل السلطة التنفيذية، تقييد القدرة على الوصول إلى المعلومات والبيانات المالية المتعلقة بالموازنة العامة وهذا يعني تراجعاً واضحاً في مستوى الشفافية. بينما جاءت أهم التوصيات بتعزيز دور أعضاء المجلس التشريعي في مراقبة أداء الحكومة لضمان خضوعها لمساءلة المجلس التشريعي، وسن تشريعات ذات صلة بحق الحصول على المعلومات تمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنين من القيام بعملية رقابة ومساءلة حقيقية

للحكومات فيما يتعلق بالموازنة العامة، إضافة إلى أنه يجب توفير إرادة سياسية من جانب الحكومات لإشراك الجمهور، وقدراً كبيراً من التعليم والوعي من قبل منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام.

20. **دراسة (زيادة، 2016) بعنوان "المواطنة في الفكر السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية" حالة الاقباط في مصر"**

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم المواطنة وتحليل مضامينها وأبعادها السياسية والاجتماعية واقع الحال بالنسبة للأقلية القبطية في مصر ومعرفة مدى تأثير ثورتي 25 يناير و30 يونيو المصريتين على تعزيز أو تقويض مبدأي المواطنة والهوية الوطنية في مصر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي لضبط تسلسل تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي عبر العصور، وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ثورة 25 يناير شكلت نقطة تحول في نضال الاقباط المصريين وأن إشكالية المواطنة لا تقف عند حدود الدستور والتشريعات والثقافة بل تمتد جذورها الى بنية الدولة العربية الحديثة في الأساس، وأوصت الدراسة ضرورة التزام الدولة المصرية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق حقوق المواطَنة بما يكفل المساواة الكاملة في كل الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين لإنهاء كل صور التمييز الممارس تجاههم.

21. **دراسة (عواد، 2016) بعنوان "دور مؤسسات المجتمع في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي–قلم الجمهور"**

هدفت الدراسة إلى دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي "النافذة الواحدة". كما واستهدف هذا البحث أربع بلديات في قطاع غزة هي: خانيونس، القرارة، بني سهيلة وجباليا. تم تطبيق آليات المساءلة الاجتماعية من خلال موضوع النافذة الواحدة وفقًا لـــدليل لجنة GIZ التي طبقت هذا المفهوم في البلديات. كما استهدفت المواطنين المستفيدين من خدمات البلدية وكانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات وبلغ عدد الاستبانات الموزعة 950 استبانة وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك حاجة فعلية لزيادة الوعي لدى المواطنين لفهم آليات المساءلة الاجتماعية مما يعني أن على مؤسسات المجتمع المدني أن يبذلوا جهداً كبيراً لتنفيذ برامج تعزيز المفهوم بين المواطنين، كما اعتقد المواطنين أن وجود قانون وإجراءات واضحة عن كيفية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطن تعزز من الشفافية، وركز

المواطنين على أنه لا بد من إجراء انتخابات مجلس بلدي بشكل ديمقراطي يعزز من الشفافية، أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فكانت ضرورة تطبيق آليات المساءلة الاجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها رفع وتعزيز مستوى الشفافية لدى البلدية، إضافة الى أن على صناع القرار أن يشاركوا المواطنين في عملية اتخاذ القرار كي يتحملوا المسؤولية معهم ويكونوا أكثر تحفزاً وأكثر رصداً لأداء البلديات.

2.2.2 الدراسات الأجنبية

1. **دراسة (Maia Maziashvili &Lazbela Kowalik, 2021) بعنوان " City citizenship behavior and participation in promotion" سلوك المواطنة بالمدينة والمشاركة في الترويج**، حيث هدفت الدراسة إلى فهم مشاركة المواطنين في الأمور المحلية والعلاقة بين سلوك المواطنة والمشاركة في ممارسة ترويج العلامة التجارية للمدينة، اعتمدت الدراسة إلى بيانات المسح (CAWI) التي تم الحصول عليها من المواطنين (503) مواطن من بوزنان، بولندا، ووفقًا لنتائج البحث، من المرجح أن يشارك المواطنون الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من ما يسمى بسلوك المواطنة في عملية وضع العلامات التجارية للمدينة ، وبالتحديد في الترويج. كما سلطت النتائج الضوء على العلاقة بين عمر المواطنين وكثافة المشاركة. نتائج المسح ذات قيمة للسلطات الحكومية المحلية. اضافة إلى أنه ينبغي عليهم معاملة السكان باعتبارهم أصحاب المصلحة الأكثر صلة وتشجيع مشاركة المواطنين من خلال تحفيز الشعور بالمواطنة. أثبتت الدراسة تجريبياً أن مشاركة المواطنين في الحياة الواقعية ترتبط ارتباطًا مباشراً بمشاركتهم عبر الإنترنت. كما وتم تكييف مفهوم سلوك المواطنة مع خصوصية سوق أوروبا الوسطى والشرقية وثبت أنه أداة قياس موثوقة.

2. **دراسة (Bjork & Susanti, 2020) بعنوان" Community participation and Teacher Accountability – Improving Learning Outcomes in Remote Areas of Indonesia" "مشاركة المجتمع ومساءلة المعلمين – تحسين نتائج التعلم في المناطق النائية في إندونيسيا"** حيث سعت الدراسة إلى التعرف إلى المشاركة المجتمعية ومساءلة المعلمين، كطريقة لتحسين مخرجات التعلم في المناطق النائية في اندونيسيا، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكانت المقابلة هي أداة جمع البيانات بالإضافة إلى المناقشة الجماعية المركزة والاجتماعات والملاحظات الوصفية والزيارات الميدانية والاختبار القبلي

والبعدي اضافةً إلى استمارة حضور المعلمين. تكونت عينة الدراسة من مدراء المدارس والمعلمين والطلبة وأولياء أمور الطلبة من مجتمع الدراسة المكون من المدارس في اندونيسيا مجتمع الدراسة، وتم اعتماد العينة العشوائية.

ومن أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت بأن المشاركة المجتمعية تؤدي إلى تحسين أداء المعلم وحضوره وانضباطه وتحسين اتجاهات الطلبة حول التعلم إضافة الى تحسين مواقف أولياء أمور الطلبة والعلاقات مع أصحاب المصلحة، كما وتعمل المشاركة المجتمعية الى رفع جودة التدريس والمجتمع المدرسي.

3. دراسة (Ariane Roder Figueira & Diogo Pereira, 2020) بعنوان " **Effects of citizen participation in the social accountability of budget amendments" آثار مشاركة المواطنين في المساءلة الاجتماعية لتعديلات الموازنة** "

حيث هدفت الدراسة الى البحث في اثنين من الابتكارات التشريعية البرازيلية تسمى التعديلات التشاركية لتحليل آثارها على الاتصال الانتخابي وعلى المساءلة الاجتماعية للموازنة العامة. كما وركزت الدراسات السابقة على الآليات التشاركية في الحكومات المحلية وبشكل رئيسي على مرحلة صياغة الموازنة العامة. وبالتالي سد هذه الفجوة النظرية من خلال استكشاف حالة مبادرتين صممهما أعضاء الكونغرس تستخدمان المشاركة المباشرة لتعديل طريقة العمل الحالية لتقرير ومراقبة التعديلات البرلمانية الفردية على مشروع قانون الموازنة.

وأظهرت أبرز لنتائج أن هذه المبادرات غيرت عملية صنع القرار من حيث قوة الجهات الفاعلة وجودة المشاريع، مع زيادة الاتصال الانتخابي، ويمكن أن تخفف من بعض مصائد المساءلة عن طريق تضخيم الصوت وشحذ الأسنان، خاصة إذا كانت مرتبطة ببناء القدرات البرامج وآليات المراقبة.

4. دراسة (Jamshidi .E et al ،2016) بعنوان " **Effectiveness of Community Participation in Earthquake Preparedness: A Study of Community Participatory Intervention in Tehran" فعالية المشاركة المجتمعية في التأهب للزلازل: دراسة حول التدخل التشاركي المجتمعي في طهران** "حيث هدفت الدراسة ال تقييم فعالية التقييم التشاركي المجتمعي في الاستعداد للزلازل في مدينة طهران، اذ اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية (2011–2013) ، كما واعتمدت الدراسة على عينات عنقودية منهجية، في

مجموعة التدخل 305أسرة بينما في المجموعة الضابطة تم أخذ عينات من 3014أسرة؛ لإجراء مسوحات ما قبل التقييم وما بعده، علماً انها استخدمت اختبارات بيرسون تشي يمربع، وانحدار التغاير لتقييم فعالية التدخل.

أظهرت النتائج أن معدل تكرار تجربة الزلازل في مجموعتي التدخل والسيطرة كان 69.2٪ و79.0٪ على التوالي. علاوة على ذلك، كان متوسط درجات الفرق في المعرفة والمواقف والممارسة في مجموعات التدخل والمراقبة قبل وبعد التدخل مهماً (P <0.001)، وأوصت الدراسة بأنه يجب دمج النهج التشاركي في التخطيط لمواجهة كوارث الصحة العامة لأن التدخل التشاركي أدى إلى تحسين فعالية التأهب للكوارث على مستوى المجتمع لضمان الاستدامة.

5. دراسة (Sam Hickey &Sophie King, 2016) بعنوان " **Understanding Social Accountability: Politics, Power and Building New Social Contracts**" **فهم المساءلة الاجتماعية: السياسة والسلطة وبناء عقود اجتماعية جديدة.** هدفت الدراسة إلى التعرف على عمق ومستوى المساءلة الاجتماعية في تدخلات الحماية الاجتماعية بالتجربة الواسعة الآن لتعزيز المساءلة الاجتماعية في البلدان النامية. بالاعتماد على مراجعة منهجية لأكثر من 90 تدخلاً للمساءلة الاجتماعية، بما في ذلك بعض التدخلات التي تنطوي على الحماية الاجتماعية، تُظهر هذه الورقة أن السياسة والسياق ضروريان لتشكيل نجاحهم. نحن نجادل بأن سياسات الحماية الاجتماعية والمساءلة الاجتماعية لها صدى قوي مع المشروع الأوسع لتحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع في البلدان النامية. وهذا يتطلب إعادة صياغة مفاهيم المساءلة الاجتماعية والحماية الاجتماعية من حيث التنمية الأوسع لـــ "العقود الاجتماعية"، وأن التركيز الحالي على تعزيز أشكال المساءلة التصاعدية يحتاج إلى الموازنة بجهود لتقوية السلطة العامة وإضفاء الشرعية عليها في البلدان النامية.

6. دراسة (Sadiqi ،2016) بعنوان " **framework for community participation in post-disaster housing reconstruction projects: A case of Afghanistan"** **"إطار المشاركة المجتمعية في مشاريع إعادة بناء المساكن بعد الكوارث: حالة من أفغانستان"** حيث هدفت الدراسة إلى تطوير إطار لمشاركة المجتمع يمكن أن يساعد على نشر نهج تشاركي بشكل أكثر فاعلية عند تخطيط مشاريع إعادة الإعمار بعد الكوارث وتطويرها، كما وركزت على مشاريع إعادة الإعمار في أعقاب الكوارث في أفغانستان،

واعتمدت الدراسة المقابلات شبه المنظمة كأداة لجمع البيانات ولاستكشاف وتفسير تأثير الحواجز على مشاركة المجتمع، وكيف يمكن القضاء على هذا التأثير أو الحد منه.

أما أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة فكانت بأن المشاركة المجتمعية تواجه خمسة عوائق مشتركة (نقص القدرة المجتمعية، والقضايا الجنسانية ــ ونقص الكفاءة المهنية في المنظمات غير الحكومية، والسياسات والممارسات الحكومية وعدم توفر الأمن الكافي).

7. **دراسة (Rafael Lindqvist and Marie Sepulchre ،2016) بعنوان " Active citizenship for persons with psychosocial disabilities in SwedenUne citoyennete active pour les personnes ayant un handicap psychosocial en Sued" المواطنة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في السويد**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على احتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة في مختلف المجالات المجتمعية سواء المدرسة أو العمل والحياة الأسرية والاجتماعية والنشاطات الترفيهية والاتصال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وعلاقتها بتلبية وإشباع الاحتياجات والمواطنة في السويد، بلغت عينة الدراسة (15) مفردة من الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وكانت الاستبانة والمقابلة هي ادوات جمع بيانات للدراسة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه من الممكن تقوية أبعاد المواطنة لدى هؤلاء الافراد من خلال نموذج " المواطنة النشطة" ذو الأبعاد الثلاثة (الأمن والتأثير والاستقلال)، كما وتوصلت إلى أهمية إلقاء الضوء على بعض التحديات الرئيسة التي تقف في طريق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع.

8. **دراسة (Derick W. Brinkerhoff ،2015) بعنوان " Gauging the Effects of Social Accountability on Services, Governance, and Citizen Empowerment" قياس آثار المساءلة الاجتماعية على الخدمات والحوكمة وتمكين المواطنين"** حيث هدفت الدراسة إلى البحث في سياسة تقديم الخدمات في البلدان النامية وسلطت الضوء على أهمية قدرتها لتقديم خدمة فعالة وجيدة وتمكين المواطن، كما واستهدفت المساءلة مؤسسات الدولة وقوانينها واللوائح المعمول بها من جهة، و المجتمع المدني و المواطنين من جهة أخرى أي "المساءلة الاجتماعية" لتنفيذ الإصلاحات و الاهتمام بالسياسات

والبحوث حول المساءلة. تناولت الدراسة أربعة مشاريع في البلدان النامية (غانا، رواندا، اندونيسيا، الفلبين).

وتوصلت الدراسة إلى أنه يُعد إشراك المواطنين في مساءلة المسؤولين العامين ومقدمي الخدمات، علاجًا شائعًا لنقاط ضعف أداء القطاع العام، ويبرز في العديد من الدول. وأن العوامل التي تؤثر على نجاح المساءلة الاجتماعية سواء مجتمع مدني أو مواطنين وأيضاً طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع، رغم أن دعم الدولة الفعال للمساءلة الاجتماعية قد يؤدي إلى تحسين الخدمة وتعزيزها إلا أنه قد لا يترجم بالضرورة إلى فرص لتمكين المواطنين، وغالبًا ما تهيمن هياكل وعمليات الدولة على الشروط التي يتم من خلالها التماس مدخلات المواطنين والاستجابة لها مما يحد من إمكانية المساءلة الاجتماعية لتعبئة المواطنين حول الاهتمامات المشتركة والتعبير عنها للمسؤولين العامين، مما يؤثر على استجابة الحكومة للمواطنين، ومن الممكن أن تؤدي المواءمة بين الجانبين إلى التعزيز المتبادل للمساءلة المجتمعية، وتنشأ آليات وعمليات المساءلة الاجتماعية المستدامة من التفاعلات الممتدة بين المواطنين والجهات الفاعلة الحكومية التي تدعم التعلم وبناء القدرات.

9. دراسة (Rudith S. King, 2013) بعنوان " Social Accountability for Local Governance In Ghana" المساءلة الاجتماعية للحكم المحلي في غانا

هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية المساءلة الاجتماعية كاستراتيجية لتعميق إدارة التنمية اللامركزية في غانا. بذلت محاولات لتمكين السكان المحليين للمطالبة بالشفافية والمساءلة من نظام الحكم المحلي كما هو مطلوب، هذه المحاولات كانت في 14 تجمعًا حضريًا وبلديًا. تم جمع البيانات من خلال مقابلات المخبرين الرئيسيين مع موظفي التجميع الأساسي ومجموعة تركيز المناقشات مع أعضاء الجمعية المختارين، وجاءت نتائج الدراسة بأن الأحكام القانونية أفسحت المجال للمساءلة الاجتماعية ولكن ضعف قدرة المجلس الأعضاء من حيث الموارد، وفهم الأحكام التشريعية وتحدى قبول المفهوم تنفيذه. بالإضافة الى أن المساءلة الأفقية جيدة إلى حد ما تم تحقيقه في الإدارات اللامركزية في غانا، بينما ضعف في المساءلة العمودية بسبب عوامل مختلفة بما في ذلك ضعف الهياكل الفرعية وضعف القدرات المتوقع أن تعزز المساءلة الاجتماعية. تتطلب المساءلة الرأسية المشاركة الخارجية للمشاركين الآخرين، وهو دور المواطنين والمجتمع المدني من المتوقع أن تلعب المنظمة. وتقديم الخدمات في المجتمعات المحلية يجب أن يكون مكونات بناء القدرات التي تعزز المساءلة الاجتماعية.

10. **دراسة (Huque, 2011) بعنوان " دور المساءلة والحوكمة في تعزيز المزيد من الآليات البيروقراطية"**

هدفت إلى التعرف على ترتيبات المساءلة في بنغلادش كما وهدفت إلى التعرف إلى نقاط القوة والضعف وإمكانية التحسين والتطوير، انتهجت الدراسة المهج الوصفي واعتمدت على مراجعة وتحليل الوثائق المنشورة و البيانات المحصلة من الزيارات الميدانية لمؤسسات بنغلادش، وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن آليات المساءلة الداخلية في المنظمات الإدارية غير فعالة وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية و الاجتماعية السائدة، إضافة إلى أن هناك مطالبة بتطبيق المساءلة بعد أن سعت الأساليب الحديثة في الإدارة إلى تعزيز تمكين المديرين من إدارة المؤسسات لتحقيق الأهداف المرجوة إلا أن اللوائح الداخلية في المنظمات تحتاج الى تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني و البرلمان واللجان والأحزاب السياسية و الاعلام، أما أهم التوصيات فجاءت بضرورة العمل بجدية لتعزيز آليات المساءلة الخارجية لضمان الحكم الصالح في بنغلادش، والعمل على دعم المزيد من آليات ووسائل البيروقراطية لتسهيل المساءلة، وتعزيز القيم المرتبطة بالديمقراطية مثل سيادة القانون وحقوق الإنسان وانتخابات حرة نزيهة بهدف تطوير نظام المساءلة.

جدول رقم (1-2) ملخص الدراسات السابقة

الرقم	المؤلف والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	منهجية واداة الدراسة	أهم النتائج	أهم التوصيات	الاستفادة من الدراسة
الدراسات العربية							
1	الخال إبراهيم، بن عمر عبد الرحمان، 2021	قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري	معرفة مفهوم مبدأ المواطنة في المنظومة القانونية الجزائرية ومدى تكريس هذا المبدأ وتجسيد مبدأ المواطنة في فكرة الدولة المدنية المعاصرة	المنهج الوصفي التحليلي	يتمثل مفهوم المواطنة في الاصطلاح القانوني في العلاقة القانونية بين الفرد والدولة وتمتعه بكافة الحقوق والواجبات، إضافة الى أن تعزيز الحقوق والحريات الدستورية يعكس احترام الدولة للمواطن ومراعاة خصوصياته الاجتماعية والثقافية،	وضع آلية قانونية لتكريس حق المواطنة من خلال الدفع بعدم الدستورية، والقيام بدراسات ميدانية إحصائية لتكريس حقوق المواطنين لاستشراف ترقية حقوقهم.	التعرف الى مفهوم المواطنة ومعرفة مدى تطبيق مبدأ المواطنة على ارض الواقع.
2	دراسة (عبد الكريم مراحي ونعيمة مراحي، 2021)	الانتخابات ورهانات قيم المواطنة	الكشف عن مستوى إدراك المواطن الجزائري لمفهوم المواطنة،	المنهج الوصفي التحليلي	وجود علاقة ارتباطية بين ابعاد المواطنة وابعاد الانتخابات، وايضاً وجود	يجب خلق آلية لرصد أي انتهاكات لحقوق المواطنة، وضرورة الاهتمام	التعرف الى مدى إدراك المواطن الجزائري لمفهوم المواطنة والتعرف الى

				والتأكد من وجود أو عدم وجود علاقة ارتباطية بين المواطنة والانتخابات		مستوى متوسط من إدراك المواطن الجزائري لمفهوم المواطنة	بتناول مفهوم المواطنة وحق الانتخاب.	العلاقة بين المواطنة والانتخابات.
3	(العمور، 2021)	دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خانيونس)	المنهج الوصفي التحليلي/ الاستبانة والمقابلة	التعرف على دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية الحضرية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة خانيونس، وابراز دور المشاركة المجتمعية في إحداث التنمية وتعريف الأفراد والوزارات والمؤسسات والبلديات بأهمية المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية	هناك تطبيق واسع لمبدأ المشاركة المجتمعية حيث ان 71.3%من أفراد عينة الدراسة قد مارست الحياة والمجتمع مما يدل على وعي افراد المجتمع حول أهمية المشاركة المجتمعية وجعلها نمط حياة للأفراد	تبني مبدأ المشاركة المجتمعية كسياسة عامة في كافة المشاريع والخطط، والعمل على نشر ثقافة المشاركة المجتمعية عند المواطنين وتوضيح اهميتها ودورها والفوائد التي تعود على المواطنين من المشاركة	التعرف الى أهمية دور المشاركة المجتمعية كأحد عناصر المساءلة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة في خانيونس.

				المستدامة في منطقة الدراسة			
4	بلاط، 2020)	تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية/الكويت أنموذجاً	تحليل واقع الدول العربية بالنسبة لتطبيق مبدأ المواطنة، والتنبؤ بمدى تطبيقه مستقبلاً	المنهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة	المواطنة هي رابطة بين المواطن والدولة، بروز مفهوم المواطنة العالمية ومفهوم العولمة.	بضرورة تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات في نظم الحكم العربية، وتفعيل نظم الحوكمة، وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الفعالة، والحقيقية لجميع فئات الشعب.	التعرف الى مدى تطبيق مبدأ المواطنة في الدول العربية عامة والكويت خاصةً.
5	(علي لطفي قشمر، نداء حسن العمري، فاتن احمد مفضي الرواحنة، 2020)	المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا(COVID-19) من وجهة نظر أفراد المجتمع، فلسطين والأردن نموذجاً	التعرف على أثر المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا (COVID-19) من وجهة نظر أفراد المجتمع في كل من فلسطين	المنهج الوصفي/ الاستبانة	ان ما قامت به الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا أثر بشكل ايجابي على نظرة المجتمع لدورها	تعميق دور المجتمع المدني بجمعياته ومؤسساته وروابطه بدور الحكومة وواجباتها أثناء جائحة فيروس كورونا لتوطيد عقد تكاملي من المسؤولية المشتركة	التعرف الى أثر المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة في فلسطين والأردن خلال جائحة فيروس كورونا.

			والأردن				تجاه المجتمع تدفع لتطوير وتنمية سلوك أفراده.
6	(أبو شمالة، 2020)	المشاركة المجتمعية وعلاقتها بالريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظة غزة"	التعرف إلى مستوى المشاركة المجتمعية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة، ومعرفة مستوى الريادة الاستراتيجية في هذه البلديات، والكشف عن طبيعة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظات غزة	المنهج الوصفي التحليلي/ الاستبانة	وجود علاقة إيجابية بين المشاركة المجتمعية بأبعادها والريادة الاستراتيجية.	اشراك العاملين من خلال التدريب والتأهيل واللقاءات الدورية وفرق العمل، واشراك المواطنين من خلال تعزيز الثقة بينهم وبين البلدية ومتابعة مشكلاتهم وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها.	التعرف الى مستوى المشاركة المجتمعية في بلديات محافظات غزة وطبيعة العلاقة بين الريادة الاستراتيجية والمشاركة المجتمعية.
7	(خطيب، 2020)	دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات	تحديد الدور التربوي الذي يمكن أن تقوم به الجامعة لترسيخ	المنهج الوصفي/ استطلاع أراء الخبراء التربويين	الخبراء يتفقون على أهمية دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز قيم	اتخاذ الجامعات جميع التدابير والإجراءات اللازمة لزيادة دورها	التعرف الى أهمية الدور الذي تلعبه الجامعة في تعزيز وتنمية وترسيخ قيم

		العصر	وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها، والتعرف على أهمية قيام الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس بها بدورها في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها		الانتماء والمواطنة لدى طلبتها، وأن التغيرات الثقافية المعاصرة يمكن أن تصنع العديد من السلبيات في ممارسة الطلبة الجامعيين ذات الصلة بالانتماء والمواطنة.	في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ظل المتغيرات المعاصرة	المواطنة لدى الطلبة.
8	(زهيرة، 2019)	دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدول مع الاشارة الى الجزائر	التعرف على المساءلة الاجتماعية بشكل عام وأهم أدواتها لتقييم الموازنة العامة للدولة، وفحص وتشخيص مستوى التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق الشفافية والمساءلة	المنهج الوصفي التحليلي	بأن الشفافية والمساءلة في إعداد الموازنة العامة للدولة ركن من أركان العمل الجدي لرفع كفاءة وفعالية وعدالة الإنفاق العام وتحصيل الايرادات العامة، ويسهم وجود الشفافية المالية كثيراً في رفع الوعي	إعادة هيكلة البنية التشريعية لتصبح ملزمة بشكل أكثر صراحة على توفير وإتاحة معلومات مفصلة ومبسطة للمواطنين عن مراحل اعداد واقرار ومراجعة الموازنة العامة المختلفة والرقابة على الانفاق العام.	التعرف الى مدى التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق المساءلة الاجتماعية والشفافية على الموازنة العامة.

		على الموازنة العامة.		المجتمعي			
9	(بدر، 2019)	دور الاعلام الرسمي في تعزيز قيم المواطنة: تلفزيون فلسطين نموذجاً	معرفة الدور الذي يقدمه الإعلام الرسمي الفلسطيني "تلفزيون فلسطين نموذجاً" في تعزيز قيم المواطنة	المنهج الكمي والكيفي ضمن البحوث الوصفية/ تحديد المضمون لفحص محتوى المواد الإخبارية	أن التغطية الإخبارية على تلفزيون فلسطين تعزز قيم المواطنة بنسبة 84.1% وجاءت 86.7% من حجم التغطية الإخبارية على شاشة تلفزيون فلسطين مضمونها سياسي	أن يعمل تلفزيون فلسطين من خلال المواد الإخبارية على تعزيز أبعاد المواطنة من النواحي الأخرى الضرورية في التنمية كالجانب الاقتصادي والعمل على طرح برامج اقتصادية متخصصة وأكثر عمقاً	التعرف الى دور الاعلام الرسمي الفلسطيني في تعزيز قيم المواطنة.
10	(رفاعي، 2019)	دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري	التعرف الى الممارسات التي تعمق مفهوم المواطنة لدى الشباب والتوصل الى معوقات المشاركة المجتمعية التي تواجه الشباب	المنهج الوصفي/ الاستبانة	لم يبد العديد من المبحوثين اهتماماً كافياً بأهمية المشاركة السياسية كمعيار للمواطنة النشطة في المجتمع، وان معظم المبحوثين لا	التوجه نحو المشاركة الفعلية في بناء المجتمع واستقراره من خلال المؤسسات المختلفة، واسهام الشباب في الخدمات الاجتماعية والتطوعية	التعرف الى الممارسات التي تعمق المواطنة والمعوقات التي تواجه الشباب المصري في المشاركة المجتمعية.

						يشاركون تقريباً في أنشطة الجمعيات الخيرية	
11	(غدائفي، وغضبان، 2018)	دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري	معرفة الدور الذي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني وعلى وجه الخصوص الجمعيات في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري	المنهج الوصفي/ الاستبانة	ايجابية دور مؤسسات المجتمع في ترسيخ قيم المواطنة من خلال السلوكيات ولكن يكمن الخلل في انها لا ترتق لتؤثر بالشكل الكافي في جميع أفراد المجتمع	توجيه جهود مؤسسات المجتمع المدني لتنمية الوعي ونشر ثقافة المواطنة، من خلال ما تقوم به من أعمال تطوعية ونشر قيمة الولاء للوطن وعدم التخلي عنه.	التعرف الى دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في الجزائر.
12	العنزي وآخرون، 2017	أثر المنصات الإلكترونية المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية	التعرف على دور المنصات الالكترونية في تنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية في مدارس المملكة العربية السعودية	المنهج شبه التجريبي/ إعداد مقياس الوعي بقيم المواطنة كأداة للدراسة.	تنمية قيم المواطنة لدى طالبات المرحلة الثانوية كانت مرتفعة	تفعيل المنصات الالكترونية في المدارس لما لها من أثر إيجابي في تنمية المواطنة بين طالبات المرحلة الثانوية	التعرف الى المنصات الالكترونية ودورها في تعزيز قيم المواطنة لدى الطالبات في المرحلة الثانوية.
13	(سيف الدين، 2017)	المواطنة والسلطة/ أداء لواجب واستيفاء لحقٍ	التعرف الى المواطنة ودورها في	المنهج الوصفي والمنهج	المواطنة مفاعلة أي علاقة بين	يجب أن توظف أركان المجتمع	التعرف الى واجبات وحقوق

			السلم الاجتماعي، وواجبات السلطة وواجبات المواطن وحقوقه والعلاقة بين الواجبات والحقوق	التاريخي النقدي.	المواطن والوطن الذي ينتمي اليه ويعيش فيه حيث ترتب للطرفين وعليهما العديد من الحقوق والواجبات وأصبحت ثقافة مشاركة، كما أن المواطنة استحقاق يكتسبه الاحرار	الثلاثة (الناس والإقليم والسلطة) لمصلحة الشعب.	المواطن والسلطة ودور المواطنة في السلم الاجتماعي.
14	(جرار، 2017)	دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً	الى إبراز دور صنع واتخاذ القرار بما يشمله من آليات وتقنيات في المساهمة في تعزيز مفهوم المواطنة	المنهج الوصفي التحليلي/ المقابلة	عملية صنع القرار تعد أحد أهم الوظائف التي يتبناها أي نظام سياسي فالنظام السياسي الفلسطيني يتأثر في عدة عوامل سواء سياسية أو اجتماعية او اقتصادية	بأنه يلزم وجود جبهة وطنية واستراتيجية متفق عليها، وتحقيق الوحدة الوطنية وقرار المؤسسات وانهاء الانقسام والعودة للشعب وتبني مبدأ نظام الديمقراطي وتعزيز مبدأ المساءلة	التعرف الى الآليات والتقنيات التي تعزز من مفهوم المواطنة.

						والشفافية وتقديم تقارير من قبل المسؤولين ومحاسبتهم إذا وجد أي إساءة	
15	(مراد، 2017)	مكانة المواطن والمواطنة في المدن	الوقوف على مراحل تطور المدن ونموها في العالم والجزائر خاصة بدعوى التطوير والتحديث، وتتبع التحولات المختلفة للمدن	المنهج الوصفي التحليلي/ المقابلة.	وجود انخفاض كبير في مستويات وعي المواطنين بمواطنتهم بشكل سليم هادف وفعال	توسيع مجالات وعي المواطنين بالقوانين الخاصة بالمواطنة وما تتضمنه من حقوق والتزامات لبناء وعي مجتمعي بمبادئ المواطنة وقيمها وقوانينها	التعرف الى مستويات المواطنة وماحل نموها في العالم والجزائر.
16	(الزبيدي، وحسين، 2017)	ثقافة المواطنة والانتماء للوطن بين الأجيال	التعرف إلى ثقافة المواطنة لدى أبناء المجتمع العراقي ابتداءً من عمر(15) سنة.	النظرية المعرفية الاجتماعية/ الاستبانة.	بأنه لا توجد ثقافة مواطنة لدى الفئة العمرية من (15–30) لكلا الجنسين بينما توجد ثقافة المواطنة لدى الفئة العمرية من (30–45) عند فئة	على واضعي المناهج الدراسية إعادة النظر في مادة التربية الوطنية لغرس روح المواطنة في نفوس الطلبة ولكافة المراحل.	التعرف الى ثقافة المواطنة والانتماء للأفراد في العراق من عمر (15) سنة.

					الذكور ولا توجد عند الاناث		
17	(متابعة الدعم الدولي، 2017)	دور آليات الشكاوى في المساءلة	زيادة التواصل المباشر بين متلقي المساعدات والمنفذين والمانحين، مما يتطلب معرفة أفراد المجتمع بحقهم في إبداء الرأي والمشاركة في النقاشات المتعلقة بعملية المساعدات	المقابلة الهاتفية والالكترونية.	عمليات الشكاوى لا تستخدم بشكل متكافئ عموماً ولا يكون الوصول إليها سهلاً دائماً وغالباً ما لا تستخدم بشكل جيد كآليات تعلم ومساءلة	ضرورة تعزيز التعلم والمعرفة المشتركة بشأن الممارسات الفضلى المتعلقة بالمساءلة والعمل الإنساني.	التعرف الى آليات الشكاوى ودورها في المساءلة ومعرفة افراد المجتمع بحقهم.
18	(البكري، 2016)	" المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها	التعرف إلى واقع المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها	الوصفي التحليلي/ الاستبانة	يتم تطبيق المساءلة المجتمعية بدرجة متوسطة في المدارس الحكومية.	اعتماد المساءلة في وزارة التربية والتعليم العالي وتطبيقها في القطاع التربوي إضافة إلى نشر ثقافة المساءلة في القطاع التربوي وتطوير آليات تمكن	التعرف الى واقع المساءلة المجتمعية في المدارس في محافظة رام الله والبيرة.

						الجمهور من المشاركة في صنع القرار	
19	الكفارنة، 2016	المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين"	الى تحديد العوامل الأساسية ذات التأثير على فاعلية المساءلة الاجتماعية وعلى ضبط شفافية الموازنة العامة ومراقبتها	المنهج التحليلي/ المقابلة	ظهور تراجع في تطبيق مبادئ الشفافية المتعلقة بالإفصاح عن الموازنة العامة وتفاصيلها، إضافة الى تعطل دور المجلس التشريعي في إقرار الموازنة العامة	بتعزيز دور أعضاء المجلس التشريعي في مراقبة أداء الحكومة لضمان خضوعها لمساءلة المجلس التشريعي، وسن تشريعات ذات صلة بحق الحصول	التعرف الى العوامل التي تؤثر على فاعلية المساءلة الاجتماعية.
20	(زيادة، 2016)	المواطنة في الفكر السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية" حالة الاقباط في مصر"	محاولة فهم المواطنة وتحليل مضامينها وأبعادها السياسية والاجتماعية واقع الحال بالنسبة للأقلية القبطية في مصر	المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي	ثورة 25 يناير شكلت نقطة تحول في نضال الاقباط المصريين وأن إشكالية المواطنة لا تقف عند حدود الدستور والتشريعات والثقافة بل تمتد جذورها الى بنية الدولة	ضرورة التزام الدولة المصرية بوضع برنامج تنفيذي لتطبيق حقوق المواطَنة بما يكفل المساواة الكاملة في كل الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين لإنهاء كل صور التمييز	التعرف الى ابعاد المواطنة وتحليل مضامينها حالة الاقباط في مصر.

					العربية الحديثة في الأساس.	الممارس تجاههم	
21	(عواد، 2016)	دور مؤسسات المجتمع في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي–قلم الجمهور	دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي "النافذة الواحدة".	الاستبانة	بأن هناك حاجة فعلية لزيادة الوعي لدى المواطنين لفهم آليات المساءلة الاجتماعية مما يعني أن على مؤسسات المجتمع المدني أن يبذلوا جهداً كبيراً لتنفيذ برامج تعزيز المفهوم بين المواطنين	ضرورة تطبيق آليات المساءلة الاجتماعية من قبل مؤسسات المجتمع المدني التي من شأنها رفع وتعزيز مستوى الشفافية لدى البلدية	التعرف الى دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي.
الدراسات الأجنبية							
1	Maia Maziashvili &Lazbela Kowalik, 2021	سلوك المواطنة بالمدينة والمشاركة في الترويج	فهم مشاركة المواطنين في الأمور المحلية والعلاقة بين سلوك المواطنة والمشاركة في ممارسة ترويج العلامة التجارية	بيانات المسح (CAWI)	يشارك المواطنون الذين يتمتعون بمستوى عالٍ من ما يسمى بسلوك المواطنة في عملية وضع العلامات التجارية للمدينة،	ينبغي معاملة السكان باعتبارهم أصحاب المصلحة الأكثر صلة وتشجيع مشاركة المواطنين من خلال تحفيز الشعور	التعرف الى العلاقة بين سلوك المواطنة والمشاركة في ممارسات ترويج العلامة التجارية للمدينة.

			للمدينة		وبالتحديد في الترويج	بالمواطنة.	
2	Bjork&Susanti, 2020	مشاركة المجتمع ومساءلة المعلمين –تحسين نتائج التعلم في المناطق النائية في إندونيسيا	التعرف إلى المشاركة المجتمعية ومساءلة المعلمين، كطريقة لتحسين مخرجات التعلم في المناطق النائية في اندونيسيا	المنهج الوصفي التحليلي/ المقابلة والمناقشة الجماعية المركزة والاجتماعات والملاحظات الوصفية والزيارات الميدانية والاختبار القبلي والبعدي	المشاركة المجتمعية تؤدي إلى تحسين أداء المعلم وحضوره وانضباطه وتحسين اتجاهات الطلبة حول التعلم		التعرف الى المشاركة المجتمعية ومساءلة المعلمين في اندونيسيا.
3	Diogo &Pereira Ariane Roder 2020 ,Figueira	آثار مشاركة المواطنين في المساءلة الاجتماعية لتعديلات الموازنة	البحث في اثنين من الابتكارات التشريعية البرازيلية تسمى التعديلات التشاركية لتحليل آثارها على الاتصال الانتخابي وعلى المساءلة الاجتماعية للموازنة العامة	المنهج التحليلي	أن هذه المبادرات غيرت عملية صنع القرار من حيث قوة الجهات الفاعلة وجودة المشاريع، مع زيادة الاتصال الانتخابي	إعادة تشكيل عملية صنع القرار بشأن الميزانية من خلال تعزيز قدرات المواطنين للتعبير عن مصالحهم والتمسك عند الحاجة لإضفاء الطابع الديمقراطي.	التعرف الى التعديلات التشاركية وأثرها على الانتخابات وعلى المساءلة الاجتماعية للموازنة العامة.
4	2016،	فعالية المشاركة	تقييم فعالية	عينات	أن معدل	يجب دمج	التعرف الى

	Jamshidi .E et al	المجتمعية في التأهب للزلازل: دراسة حول التدخل التشاركي المجتمعي في طهران	التقييم التشاركي المجتمعي في الاستعداد للزلازل في مدينة طهران	عنقودية منهجية	تكرار تجربة الزلازل في مجموعتي التدخل والسيطرة كان 69.2٪ و79.0٪ على التوالي.	النهج التشاركي في التخطيط لمواجهة كوارث الصحة العامة لأن التدخل التشاركي أدى الى تحسين فعالية التأهب للكوارث على مستوى المجتمع لضمان الاستدامة.	دور المشاركة المجتمعية واستعدادها للزلازل في طهران.
5	Sam Hickey &Sophie King, 2016	فهم المساءلة الاجتماعية: السياسة والسلطة وبناء عقود اجتماعية جديدة	تعميق مستويات المساءلة الاجتماعية في تدخلات الحماية الاجتماعية بالتجربة الواسعة الآن لتعزيز المساءلة الاجتماعية في البلدان النامية	مراجعة منهجية لأكثر من 90 تدخلاً للمساءلة الاجتماعية	ان المساءلة الاجتماعية لها صدى قوي مع المشروع الأوسع لتحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع في البلدان النامية	يحتاج تعزيز أشكال المساءلة التصاعدية إلى الموازنة بجهود لتقوية السلطة العامة وإضفاء الشرعية عليها في البلدان النامية.	التعرف الى مستويات المساءلة الاجتماعية في الدول النامية.
6	Sadiqi ،2016	إطار المشاركة المجتمعية في مشاريع إعادة بناء	تطوير إطار لمشاركة المجتمع	المقابلات شبه المنظمة	المشاركة المجتمعية تواجه خمسة	اقتراح إطار عمل منطقي كحل عملي	التعرف الى إطار المشاركة

		المساكن بعد الكوارث: حالة من أفغانستان	يمكن أن يساعد على نشر نهج تشاركي بشكل أكثر فاعلية عند تخطيط مشاريع إعادة الإعمار بعد الكوارث وتطويرها		عوائق مشتركة (نقص القدرة المجتمعية، وقضايا النوع الاجتماعيـــ ونقص الكفاءة المهنية في المنظمات غير الحكومية، والسياسات والممارسات الحكومية وعدم توفر الأمن الكافي	لأنشطة تنمية قدرات المجتمع التي يجب أن تؤدي الى تحقيق الأهداف.	المجتمعية في إعادة البناء بعد الكوارث.
7	Rafael ،2016 Lindqvist and Marie Sepulchre	المواطنة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في السويد	الوقوف على احتياجات الاشخاص ذوي الاعاقة في مختلف المجالات المجتمعية سواء المدرسة أو العمل والحياة الاسرية والاجتماعية والنشاطات الترفيهية	الاستبانة والمقابلة	من الممكن تقوية أبعاد المواطنة لدى هؤلاء الافراد من خلال نموذج " المواطنة النشطة" ذو الابعاد الثلاثة (الأمن والتأثير والاستقلال)	القاء الضوء على بعض التحديات الرئيسة التي تقف في طريق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع.	التعرف الى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة واشباعها لديهم واشباع المواطنة لهم في السويد.

				والاتصال بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وعلاقتها بتلبية واشباع الاحتياجات والمواطنة في السويد			
8	Derick ،2015 W. Brinkerhoff	قياس آثار المساءلة الاجتماعية على الخدمات والحوكمة وتمكين المواطنين	واستهدفت المساءلة مؤسسات الدولة وقوانينها واللوائح المعمول بها من جهة، والمجتمع المدني والمواطنين من جهة أخرى أي "المساءلة الاجتماعية" لتنفيذ الإصلاحات والاهتمام بالسياسات والبحوث حول المساءلة	المنهج الوصفي	ان العوامل التي تؤثر على نجاح المساءلة الاجتماعية سواء مجتمع مدني أو مواطنين وأيضاً طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع، رغم إن دعم الدولة الفعال للمساءلة الاجتماعية قد يؤدي إلى تحسين الخدمة وتعزيزها إلا أنه قد لا يترجم بالضرورة إلى فرص لتمكين	يجب أن ينظر الى بيانات الدراسة على انها مؤشرات للمساهمات في أهداف المساءلة الاجتماعية الثلاث وليست قاطعة.	التعرف الى أثر المساءلة الاجتماعية على تمكين المواطنين.

					المواطنين،		
9	Rudith S.King, 2013	المساءلة الاجتماعية للحكم المحلي في غانا	تقييم فعالية المساءلة الاجتماعية كاستراتيجية لتعميق إدارة التنمية اللامركزية في غانا.	المقابلة ومجموعات التركيز	أفسحت الأحكام القانونية المجال للمساءلة الاجتماعية ولكن ضعف قدرة المجلس الأعضاء من حيث الموارد، وفهم الأحكام التشريعية وتحدى قبول المفهوم تنفيذه.	يجب أن يكون تقديم الخدمات في المجتمعات المحلية من مكونات بناء القدرات التي تعزز المساءلة الاجتماعية.	التعرف الى فعالية المساءلة الاجتماعية كاستراتيجية لتعميق إدارة التنمية اللامركزية في غانا.
10	Huque, 2011	دور المساءلة والحوكمة في تعزيز المزيد من الآليات البيروقراطية	التعرف على ترتيبات المساءلة في بنغلادش كما وهدفت الى التعرف الى نقاط القوة والضعف وإمكانية التحسين والتطوير	المهج الوصفي مراجعة وتحليل الوثائق المنشورة والبيانات المحصلة من الزيارات الميدانية	أن آليات المساءلة الداخلية في المنظمات الإدارية غير فعالة وذلك بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة	بضرورة العمل بجدية لتعزيز آليات المساءلة الخارجية لضمان الحكم الصالح في بنغلادش، والعمل على دعم المزيد من آليات ووسائل البيروقراطية لتسهيل المساءلة، وتعزيز القيم المرتبطة بالديمقراطية	التعرف الى مدى تعزيز المساءلة والحوكمة للمزيد من الآليات البيروقراطية.

					مثل سيادة القانون وحقوق الانسان وانتخابات حرة نزيهة بهدف تطوير نظام المساءلة		

2.2.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الباحثة مجموعة من الدراسات السابقة شملت كل من المواطنة والمساءلة المجتمعية بأبعادها، وبعد استعراض الباحثة للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة بشكل أو بآخر وبالرغم من وجود اختلافات في جوانب النتائج أو الأهداف أو المنهجية إلا أن هناك نقاط التقاء بين أغلب الدراسات.

تناولت الدراسات العربية مفهوم المواطنة مثل دراسة (إبراهيم وعبد الرحمن، 2021) بينما تناولت دراسات أخرى قيم المواطنة وتنميتها وترسيخها مثل دراسة (مراحي، عبد الكريم ونعيمة، 2021) و (خطيب، 2020) و (بدر، 2019) و(غدائفي، وغضبان، 2018) و(العنزي وآخرون، 2017) و(جرار، 2017) و(الزبيدي وحسين، 2017) بينما جمعت دراسة (رفاعي، 2019) بين المشاركة المجتمعية و المواطنة ، فيما تناولت دراسة (قشمر، علي وآخرون، 2020) المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا(COVID-19) من وجهة نظر أفراد المجتمع، فلسطين والأردن نموذجاً، و تحدثت كل من دراسة (زهيرة، 2019) و (البكري، 2016) و(الكفارنة، 2016) عن المساءلة المجتمعية، أما دراسة (عواد، 2016) فبحثت في دور مؤسسات المجتمع في تعزيز آليات المساءلة الاجتماعية في الحكم المحلي.

أما الدراسات الأجنبية مثل دراسة (Maia Maziashvili & Lazbela Kowalik, 2021) فتناولت سلوك المواطنة بالمدينة والمشاركة في الترويج، ودراسة (Rafael Lindqvist، 2016) and Marie Sepulchre بحثت في المواطنة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في السويد، وناقشت دراسة (Bjork & Susanti, 2020) مشاركة المجتمع ومساءلة المعلمين – تحسين نتائج التعلم في المناطق النائية في إندونيسيا، أما دراسة (Sam Hickey &Sophie King, 2016) و دراسة (Rudith S.King, 2013) و دراسة (Diogo Pereira & Ariane Roder Figueira, 2020) فتناولت المساءلة الاجتماعية.

فمن حيث المنهج اتفقت كل من دراسة (إبراهيم وعبد الرحمان، 2021) ودراسة (مراحي، عبد الكريم ونعيمة، 2021) ودراسة (العمور، 2021) ودراسة (بلاط، 2020) ودراسة (أبو شمالة، 2020) ودراسة (زهيرة، 2019) ودراسة (جرار، 2017) ودراسة (مراد، 2017) ودراسة (زيادة، 2016) و (Bjork& Susanti, 2020) على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بينما تباين المنهج المتبع في بعض الدراسات كدراسة (سيف الدين، 2017) التي جمعت بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي النقدي، كما واتبعت كل من دراسة (قشمر، علي و آخرون، 2020) و(خطيب، 2020)

و(رفاعي، 2019) و(غدائفي، وغضبان، 2018) (Derick W. Brinkerhoff ، 2015) المنهج الوصفي.

ومن حيث الأداة المستخدمة في جمع البيانات فقد كانت الاستبانة هي أداة جمع البيانات في دراسة (قشمر، علي وآخرون، 2020) و(أبو شمالة، 2020) و (رفاعي، 2019) و (غدائفي، وغضبان، 2018) و (الزبيدي، وحسين، 2017) و (البكري، 2016) و (عواد، 2016) بينما جمعت بعض الدراسات بين الاستبانة والمقابلة مثل دراسة (العمور، 2021) في حين أن بعض من الدراسات استخدمت المقابلات كدراسة (مراد، 2017) و(الكفارنة، 2016) و(Sadiqi, 2016). أما دراسة (Bjork&Susanti, 2020) فقد جمعت بين كل من المقابلة والمناقشة الجماعية المركزة والاجتماعات والملاحظات الوصفية والزيارات الميدانية والاختبار القبلي والبعدي.

وبالنسبة للمتغيرات (المواطنة والمساءلة المجتمعية) فقد تناولت بعض الدراسات المواطنة كمتغير مستقل وبعضها الآخر تناولها كمتغير تابع، حيث تنوعت المجالات التي تناولتها الدراسات مع المواطنة مثل (المتغيرات الدولية، الاعلام الرسمي، المنصات الالكترونية، آليات ومنهجية صنع القرار ومؤسسات المجتمع المدني) بالإضافة إلى أن بعض الدراسات ركزت على تنمية المواطنة وثقافة المواطنة وأسس المواطنة والمواطنة الفاعلة. وبخصوص المساءلة المجتمعية فقد كانت احياناً كمتغير مستقل واحياناً كمتغير تابع، وارتبطت المساءلة المجتمعية بأبعادها (المشاركة والرقابة والشفافية) بجوانب مختلفة كالتثقيف الصحي والتنمية الحضرية المستدامة والريادة الاستراتيجية وجودة التعليم وآليات الشكاوى والمدارس وشفافية الموازنة العامة في فلسطين، وتحسين مخرجات التعليم والهيئات المحلية في غانا.

في دراسة (رفاعي، 2019) تم الجمع بين المشاركة المجتمعية والمواطنة في هذه الدراسة فقط.

اختلفت الأهداف التي عملت الدراسات السابقة على تحقيقها وذلك باختلاف طبيعة الدراسة ومجتمع الدراسة الذي تنوع بين طلبة جامعة جازان ومسؤولين في مجال التخطيط والتهيئة لمدينة بسكرة، وكافة المؤسسات الأهلية المحلية والمنظمات الدولية غير الحكومية والمانحين، والمدارس في اندونيسيا وغيرها، مما أدى إلى اختلاف وتنوع النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة.

2.2.3.1 الفجوة البحثية:

بعد استعراض الدراسات السابقة والتعليق عليها فإنه بإمكان الباحثة التوصل إلى أن الفجوة البحثية للدراسة تكمن في أنه –وعلى حد علم الباحثة–لم تطرق أي من الدراسات المحلية والعربية

والأجنبية إلى (أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية/ محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً)، أي لم يتم الجمع بين المتغيرين المستقل والتابع في أي من الدراسات السابقة، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات ويكسبها أهمية وتفرداً في الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة.

2.2.3.2 أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اعتمادها المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة كأداة لجمع البيانات، وركزت أغلب الدراسات السابقة على تعزيز قيم المواطنة لدى المواطنين وطلبة المدارس وطلبة الجامعات، وذلك من خلال دور الجامعة أو دور مؤسسات المجتمع المدني أو دور الإعلام الرسمي أو من خلال المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة، وتناول البعض الآخر من الدراسات السابقة آليات المساءلة المجتمعية ودور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيزها آليات المساءلة، وتسعى الدراسة الحالية إلى تقديم توصية لتعزيز المواطنة من خلال جملة إجراءات على المستوى الوطني والمجتمعي من خلال تعزيز أبعاد المواطنة (القانوني، الانتمائي، الاجتماعي) لدى المواطنين نظراً لأهميتها في خلق المواطنة الصالحة والتي تعزز من المساءلة المجتمعية.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (مراحي ونعيمة، 2021) في الكشف عن مستوى ادراك المواطنة ومدى تمسك المواطنين بحقوقهم للمحافظة على النسيج المجتمعي، كما واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة(العمور، 2021) بتبني المشاركة المجتمعية كسياسة عامة ونشرها كثقافة عند المواطنين لأهميتها بالنسبة لهم ووضع قوانين العمل ضمن مبدأ المشاركة المجتمعية كعنصر مهم في المساءلة المجتمعية، بينما اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (بلاط، 2020) على أهمية تفعيل دور المجتمع و المؤسسات المدنية في تعزيز المواطنة كثقافة تقبل الاختلاف بهدف التغير المستقبلي للأفضل.

أما دراسة (أبو شمالة، 2020) فقد اتفقت مع الدراسة الحالية في ضرورة اشراك المواطنين من خلال تعزيز الثقة بين المواطنين والبلدية وتحديد احتياجاتهم وتلبيتها والأخذ بأراء ومقترحات المواطنين، في حين اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (خطيب، 2020)في العمل على ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والولاء كعناصر لتحقيق المواطنة إضافة الى ضرورة تشجيع الطلبة على المشاركة في تصميم برامج ومبادرا لتفعيل دورها في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء و المواطنة لدى طلبتها، كما وجاء الاتفاق بين الدراسة الحالية ودراسة (بدر، 2019) من خلال التوصية بالعمل على تعزيز المواطنة في جانب التنمية و الجانب الاقتصادي، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (رفاعي، 2019)

في دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري حيث أنها جمعت بين المشاركة المجتمعية – كجزء من المساءلة المجتمعية– و متغير المواطنة و أوصت بضرورة إسهام الشباب كجزء من المجتمع في الخدمات المجتمعية و التطوعية وترسيخ الحضارة و التراث الشعبي و الوطني كجزء من تحقيق المواطنة.

في حين أن دراسة (غدائفي، وغضبان، 2018) بعنوان دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري فقد اتفقت مع الدراسية الحالية في أنها هدفت لترسيخ قيم المواطنة ولكنها لم تؤثر بالشكل الكافي في جميع افراد المجتمع الجزائري، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (سيف الدين، 2017) بمعرفة واجبات السلطة وواجبات المواطن وحقوقه و العلاقة بين الواجبات والحقوق وتوصلت إلى أن العلاقة بين المواطن والوطن أصبحت ثقافة تشاركية وأن المواطنة استحقاق مكتسب ناتج عن تضحيات الشعوب والمجتمعات، كما واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (البكري، 2016) في اعتماد المساءلة ونشرها كثقافة في القطاع التربوي وتطوير آليات وطرق تمكن الجمهور من المشاركة في صنع القرار وزيادة قدرته على تنفيذ المساءلة بوسائل ديمقراطية ليمارس بذلك المواطن والجمهور المساءلة المجتمعية في هذا المجال، إلا أن دراسة (الكفارنة،2016) اتفقت مع الدراسة الحالية في ضرورة سن تشريعات ذات صلة بهدف الحصول على المعلومات بسبب تقييد القدرة على الوصول إليها وبالذات المتعلقة بالموازنة والمالية لتمكن منظمات المجتمع المدني والمواطنين من القيام بالرقابة و ومساءلة الحكومات.

وجاء الاتفاق بين الدراسة الحالية ودراسة (زياد، 2016) في أنها هدفت لتحليل البعد الاجتماعي للمواطنة وارتأت بضرورة التزام الدولة المصرية في تطبيق حقوق المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين، في حين اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (عواد،2016) بأن هناك حاجة فعلية لزيادة وعي المواطنين لفهم آليات المساءلة المجتمعية وتعزيز مستوى الشفافية وإشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرار كي يتحملوا المسؤولية معهم.

واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Maia Maziashvili &Lazbela Kowalik, 2021) في تشجيع مشاركة المواطنين من خلال تحفيز الشعور بالمواطنة لديهم، كما واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (Sam Hickey &Sophie King, 2016) بأن سياسات الحماية المجتمعية والمساءلة المجتمعية لها صدى قوي في بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع في البلدان النامية.

2.2.3.3 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بالمواطنة والمساءلة المجتمعية تلاحظ الباحثة أن الدراسة الحالية اختلفت عن دراسة (مراحي ونعيمة، 2021) في تسليط الضوء على الانتخابات والتأكد من وجود علاقة ارتباطية بين المواطنة والانتخابات، كما واختلف مع دراسة (العمور،

2021) في تنها هدفت إلى التعرف على دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة وأجرت مقابلات شخصية مع مديري ومسؤولي المؤسسات في منطقة بلدية خانيونس، بينما اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة(بلاط، 2020) في أنها هدفت إلى تحليل واقع الدول العربية بما يتعلق في تطبيق مبدأ المواطنة و التنبؤ بتطبيقه مستقبلياً إذ أنها ناقشت تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية وكانت الكويت أنموذج.

وجاء الاختلاف مع دراسة (قشمر وآخرون،2020) في أنه تم تسليط الضوء على أثر المساءلة المجتمعية على الأداء الحكومي في الفترة الزمنية لجائحة كورونا وكانت فلسطين والأردن هي الحدود المكانية للدراسة، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (أبو شمالة، 2020) في أنها هدفت إلى معرفة مستوى الريادة الاستراتيجية في بلديات ومعرفة العلاقة بين المشاركة المجتمعية والريادة الاستراتيجية في بعض بلديات محافظات غزة واستخدمت المقابلات الشخصية والمجموعة البؤرية بالإضافة إلى الاستبانة.

بينما اختفت الدراسة الحالية مع دراسة (خطيب، 2020) في أنها توجهت نحو دور الجامعات والدور التربوي في تعزيز قيم المواطنة واستهدفت الطلبة في الدراسة، و اختلفت أيضاً مع دراسة (زهيرة، 2019) في أنها تناولت دور المساءلة المجتمعية في تحقيق الشفافية العامة وأشارت إلى أهمية الموازنة العامة في تمكين المواطن من الاطلاع على الوثائق الخاصة وإتاحة المعلومات، واختلفت كذلك مع دراسة(بدر، 2019)بانها هدفت إلى معرفة دور الإعلام الرسمي وتلفزيون فلسطين بالأخص في التأثير وتعزيز قيم المواطنة وكانت الأداة المستخدمة لجمع البيانات أداة تحديد المضمون لفحص محتوى المواد الإخبارية التي نشرت على شاشة تلفزيون فلسطين مسح شامل، كما واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة (غدائفي، وغضبان، 2018) بانها ذهبت للبحث في دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ المواطنة و استهدفت الطلبة في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

بينما اختلفت مع دراسة (العنزي و آخرون، 2017) في أنها سلطت الضوء على المنصات الإلكترونية المدرسية ومعرفة أثرها في تعزيز قيم المواطنة واستهدفت فئة الطالبات الثانويات لمدرستين في منطقة القسيم في السعودية، كما واختلفت مع دراسة(مراد، 2017) أنها هدفت إلى الوقوف على مراحل تطور المدن ونموها في العالم و خصوصاً الجزائر وكانت المقابلة هي أداة جمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من المسؤولين في مجال التخطيط والهيئة لمدينة بسكرة الجزائرية، كما واختلفت في ما توصلت له من نتيجة مغايرة عن نتيجة الدراسة الحالية وكانت بأنه لا توجد ثقافة مواطنة لدى الفئة العمرية من (15–30) للذكور و الإناث بينما توجد ثقافة المواطنة لدى الفئة العمرية من (30–45)عند الذكور ولا توجد عند الإناث وتوجد لدى الجنسين عند سن(45) فما فوق.

كما واختلف مع دراسة (متابعة الدعم الدولي، 2017) في أنها هدفت لزيادة التواصل المباشر بين متلقي المساعدات و المنفذين و المانحين وكانت المقابلة الهاتفية و الإلكترونية أداة جمع البيانات، أما دراسة (البكري، 2016)فقد اختلفت مع الدراسة الحالية في أنها سلطت الضوء على المساءلة المجتمعية في المدارس في محافظة رام الله والبيرة وتكون مجتمع الدراسة من مديري ومديرات المدارس ومجلس أولياء الطلبة، كما وتناولت دراسة (الكفارنة، 2016) جانب شفافية الموازنة العامة في فلسطين، إضافة إلى اختلاف الدراسة الحالية عن دراسة (عواد، 2016)أنها استهدفت بلديات (خانيونس، القرارة، بني سهيلة وجباليا) وتشكلت العينة من المواطنين المستفيدين من خدمات البلدية.

كما واختلفت الدراسة الحالية عن دراسة (دراسة (Bjork& Susanti, 2020) في أنها تناولت جانب مساءلة المعلمين في اندونيسيا بهدف تحسين نتائج التعليم في المناطق النائية في إندونيسيا واعتمدت المقابلة كأداة لجمع البيانات، واختلفت مع دراسة (Jamshidi. E et al ،2016) في أنها تناولت التأهب للزلازل في مدينة طهران، وأوصت الدراسة بأنه يجب دمج النهج التشاركي في التخطيط لمواجهة كوارث الصحة العامة لأن التدخل التشاركي أدى إلى تحسين فعالية التأهب للكوارث على مستوى المجتمع لضمان الاستدامة. في حين اخلفت الدراسة الحالي مع دراسة (Rafael Lindqvist and Marie Sepulchre،2016) في أنها سلطت الضوء على الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية وتناولت المواطنة وفاعليتها للأشخاص ذوي الإعاقة النفسية في السويد.

2.2.3.4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بعد مقارنتها بالدراسات السابقة أنها تختلف عنها من حيث مجتمع الدراسة المكون من المواطنين متلقي الخدمات من وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

جمعت الدراسة الحالية بين المواطنة والمساءلة المجتمعية، وتناولت المواطنة كمتغير مستقل بأبعادها الثلاثة (البعد القانوني، البعد الاجتماعي، والبعد الانتمائي)، أما المساءلة المجتمعية فجاءت كمتغير تابع وتناولت الدراسة أبعادها الأربعة (المشاركة، الشفافية، الرقابة، الاستجابة).

تبين الدراسة الحالية مستوى توفر قيم المواطنة لدى المواطنين المستهدفين في محافظة رام الله والبيرة، إضافة إلى أنها تبين مدى توفر المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة.

ندرة الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرين (المواطنة والمساءلة المجتمعية) معاً في الحدود المكانية للدراسة وهي محافظة رام الله والبيرة، إذ أن دراسة (رفاعي، 2019) بعنوان" دور

المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري" هي الدراسة الوحيدة التي جمعت بين المواطنة وأحد أركان المساءلة المجتمعية.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، وعينتها، وإجراءات اختيار العينة، وطريقة اختيارها، كما تضمن أيضاً أداة الدراسة، وخطوات إعدادها، والتأكد من صدقها، وثباتها، ووصفاً للإجراءات التي طُبِّقَت فيها، والمعالجات التي استُخْدِمَت في تحليل البيانات والمعلومات، واستخراج النتائج.

3.1 منهجية الدراسة

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملائمة المنهج لطبيعة الدراسة ومتغيراتها والفئة المستهدفة، وهو "منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمها عن الظاهرة محل الدراسة."(حسن علي، 2016، ص:118)

3.2 مجتمع الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من المواطنين المستفيدين من المساعدات المالية المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة، والبالغ عددهم (2623) مستفيد (يمثل أسرة مستفيدة) وفق موازنة المواطن لعام 2021 الصادرة عن وزارة التنمية الاجتماعية، وقد اقتصرت الدراسة على محافظة رام الله والبيرة نظراً لكون مجتمع الدراسة كبير.

3.3 عيّنة الدراسة

تمّ اختيار عيّنة عشوائية بسيطة بنسبة (15%) من مجتمع الدراسة، وقد بلغ حجم العينة (400) مستفيد (يمثل أسرة مستفيدة)، وتمّ توزيع استبانة الدراسة عليهم، وبلغت عدد الاستبانات المرتجعة (396) استبانة، بنسبة (99%)، ويبيّن الجدول (1-3) توزيع عينة الدراسة، تَبعاً لمتغير الجنس.

جدول (1-3): توزيع عينة الدراسة وَفق الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	240	60.6
أنثى	155	39.1
غير محدد	1	0.3
المجموع الكلي	**396**	**100**

يُشكّل الذكور حوالي ثلثي عينة الدراسة بنسبة (60.6%)، فيما بلغت نسبة الإناث (39.1%).

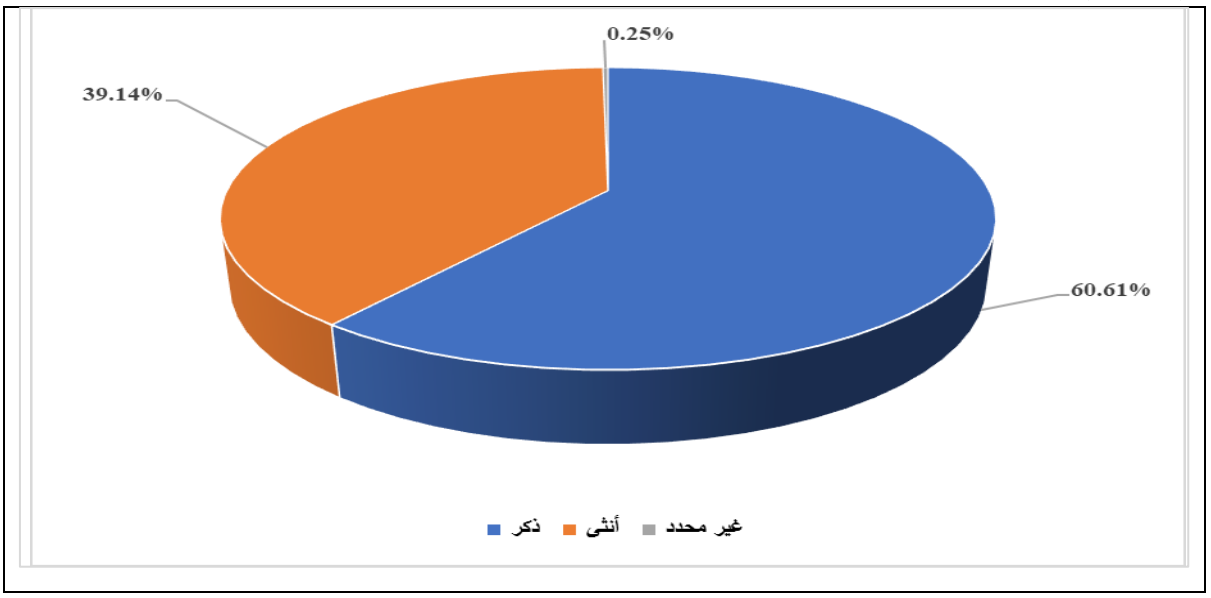

الشكل (1-3): توزيع عينة الدراسة وَفق الجنس

جدول (2-3): توزيع عينة الدراسة وَفق مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة %

مكان السكن	العدد	النسبة %
مخيم	99	25.0
قرية	194	49.0
مدينة	95	24.0
غير محدد	8	2.0
المجموع الكلي	**396**	**100**

حوالَي نصف عينة الدراسة (49.0%) يسكنون في القرى، وربع العينة (25%) يسكنون في المخيمات، و (24%) يسكنون في المدن، فيما لم يحدد (2.0%) مكان سكنهم.

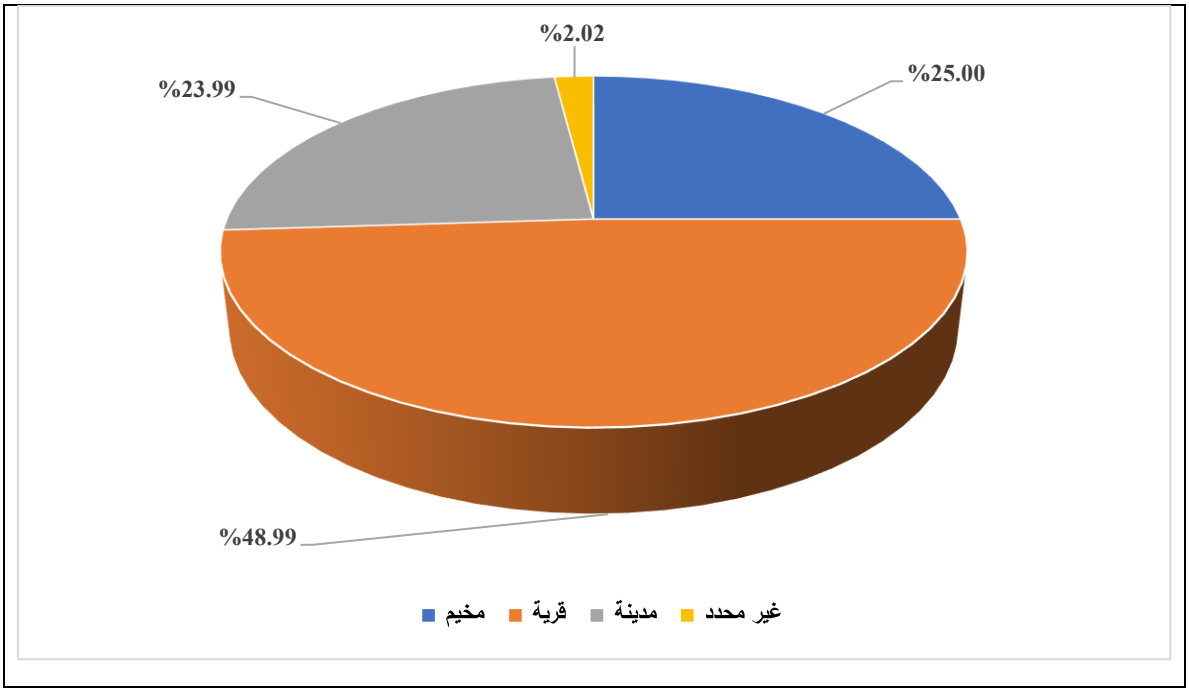

الشكل (2-3): توزيع عينة الدراسة وَفق مكان السكن

جدول (3-3): توزيع عينة الدراسة وَفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
الثانوية العامة أو أقل	311	78.5
دبلوم	45	11.4
بكالوريوس	24	6.1

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ماجستير فأعلى	3	0.8
غير محدد	13	3.3
المجموع الكلي	**396**	**100**

أكثر من ثلاثة أرباع عينة الدراسة (78.5%) مؤهّلُهم العلمي ثانويـــة عامـــة أو أقـــل، و (11.4%) حاصلون على الدبلوم، و (6.1%) حاصلون على البكالوريوس، و (0.8%) حاصـــلون على الماجستير أو أعلى، فيما لم يحدد (3.3%) مؤهلهم العلمي.

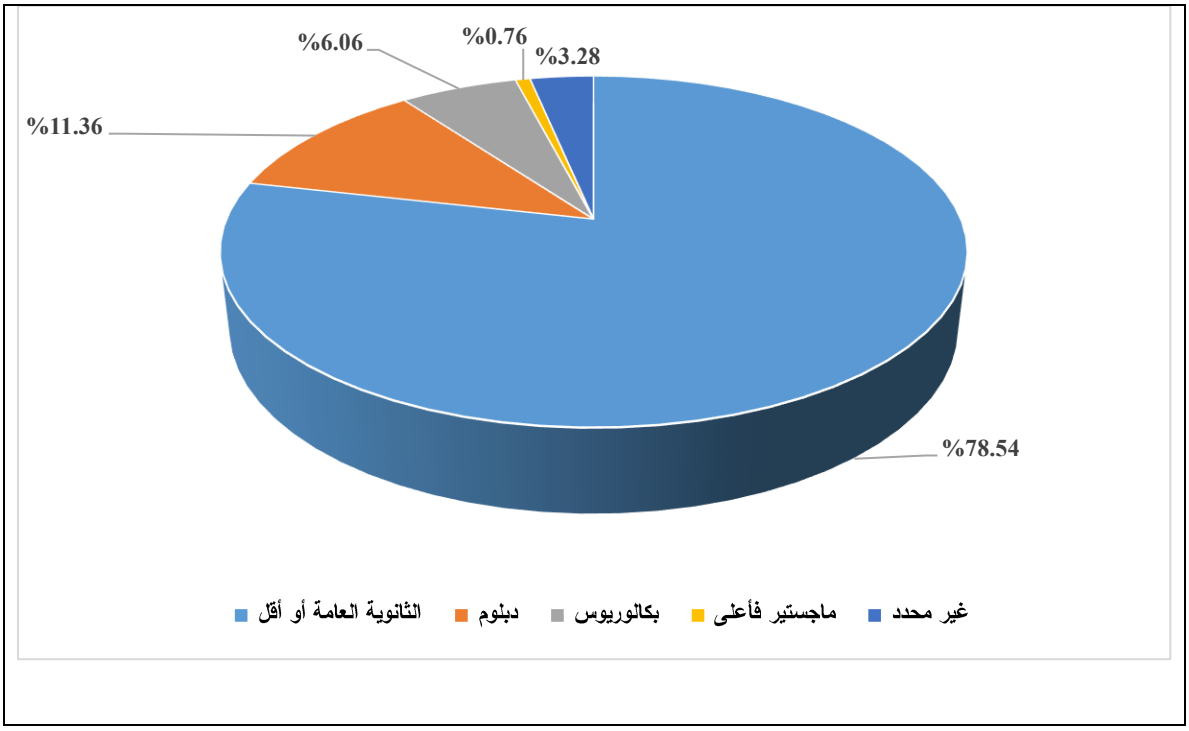

الشكل (3-3): توزيع عينة الدراسة وَفق المؤهل العلمي

جدول (3-4): توزيع عينة الدراسة وَفق سنوات العمر

العمر	العدد	النسبة %
من 18–25	13	3.3
من 26 –35	54	13.6

العمر	العدد	النسبة %
من 36–49	112	28.3
من 50 فما فوق	212	53.5
غير محدد	5	1.3
المجموع الكلي	**396**	**100**

أكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة (53.5%) تزيد أعمارهم عن 50 سنة، وأكثر من ربع العينة (28.3%) اعمارهم ما بين (36–49) سنة، و (13.6%) أعمارهم ما بين (26–35) سـنة، و (3.3%) من (18–25) سنة، فيما لم يحدد (1.3%) أعمارهم.

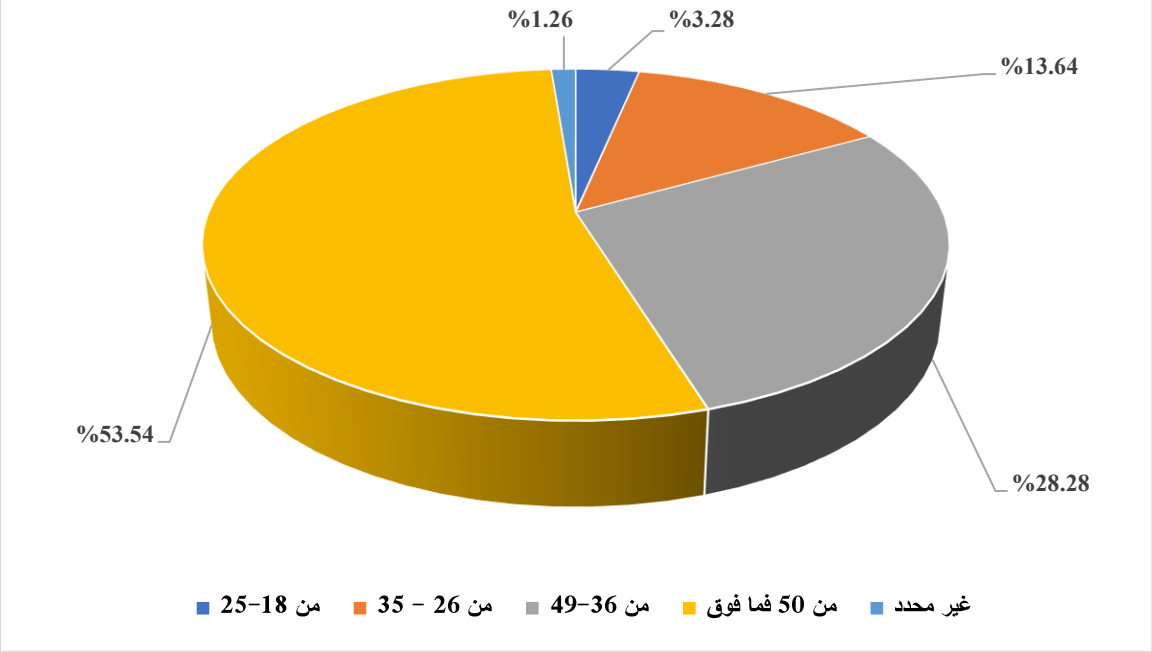

الشكل (4-3): توزيع عينة الدراسة وَفق العمر

3.4 متغيرات الدراسة

توزّعت متغيرات هذه الدراسة إلى نوعين، هما:

- **المتغيرات المستقلة:** هي المواطنة.
- **المتغيرات التابعة:** هي المتغيرات التي تتأثّر بالمتغيرات المستقلة، وهي المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

3.5 أداة الدراسة:

بُنِيَت استبانة خاصّة بهذه الدراسة؛ حيث تكوّنت استبانة الدراسة من قسمين، تضمّن القسم الأول منها المتغيرات الديمغرافية (الجنس، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعمر) كافة، أمّا القسم الثاني فتكون من مجالين فرعيين، المجال الأول (المواطنة)، وتكوّن من 21 فقرة وثلاثة أبعاد (القانوني، الاجتماعي، الانتمائي)، فيما يتناول المجال الثاني (المساءلة المجتمعية) وتكون من 30 فقرة وأربعة أبعاد (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية).

3.6 صدق الاستبانة:

تمّ التحقّق من صدق الأداة من خلال صدق المحتوى أو المضمون؛ أي مدى تمثيل الأداة لجوانب المعني بقياسها، وقد تمّ ذلك خلال عملية تصميم الأداة، وتحكيمها من (14) من المتخصصين في موضوع الدراسة، والإحصاء والبحث العلمي، يبين الملحق (2) قائمة المحكمين.

3.7 ثبات الأداة:

يبيّن ثبات الأداة إلى أيّ درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كلّ مرة يُستخدم فيه، باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) أثناء تحليل البيانات؛ حيث تم توزيع الاستبانة على عينة تجريبية من المستفيدين لفحص ثبات الأداة.

3.8 العينة التجريبية:

تم توزيع (50) استبانة على عينة تجريبية من المستفيدين لفحص ثبات الأداة، ومن ثم حساب معامل الثبات لكل مجال فرعي وللاستبانة ككل كما هو مبين في الجدول (5-3) أدناه، وحصلت المجالات الفرعية والاستبانة ككل على ثبات عال وبالتالي لم يتم إجراء أي تعديل على الفقرات.

جدول (5-3): معامل الثبات للعينة التجريبية

المجال	معامل الثبات
المواطنة	0.715
المساءلة المجتمعية	0.944
الاستبيان ككل	**0.923**

3.9 ثبات الاستبانة:

وبلغت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) للأداة ككلّ (0.924)؛ أي أنّ أداة الدراسة ذات ثبات عالٍ، ويبيّن الجدول أدناه معامل الثبات لمجال المواطنة، والمساءلة المجتمعية، ويبيّن الملحق (3) أداة الدراسة.

جدول (6-3): معامل الثبات للاستبانة ككل ولمجالات المواطنة والمساءلة المجتمعية

المجال	معامل الثبات
المواطنة	0.708
المساءلة المجتمعية	0.942
الاستبانة ككل	**0.924**

3.10 إجراءات الدراسة:

تم العمل في الدراسة من خلال عدد من الخطوات، هي:

- مراجعة الأدب النظري، والدراسات السابقة المتعلقة بالمواطنة والمساءلة المجتمعية.
- بناء أداة الدراسة، وفحص صدقها وثباتها.
- اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وتوزيع أداة الدراسة على أفراد العينة، ثمّ جمع الأدوات، وحوسبتها.
- تحليل بيانات العينة كمّيّاً؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة، وفحص فرضياتها.

3.11 جمع البيانات والمعلومات:

بُدِئَ بعملية جمع البيانات والمعلومات بعد الحصول على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية على القيام بإجراء الدراسة خلال شهر تشرين ثاني 2021م؛ لإنهاء عملية جمع المعلومات. ويبيّن الملحق (1) الكتاب الخاصّ بتسهيل مهمة الباحثة الصادر من جامعة القدس المفتوحة.

3.12 تحليل البيانات والمعلومات:

عُرِضَتْ نتائج الدراسة، ونوقشت وَفق تسلسل أسئلتها؛ حيث تمّت مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالمواطنة، والمساءلة المجتمعية، والاستفادة من هذه المراجعة في مناقشة نتائج الدراسة، وتوصياتها.

حُلِّلتِ البيانات الكمّيّة باستخدام الرُّزَم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استُخْدِمَت مقاييس النزعة المركزية، ومقاييس التشتت، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبارات t-test، وANOVA.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

4.1 مقدمة

تناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد حوسبة بياناتها، حيث حُلِّلتِ البيانات والمعلومات باستخدام الأساليب المناسبة؛ للإجابة عن أسئلة الدراسة.

أما فيما يختص بالمعالجة الإحصائية، فبعد جمع الاستبانات، قامت الباحثة بإعطاء الخيارات في البند الثالث درجات معينة، حيث أعطيت الإجابة أوافق بشدة (5) درجات، وأوافق (4) درجات، محايد (3) درجات، أعارض درجتان، أعارض بشدة درجة واحدة. وتم اعتماد المقياس الآتي لترتيب الفقرات لمجال المواطنة وأبعادها (القانوني، والاجتماعي، والانتمائي)، ولمجال المساءلة المجتمعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية):

4.2 فما فوق: مرتفعة جداً

3.4 – أقل من 4.2: مرتفعة

2.6 – أقل من 3.4: متوسطة

1.8 – أقل 2.6: منخفضة

1 – أقل من 1.8: منخفضة جداً

4.2 عرض النتائج:

للإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس، والأسئلة الفرعية، استُخْرِجَتِ الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمجالات المختلفة فيها، ثمّ فُحِصَتْ فرضياتها.

السؤال الرئيس "ما أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية"

وفيما يأتي نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة الفرعية، وفحص فرضياتها:

1- نتائج الإجابة عن السؤال الأول، ونصه: "ما مدى توفر أبعاد المواطنة (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية) لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المواطنة وأبعادها.

جدول (1-4): مدى توفر البعد القانوني لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	يوجد لدي التزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها.	4.36	0.590	87.2	مرتفعة جداً
2	التزم بالواجبات المطلوبة مني تجاه الدولة مثل التعليمات الرسمية/ دفع الضرائب وغيرها.	4.27	0.596	85.4	مرتفعة جداً
3	أرى ان دفع الضرائب هو واجب المواطن تجاه الدولة لتوفير الخدمات المختلفة.	3.88	0.940	77.6	مرتفعة
4	أنبذ الوساطة والمحسوبية، وأعمل على رفض اشكال الفساد كافة.	4.58	0.842	91.6	مرتفعة جداً
5	عند قيامي بطلب خدمة حكومية، أعمل على الالتزام بمتطلبات طلب الخدمة وشروطها.	4.24	0.691	84.8	مرتفعة جداً
6	أقوم بعملي على أكمل وجه ووفق المطلوب.	4.26	0.619	85.2	مرتفعة جداً
7	أشعر بأنني احصل على حقوقي كاملة في المجتمع.	2.44	1.234	48.8	منخفضة
البعد الأول: القانوني		**4.01**	**0.429**	**80.2**	**80.2**

يبيّن الجدول (1-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات البعد القانوني ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.44) للفقرة "أشعر بأنني احصل على حقوقي كاملة في المجتمع" كحدّ أدنى، و(4.58) للفقرة "أنبذ الوساطة والمحسوبية، واعمل على رفض اشكال الفساد كافة" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المعارضة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل البعد القانوني على متوسط حسابي (4.01)؛ برتبة مرتفعة.

جدول (2-4): مدى توفر البعد الاجتماعي لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية

رقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	أحترم فئات المجتمع كافة على اختلافاتهم الدينية او السياسية او المناطقية.	4.68	0.483	93.6	مرتفعة جداً
2	أشعر بالتضامن مع الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.	4.76	0.433	95.2	مرتفعة جداً
3	أشارك الناس مناسباتهم الاجتماعية الافراح/ الاتراح وغيرها.	4.32	0.818	86.4	مرتفعة جداً
4	أشعر بالفرح إذا كانت هناك مناسبة سعيدة للأقارب والجيران والأصدقاء.	4.81	0.415	96.2	مرتفعة جداً
5	أعمل على زيارة المرضى والتضامن معهم.	4.25	0.884	85.0	مرتفعة جداً
6	علاقتي مع المجتمع تتسم بالتكاتف الاجتماعي.	4.39	0.632	87.8	مرتفعة جداً
7	أحصل على الخدمات الاجتماعية (العلاج / المساعدات وغيرها) بسهولة ويسر.	2.72	1.228	54.4	متوسطة
البعد الثاني: الاجتماعي		**4.27**	**0.390**	**85.4**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (2-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.72) للفقرة "أحصل على الخدمات الاجتماعية (العلاج / المساعدات وغيرها) بسهولة ويسر" كحدّ أدنى، و(4.81) للفقرة "أشعر بالفرح إذا كانت هناك مناسبة سعيدة للأقارب والجيران والأصدقاء" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المحايدة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل البعد الاجتماعي على متوسط حسابي (4.27)؛ برتبة مرتفعة جداً.

جدول (3-4): مدى توفر البعد الانتمائي لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية

رقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	أبادر للمشاركة في الأنشطة المجتمعية مثل الاحتفالات او الاجتماعات العامة.	2.78	1.504	55.6	متوسطة
2	أبادر للمشاركة في اعمال تطوعية في المجتمع مثل تنظيف الشوارع وغيرها.	2.70	1.514	54.0	متوسطة
3	احترم قيمة العمل الجماعي في المجتمع.	4.61	0.569	92.2	مرتفعة
4	أرى ان الأملاك العامة مثل الحدائق والشوارع والارصفة يجب المحافظة عليها وعلى نظافتها.	4.74	0.485	94.8	مرتفعة جداً
5	اشعر بالانتماء لمحيطي الاجتماعي "اسرة/ جيران/ أصدقاء"	4.69	0.545	93.8	مرتفعة جداً
6	أشعر بانتماء عالٍ لوطني.	4.81	0.444	96.2	مرتفعة جداً
7	أبادر للمشاركة في الأنشطة المجتمعية مثل الاحتفالات او الاجتماعات العامة.	2.78	1.504	55.6	متوسطة
البعد الثالث: الانتمائي		**3.83**	**0.584**	**76.6**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (3-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.45) للفقرة "أشارك في اللجان المجتمعية في مكان سكني" كحدّ أدنى، و(4.81) للفقرة "أشعر بانتماء عالٍ لوطني" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المحايدة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل البعد الانتمائي على متوسط حسابي (3.83)؛ برتبة مرتفعة.

جدول (4-4): مدى توفر المواطنة وأبعادها لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	البعد القانوني	4.01	0.429	80.2	مرتفعة
2	البعد الاجتماعي	4.27	0.390	85.4	مرتفعة جداً
3	البعد الانتمائي	3.83	0.584	76.6	مرتفعة
المواطنة		**4.03**	**0.337**	**80.6**	**مرتفعة**

يبيّن الجدول (4-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال المواطنة وأبعاده، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (3.83) للبعد "الانتمائي" كحدّ أدنى، و(4.27) للبعد "الاجتماعي" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين الموافقة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل مجال المواطنة على متوسط حسابي (4.08)؛ برتبة مرتفعة.

2- نتائج الإجابة على السؤال الثاني، ونصّه: "ما مدى توفر أبعاد المساءلة المجتمعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية) في وزارة التنمية الاجتماعية؟"

وللإجابة على هذا السؤال تم عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال المساءلة المجتمعية وأبعادها.

جدول (5-4): مدى توفر المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	تعد المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية حق للمواطن.	4.15	0.822	83.0	مرتفعة
2	أشارك في وضع المعايير للمشاريع والخطط في وزارة التنمية الاجتماعية.	2.05	1.221	41.0	منخفضة
3	يتقبل الموظف في وزارة التنمية الاجتماعية ملاحظاتي برحابة صدر.	3.47	1.037	69.4	مرتفعة

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
4	تحفز وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين على تقديم المقترحات وإبداء الرأي.	3.07	0.963	61.4	متوسطة
5	تتبنى وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.	3.25	1.049	65.0	مرتفعة
6	تسمح وزارة التنمية الاجتماعية للمواطنين المشاركة في اجتماعاتها.	2.37	1.134	47.4	منخفضة
7	تمكن المشاركة المجتمعية المواطنين من تحديد الأولويات لوزارة التنمية الاجتماعية.	2.78	1.107	55.6	متوسطة
البعد الأول: المشاركة المجتمعية		**3.01**	**0.664**	**60.2**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (4-5) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات المشاركة المجتمعية ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.05) للفقرة "أشارك في وضع المعايير للمشاريع والخطط في وزارة التنمية الاجتماعية" كحدّ أدنى، و(4.15) للفقرة "تعد المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية حق للمواطن" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المعارضة، والموافقة، وبشكل عامّ، حصل بعد المشاركة المجتمعية على متوسط حسابي (3.01)؛ برتبة متوسطة.

جدول (4-6): مدى توفر الشفافية لدى وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	أستطيع وبسهولة الاطلاع على خطط وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية.	2.29	1.210	45.8	متوسطة
2	يوجد صفحة الكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية تقوم بنشر خططها وسياساتها وانجازاتها.	3.12	1.068	62.4	متوسطة

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
3	شفافية وزارة التنمية الاجتماعية تعزز من الرضى المجتمعي.	3.11	1.060	62.2	متوسطة
4	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على الالتزام بمبدأ الشفافية في عملها.	3.02	0.970	60.4	متوسطة
5	تستهدف وزارة التنمية الاجتماعية العائلات المستحقة للخدمة وفق معايير واضحة.	3.07	1.040	61.4	متوسطة
6	فرص الحصول على الخدمات متاحة بشكل شفاف لجميع المواطنين.	2.83	0.979	56.6	متوسطة
7	الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية يتم الاعلان عنها بطرق متعددة للوصول لأكبر شريحة من المواطنين.	3.11	1.072	62.2	متوسطة
8	تقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدماتها للجميع وفق معايير معلنة.	2.98	1.021	59.6	متوسطة
البعد الثاني: الشفافية		**2.94**	**0.789**	**58.8**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (4-6) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الشفافية ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.29) للفقرة " أستطيع وبسهولة الاطلاع على خطط وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية" كحدّ أدنى، و(3.12) للفقرة "يوجد صفحة الكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية تقوم بنشر خططها وسياساتها وانجازاتها" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المعارضة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل مجال الشفافية على متوسط حسابي (2.94)؛ برتبة متوسطة.

جدول (7-4): مدى توفر الرقابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	يوجد دائرة للشكاوى في وزارة التنمية الاجتماعية تستقبل شكاوى المواطنين وتظلماتهم.	3.45	0.906	69.0	مرتفعة
2	يتعاطى المواطنون مع دائرة الشكاوى بسلاسة واهتمام.	3.01	0.974	60.2	متوسطة
3	تتبنى وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من الرقابة.	2.83	0.999	56.6	متوسطة
4	تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالإجراءات اللازمة للكشف عن التجاوزات.	3.25	0.909	65.0	متوسطة
5	تتعامل وزارة التنمية الاجتماعية وفق الاصول عند تقديم شكوى.	3.05	0.926	61.0	متوسطة
6	تشجع وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين الرقابة على أدائها.	2.77	1.024	55.4	متوسطة
7	تسهم الرقابة المجتمعية في تعزيز الثقة بين المواطن ووزارة التنمية الاجتماعية.	3.25	1.035	65.0	متوسطة
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية		**3.09**	**0.719**	**61.8**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (7-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الرقابة المجتمعية ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.77) للفقرة "تشجع وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين الرقابة على أدائها" كحدّ أدنى، و(3.45) للفقرة "يوجد دائرة للشكاوى في وزارة التنمية الاجتماعية تستقبل شكاوى المواطنين وتظلماتهم" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المحايدة، والموافقة بشدة، وبشكل عامّ، حصل بعد الرقابة المجتمعية على متوسط حسابي (3.09)؛ برتبة متوسطة.

جدول (8-4): مدى توفر الاستجابة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	المخصص أو الخدمة التي أحصل عليها تفي باحتياجاتي.	1.93	1.144	38.6	منخفضة
2	تعزز وزارة التنمية الاجتماعية الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين.	2.72	1.079	54.4	متوسطة
3	اشعر بأن الخدمة التي أحصل عليها تتحسن باستمرار.	2.04	1.044	40.8	منخفضة
4	لا أحتاج الى وساطة لأحصل على المخصص أو الخدمة.	3.24	1.208	64.8	متوسطة
5	تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الخدمة للمواطنين بشكل منتظم.	2.18	1.111	43.6	منخفضة
6	توفر وزارة التنمية الاجتماعية برامج وخدمات مستجيبة لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	2.96	1.072	59.2	متوسطة
7	توفر وزارة التنمية الاجتماعية استجابة عاجلة للحالات الطارئة التي تواجه المواطنين.	2.84	1.063	56.8	متوسطة
8	ترسخ وزارة التنمية الاجتماعية الثقة بينها وبين المواطن من خلال تبني السياسة المستجيبة.	2.97	1.013	59.4	متوسطة
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية		**2.61**	**0.755**	**52.2**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (8-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الاستجابة المجتمعية ومجالها، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للفقرات بين (1.93) للفقرة "المخصص أو الخدمة التي أحصل عليها تفي باحتياجاتي" و "ترسخ وزارة التنمية الاجتماعية الثقة بينها وبين المواطن من

خلال تبني السياسة المستجيبة" كحدّ أدنى، و(3.24) للفقرة "لا أحتاج الى وساطة لأحصل على المخصص أو الخدمة" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المعارضة، والموافقة، وبشكل عامّ، حصل بعد الاستجابة المجتمعية على متوسط حسابي (2.61)؛ برتبة متوسطة.

جدول (9-4): مدى توفر المساءلة المجتمعية وأبعادها في وزارة التنمية الاجتماعية

الرَّقْم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
1	المشاركة المجتمعية	3.01	0.664	60.2	متوسطة
2	الشفافية	2.94	0.789	58.8	متوسطة
3	الرقابة المجتمعية	3.09	0.719	61.8	متوسطة
4	الاستجابة المجتمعية	2.61	0.755	52.2	متوسطة
المساءلة المجتمعية		**2.90**	**0.636**	**58.0**	**متوسطة**

يبيّن الجدول (9-4) أعلاه المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده، وقد تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية للأبعاد بين (2.61) للبعد "الاستجابة المجتمعية" كحدّ أدنى، و(3.09) للبعد "الرقابة المجتمعية" كحدّ أعلى؛ أي أنّ إجابات المبحوثين تراوحت بين المحايدة والموافقة، وبشكل عامّ، حصل مجال المساءلة المجتمعية على متوسط حسابي (2.09)؛ برتبة متوسطة.

3- نتائج الإجابة عن السؤال الثالث، ونصّه: "هل توجَد علاقة بين المواطنة والمساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَتِ الفرضية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المواطنة والمساءلة المجتمعية وأبعادها في وزارة التنمية المجتمعية.

جدول (10-4): العلاقة بين المواطنة وبين المساءلة المجتمعية وأبعادها في وزارة التنمية المجتمعية

المساءلة المجتمعية	البيان	المواطنة
المشاركة المجتمعية	– معامل الارتباط	0.411
	– الدلالة	0.000
	– العدد	372
الشفافية	– معامل الارتباط	0.419
	– الدلالة	0.000
	– العدد	370
الرقابة المجتمعية	– معامل الارتباط	0.275
	– الدلالة	0.000
	– العدد	373
الاستجابة المجتمعية	– معامل الارتباط	0.373
	– الدلالة	0.000
	– العدد	369
المساءلة المجتمعية	**– معامل الارتباط**	**0.437**
	– الدلالة	**0.000**
	– العدد	**362**

فُحِصَتِ الفرضية باستخدام اختبار معامل ارتباط بيرسون؛ لفحص العلاقة بين المواطنة والمساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية، وأشارت النتائج إلى أنّه قد تم رُفَضِ الفرضية؛ لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) بين المواطنة، والمساءلة المجتمعية ومجالاتها الفرعية؛ أي أنّه توجَد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المواطنة، والمساءلة المجتمعية ومجالاتها الفرعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية)، وهذه العلاقة هي علاقة إيجابية ما بين المتوسطة والضعيفة بينهم، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.279)، و(0.415).

4- نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، ونصّه: "هل هناك فروق في توفر أبعاد المواطنة تُعزى للمتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعمر؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَت الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير الجنس.

جدول (11–4): نتائج فحص الفرضية الأولى تبعاً لمتغير الجنس

الفقرة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: القانوني	ذكر	234	4.06	0.450	3.022	383	0.003
	أنثى	151	3.93	0.381			
البعد الثاني: الاجتماعي	ذكر	236	4.33	0.387	3.746	388	0.000
	أنثى	154	4.18	0.378			
البعد الثالث: الانتمائي	ذكر	235	3.93	0.599	4.404	385	0.000
	أنثى	152	3.67	0.522			
المواطنة	**ذكر**	**226**	**4.10**	**0.336**	**5.357**	**372**	**0.000**
	أنثى	**148**	**3.92**	**0.308**			

فُحِصَت الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير الجنس" باستخدام اختبار t-test، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير الجنس لمجال المواطنة وأبعاده (القانونية، والاجتماعية، والانتمائية)؛ لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لها أقل من 0.05؛ ولصالح الذكور في هذه الأبعاد والمجالات، لأن متوسطات الذكور أعلى من متوسطات الإناث.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير مكان السكن.

جدول (12–4): نتائج فحص الفرضية الثانية تبعاً لمتغير مكان السكن

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: القانوني	– داخل المجموعات	0.276	2	0.138	0.742	0.477
	– بين المجموعات	69.728	375	0.186		
	المجموع	70.004	377			
البعد الثاني: الاجتماعي	– داخل المجموعات	0.483	2	0.241	1.618	0.200
	– بين المجموعات	56.705	380	0.149		
	المجموع	57.188	382			
البعد الثالث: الانتمائي	– داخل المجموعات	10.084	2	5.042	16.472	0.000
	– بين المجموعات	115.704	378	0.306		
	المجموع	125.789	380			
المواطنة	**– داخل المجموعات**	**0.952**	**2**	**0.476**	**4.341**	**0.014**
	– بين المجموعات	**40.038**	**365**	**0.110**		
	المجموع	**40.990**	**367**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير مكان السكن" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير مكان السكن، لمجال المواطنة وبعد (الانتمائي)، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لهما أقلّ من0.05.

جدول رقم (13-4): مصادر الفروق في الفرضية الثانية تبعاً لمتغير مكان السكن باستخدام LSD

المجال	مكان السكن	مخيم	قرية	مدينة
البعد الثالث: الانتمائي	مخيم		0.32325	0.43758
	قرية	-0.32325		
	مدينة	-0.43758		
المواطنة	**مخيم**		**0.10201**	**0.14082**
	قرية	**-0.10201**		
	مدينة	**-0.14082**		

يشير الجدول أعلاه أن الفروق في البعد الانتمائي بين المخيم وكلاً من المدينة والقرية لصالح المخيم، وكذلك الحال لبعد المواطنة.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (14-4): نتائج فحص الفرضية الثالثة تبعاً لمتغير للمؤهل العلمي

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: القانوني	- داخل المجموعات	2.337	3	0.779	4.261	0.006
	- بين المجموعات	67.463	369	0.183		
	المجموع	69.800	372			
البعد الثاني: الاجتماعي	- داخل المجموعات	3.517	3	1.172	8.029	0.000
	- بين المجموعات	54.608	374	0.146		
	المجموع	58.125	377			
البعد الثالث: الانتمائي	- داخل المجموعات	10.296	3	3.432	10.919	0.000
	- بين المجموعات	116.918	372	0.314		
	المجموع	127.214	375			
المواطنة	**- داخل المجموعات**	**4.076**	**3**	**1.359**	**13.086**	**0.000**
	- بين المجموعات	**37.277**	**359**	**0.104**		

	المجموع	**41.353**	**362**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، لمجال المواطنة وأبعاده (القانوني، والاجتماعي، والانتمائي)، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لهم أقلّ من 0.05.

جدول رقم (15–4): مصادر الفروق في الفرضية الثالثة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي باستخدام LSD

المجال	المؤهل العلمي	الثانوية العامة أو أقل	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
البعد الأول: القانوني	الثانوية العامة أو أقل			-0.31153	-0.21034
	دبلوم			-0.24297	
	بكالوريوس	0.31153	0.24297		
	ماجستير فأعلى	0.21034			
البعد الثاني: الاجتماعي	الثانوية العامة أو أقل		-0.23483		-0.57470
	دبلوم	0.23483			-0.80952
	بكالوريوس				-0.70833
	ماجستير فأعلى	0.57470	0.80952	0.70833	
البعد الثالث: الانتمائي	الثانوية العامة أو أقل			-0.34035	-0.55159
	دبلوم	0.34035			
	بكالوريوس	0.55159			
	ماجستير فأعلى				
المواطنة	**الثانوية العامة أو أقل**			-0.22400	-0.34248
	دبلوم	0.22400			
	بكالوريوس	0.34248			
	ماجستير فأعلى				

يشير الجدول أعلاه أن الفروق في المواطنة وأبعادها تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المؤهلات الأعلى كما هو موضح أدناه:

- **البعد القانوني:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح هذين المؤهلين، وبين (الثانوية العامة أو أقل) و (الدبلوم) لصالح (الدبلوم).
- **البعد الاجتماعي:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (الماجستير فأعلى) لصالح هذين المؤهلين، وبين (الدبلوم) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الماجستير فأعلى)، وبين (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الماجستير فأعلى.
- **البعد الانتمائي:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الثانوية العامة أو أقل).
- **المواطنة:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح (الثانوية العامة أو أقل).

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير العمر.

جدول (16-4): نتائج فحص الفرضية الرابعة تبعاً لمتغير العمر

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: القانوني	– داخل المجموعات	2.663	3	0.888	4.950	0.002
	– بين المجموعات	67.623	377	0.179		
	المجموع	70.287	380			
البعد الثاني: الاجتماعي	– داخل المجموعات	0.979	3	0.326	2.152	0.093
	– بين المجموعات	57.916	382	0.152		
	المجموع	58.894	385			
البعد الثالث: الانتمائي	– داخل المجموعات	7.505	3	2.502	7.734	0.000
	– بين المجموعات	122.586	379	0.323		
	المجموع	130.090	382			
المواطنة	**– داخل المجموعات**	**2.596**	**3**	**0.865**	**8.033**	**0.000**
	– بين المجموعات	**39.427**	**366**	**0.108**		
	المجموع	**42.023**	**369**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير العمر" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير العمر، لمجال المواطنة وأبعاده (القانوني، والاجتماعي، والانتمائي)، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لهم أقلّ من 0.05.

جدول رقم (17–4): مصادر الفروق في الفرضية الرابعة تبعاً لمتغير العمر باستخدام LSD

المجال	العمر	من 18–25	من 26 –35	من 36–49	من 50 فما فوق
البعد الأول: القانوني	من 18–25		0.38524	0.47394	0.40926
	من 26 – 35	-0.38524			
	من 36–49	-0.47394			
	من 50 فما فوق	-0.40926			
البعد الثالث: الانتمائي	من 18–25		0.43666	0.62291	0.68169
	من 26 – 35	-0.43666			0.24503
	من 36–49	-0.62291			
	من 50 فما فوق	-0.68169	-0.24503		
المواطنة	**من 18–25**		0.33944	0.42004	0.44943
	من 26 – 35	0.33944			0.10999
	من 36–49	0.42004			
	من 50 فما فوق	0.44943	-0.10999		

يشير الجدول أعلاه أن الفروق في المواطنة وأبعادها تبعاً لمتغير العمر كما هو موضح أدناه:

- **البعد القانوني:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25).
- **البعد الانتمائي:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35).
- **المواطنة:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35).

5- نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، ونصّه: "هل هناك فروق في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى للمتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعمر؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَتِ الفرضيات الآتية:

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير الجنس.

جدول (18-4): نتائج فحص الفرضية الخامسة تبعاً لمتغير الجنس

الفقرة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار t	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	ذكر	238	3.06	0.712	1.840	389	0.067
	أنثى	153	2.93	0.572			
البعد الثاني: الشفافية	ذكر	236	3.02	0.818	2.787	385	0.006
	أنثى	151	2.80	0.722			
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	ذكر	237	3.10	0.821	.554	387	0.580
	أنثى	152	3.06	0.523			
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية	ذكر	234	2.67	0.816	1.985	386	0.048
	أنثى	154	2.51	0.640			
المساءلة المجتمعية	**ذكر**	**228**	**2.95**	**0.702**	**2.282**	**374**	**0.023**
	أنثى	**148**	**2.80**	**0.501**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير الجنس" باستخدام اختبار t-test، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير الجنس لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (الشفافية، والاستجابة المجتمعية)؛ لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لها أقل من 0.05؛ ولصالح الذكور في هذه الأبعاد والمجالات لأن متوسطات الذكور أعلى من متوسطات الإناث.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير مكان السكن.

جدول (19-4): نتائج فحص الفرضية السادسة تبعاً لمتغير مكان السكن

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	– داخل المجموعات	2.298	2	1.149	2.690	0.069
	– بين المجموعات	162.768	381	0.427		
	المجموع	165.066	383			
البعد الثاني: الشفافية	– داخل المجموعات	0.838	2	0.419	0.678	0.508
	– بين المجموعات	233.900	378	0.619		
	المجموع	234.738	380			
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	– داخل المجموعات	2.240	2	1.120	2.292	0.102
	– بين المجموعات	185.261	379	0.489		
	المجموع	187.501	381			
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية	– داخل المجموعات	0.690	2	0.345	0.601	0.549
	– بين المجموعات	217.861	380	0.573		
	المجموع	218.551	382			
المساءلة المجتمعية	**– داخل المجموعات**	**0.624**	**2**	**0.312**	**0.782**	**0.458**
	– بين المجموعات	**146.797**	**368**	**0.399**		
	المجموع	**147.421**	**370**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير مكان السكن" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير مكان السكن، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول (20-4): نتائج فحص الفرضية السابعة تبعاً لمتغير للمؤهل العلمي

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	– داخل المجموعات – بين المجموعات المجموع	7.728 155.313 163.041	3 375 378	2.576 0.414	6.219	0.000
البعد الثاني: الشفافية	– داخل المجموعات – بين المجموعات المجموع	10.307 223.804 234.111	3 371 374	3.436 0.603	5.695	0.001
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	– داخل المجموعات – بين المجموعات المجموع	4.137 190.563 194.699	3 374 377	1.379 0.510	2.706	0.045
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية	– داخل المجموعات – بين المجموعات المجموع	4.009 212.184 216.193	3 372 375	1.336 0.570	2.343	0.073
المساءلة المجتمعية	**– داخل المجموعات – بين المجموعات المجموع**	**6.975 139.806 146.781**	**3 361 364**	**2.325 0.387**	**6.004**	**0.001**

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (المشاركة المجتمعية، والشفافية، والاستجابة المجتمعية)، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لهم أقلّ من 0.05.

جدول رقم (21–4): مصادر الفروق في الفرضية السابعة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي باستخدام LSD

المجال	المؤهل العلمي	الثانوية العامة أو أقل	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير فأعلى
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	الثانوية العامة أو أقل		-0.24026	-0.52165	
	دبلوم	-0.24026			
	بكالوريوس	-0.52165			
	ماجستير فأعلى				
البعد الثاني: الشفافية	الثانوية العامة أو أقل		-0.34512	-0.55819	
	دبلوم	0.34512			
	بكالوريوس	0.55819			
	ماجستير فأعلى				
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	الثانوية العامة أو أقل			-0.35866	
	دبلوم				
	بكالوريوس	0.35866			
	ماجستير فأعلى				
المساءلة المجتمعية	**الثانوية العامة أو أقل**		-1.02702	-1.82345	
	دبلوم	1.02702			
	بكالوريوس	1.82345			
	ماجستير فأعلى				

يشير الجدول أعلاه أن الفروق في المساءلة المجتمعية وأبعادها تبعاً لمتغير المؤهل العلمي لصالح المؤهلات الأعلى كما هو موضح أدناه:

- **بعد المشاركة المجتمعية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين.
- **بعد الشفافية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين.
- **بعد الرقابة المجتمعية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) و (البكالوريوس) لصالح (البكالوريوس).

- **المساءلة المجتمعية:** بين (الثانوية بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير العمر.

جدول (22–4): نتائج فحص الفرضية الثامنة تبعاً لمتغير العمر

الفقرة / المجال	البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	الدلالة الإحصائية
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	– داخل المجموعات	10.740	3	3.580	8.740	0.000
	– بين المجموعات	156.872	383	0.410		
	المجموع	167.612	386			
البعد الثاني: الشفافية	– داخل المجموعات	24.721	3	8.240	14.677	0.000
	– بين المجموعات	212.792	379	0.561		
	المجموع	237.513	382			
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	– داخل المجموعات	15.552	3	5.184	10.727	0.000
	– بين المجموعات	184.127	381	0.483		
	المجموع	199.679	384			
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية	– داخل المجموعات	15.803	3	5.268	9.935	0.000
	– بين المجموعات	201.474	380	0.530		
	المجموع	217.277	383			
المساءلة المجتمعية	**– داخل المجموعات**	**16.607**	**3**	**5.536**	**15.446**	**0.000**
	– بين المجموعات	**131.882**	**368**	**0.358**		
	المجموع	**148.489**	**371**			

فُحِصَتِ الفرضية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير العمر" باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA، وبيّنت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير العمر، لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (المشاركة المجتمعية، والشفافية، والرقابة المجتمعية، والاستجابة المجتمعية)، لأنّ قيمة الدلالة الإحصائية لهم أقلّ من 0.05.

جدول رقم (23–4): مصادر الفروق في الفرضية الثامنة تبعاً لمتغير العمر باستخدام LSD

المجال	العمر	من 18–25	من 26 –35	من 36–49	من 50 فما فوق
البعد الأول: المشاركة المجتمعية	من 18–25		0.72486	0.88314	0.89605
	من 26 – 35	-0.72486			
	من 36–49	-0.88314			
	من 50 فما فوق	-0.89605			
البعد الثاني: الشفافية	من 18–25		0.95833	1.34748	1.24879
	من 26 – 35	-0.95833		0.38914	0.29046
	من 36–49	-1.34748	-0.38914		
	من 50 فما فوق	-1.24879	-0.29046		
البعد الثالث: الرقابة المجتمعية	من 18–25		0.97263	1.13874	1.06774
	من 26 – 35	-0.97263			
	من 36–49	1.13874			
	من 50 فما فوق	1.06774			
البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية	من 18–25		0.87192	1.13585	0.99742
	من 26 – 35	-0.87192		0.26393	
	من 36–49	-1.13585	-0.26393		
	من 50 فما فوق	-0.99742			
المساءلة المجتمعية	**من 18–25**		3.28808	4.28570	3.99582
	من 26 – 35	-3.28808		0.99762	0.70773
	من 36–49	-4.28570	-0.99762		

المجال	العمر	من 18–25	من 26 –35	من 36–49	من 50 فما فوق
	من 50 فما فوق	-3.99582	-0.70773		

يشير الجدول أعلاه أن الفروق في المساءلة المجتمعية وأبعادها تبعاً لمتغير العمر كما هو موضح أدناه:

- **بعد المشاركة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25).
- **بعد الشفافية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئتين (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35).
- **بعد الرقابة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25).
- **بعد الاستجابة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (36–49) لصالح الفئة (26–35).
- **المساءلة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئتين (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35).

الفرضية التاسعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية وأبعادها

جدول رقم (24–4) نتائج فحص الفرضية التاسعة لفحص الأثر

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الانحدار	30.830	3	10.277	34.289	0.000
المتبقي	107.295	358	0.300		
المجموع	138.125	361			

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار (Linear Regression) لفحص تأثير أبعاد المواطنة لدى متلقي الخدمة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية، وبينت النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$، وهذا التأثير من الأبعاد: القانوني، والانتمائي، في حين لا يوجد تأثير للبعد الاجتماعي.

وفيما يأتي معادلة الانحدار لتأثير مجالات هذا النموذج:

المساءلة المجتمعية = (0.296) البعد القانوني + (0.350) البعد الانتمائي

يتضح من المعادلة السابقة أن أعلى أبعاد المواطنة تأثيراً هو البعد الانتمائي حيث كانت نسبته (0.350)، يليه البعد القانوني بنسبة (0.296)، في حين لا يوجد أي تأثير للبعد الاجتماعي.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

التوصيات

تناول هذا الفصل ملخصاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة ومناقشتها وتفسيرها، والتوصيات التي توصي بها الباحثة بناء على ما توصلت إليه من نتائج وما لمسته من خلال العمل مع عينة الدراسة ميدانياً.

5.1 ملخص نتائج الدراسة

من خلال تحليل البيانات التي حصلنا عليها من عينة الدراسة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. حصل مجال المواطنة على متوسط حسابي (4.08)؛ برتبة مرتفعة مما يدل على وضوح مفهوم المواطنة لدى المواطنين ومعرفتهم لواجباتهم وحقوقهم.
2. حصل مجال المساءلة المجتمعية على متوسط حسابي (2.09)؛ برتبة متوسطة؛ وهذا مؤشر على وجود فجوة في معرفة المواطنين لإمكانية قيامهم بالمساءلة المجتمعية أو مدى مشاركتهم فيها.
3. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين المواطنة، والمساءلة المجتمعية ومجالاتها الفرعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية)، وهذه العلاقة هي علاقة إيجابية ما بين المتوسطة والضعيفة بينهم؛ حيث إن توفر مجال المواطنة وأبعاده لا يعني بالضرورة المساءلة المجتمعية بشكل قوي، فقد تكون المواطنة عالية، ولكن المساءلة المجتمعية موجودة، ولكن بشكل أقل.
4. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) بين المبحوثين في توفر أبعاد المواطنة تعزى للمتغيرات: (الجنس، مكان السكن، المؤهل العلمي، والعمر).
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين المبحوثين في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تعزى للمتغيرات: (الجنس، المؤهل العلمي، والعمر) باستثناء (مكان السكن) حيث أشارت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تعزى لمتغير مكان السكن.

6. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) للمواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية وأبعادها وهذا التأثير من البعدين: القانوني، والانتمائي، في حين لا يوجد تأثير للبعد الاجتماعي.

5.2 مناقشة نتائج الدراسة

تم عرض نتائج الدراسة لسؤال الدراسة الرئيس، والأسئلة الفرعية، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها.

السؤال الرئيس "ما أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية"

وفيما يأتي مناقشة وتفسير نتائج الإجابة عن أسئلة الدراسة الفرعية، وفحص فرضياتها:

السؤال الأول، ونصه: "ما مدى توفر أبعاد المواطنة (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية) لدى متلقي الخدمات في وزارة التنمية الاجتماعية في محافظة رام الله والبيرة؟"

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات البعد القانوني ما بين (2.44) للفقرة "أشعر بأنني أحصل على حقوقي كاملة في المجتمع" كحدّ أدنى؛ مما يعني أن المواطنين لم يحصلوا على حقوقهم كاملة فلا زالت هناك حقوق لم يحصلوا عليها بالرغم من حصولهم على حقوق أخرى بشكل كامل، فيما حصلت الفقرة "أنبذ الوساطة والمحسوبية، وأعمل على رفض أشكال الفساد كافة" على متوسط (4.58) كحدّ أعلى؛ وهذا يبين توجهات المواطنين نحو الوساطة والمحسوبية والفساد بكافة أشكاله.

  وبشكل عامّ، حصل البعد القانوني على متوسط حسابي (4.01)؛ برتبة مرتفعة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى اهتمام المواطنين بالبعد القانوني وتوجهاتهم الفعلية نحو مكونات هذا البعد، ولديهم التزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها، التزامهم بالواجبات المطلوبة منهم تجاه الدولة مثل التعليمات الرسمية/ دفع الضرائب وغيرها، وإن دفع الضرائب هو واجب المواطن تجاه الدولة لتوفير الخدمات المختلفة، وعند قيامهم بطلب خدمة حكومية، فهم يعملون على الالتزام بمتطلبات طلب الخدمة وشروطها، كما يقوم المواطنون بأعمالهم على أكمل وجه ووفق المطلوب.

كما وترى الباحثة أن ذلك يشير إلى أهمية البعد القانوني بالنسبة للمواطنين كون الانسان بطبيعته مسالم ويرفض الفساد ويميل إلى القيام بواجباته، إضافة إلى العواقب السلبية المترتبة على مخالفته للقوانين، كما ويعود انخفاض المتوسط الحسابي لشعور المواطن في حصوله على حقوقه كاملة في المجتمع إلى تقصير المجتمع من جهة ووزارة التنمية الاجتماعية من جهة أخرى في تغطيتها لكافة الحقوق حيث من الممكن أن تتكفل بعض الحقوق البسيطة وتتغاضى عن الأعظم.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الاجتماعي ما بين (2.72) للفقرة "أحصل على الخدمات الاجتماعية (العلاج / المساعدات وغيرها) بسهولة ويسر" كحدّ أدنى؛ مما يعني أن الخدمات الاجتماعية المختلفة غير متوفرة بسهولة أو تكون متوفرة ولكن يتطلب الحصول عليها جهداً كبيراً ، فيما حصلت الفقرة "أشعر بالفرح إذا كانت هناك مناسبة سعيدة للأقارب والجيران والأصدقاء" على متوسط (4.81) كحدّ أعلى؛ وهذا يدل على التوجهات الإيجابية من المواطنين نحو الآخرين من الأهل والأقارب والجيران والأصدقاء والشعور معهم في المناسبات كافة ومنها المناسبات السعيدة.

وبشكل عامّ، حصل البعد الاجتماعي على متوسط حسابي (4.27)؛ برتبة مرتفعة جداً؛ **وتعزو الباحثة** ذلك إلى الاهتمام الكبير من المواطنين نحو غيرهم ومشاطرتهم الأفراح والأتراح، ويحترمون فئات المجتمع كافة على اختلافاتهم الدينية أو السياسية أو المناطقية، ويشعرون بالتضامن مع الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، ويعملون على زيارة المرضى والتضامن معهم، وعلاقتهم مع المجتمع تتسم بالتكاتف الاجتماعي. وترى الباحثة أن الانسان بطبعه اجتماعي وبما أنه جزء من المجتمع فهو يسعى إلى المشاركة في الأفراح والاتراح ويعمل بمبدأ عدم التخلي عن مجتمعه ومحيطه.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات البعد الانتمائي ما بين (2.45) للفقرة "أشارك في اللجان المجتمعية في مكان سكني" كحدّ أدنى؛ وهذا يدلل على ضعف المشاركة في اللجان المجتمعية، فيما حصلت الفقرة على متوسط (4.81) "أشعر بانتماء عالٍ لوطني" كحدّ أعلى؛ مما يدلل على الانتماء العالي للوطن.

وبشكل عامّ، حصل البعد الانتمائي على متوسط حسابي (3.83)؛ برتبة مرتفعة؛ **وتعزو الباحثة** إلى أن هذا دلالة على الانتماء الكبير لدى المواطنين، فهم يبادرون للمشاركة في الأنشطة المجتمعية مثل الاحتفالات أو الاجتماعات العامة والأعمال التطوعية في المجتمع مثل تنظيف الشوارع وغيرها، وضرورة احترام قيمة العمل الجماعي في المجتمع، والشعور بالانتماء

لمحيطهم الاجتماعي "اسرة/ جيران/ أصدقاء"، وهم يرون أن الأملاك العامة مثل الحدائق والشوارع والارصفة يجب المحافظة عليها وعلى نظافتها.
من وجهة نظر الباحثة فإن ذلك يعود إلى عمق الانتماء لدى المواطن والايمان بقضيته الأولى القضية الفلسطينية وتشبثه بالأرض حيث أنه كلما زادت المعاناة زاد الولاء والانتماء وممارسة كل ما يعمق جذوره وعدم قدرته على الانسلاخ عن واقعه أينما كان.

- وبشكل عام تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لمجال المواطنة وأبعاده بين (3.83) للبعد "الانتمائي" كحدّ أدنى؛ أي أن أقل بعد من الأبعاد هو البعد الانتمائي لتباين انتماء المواطنين للجان المجتمعية وصولاً لانتمائهم للوطن، فيما حصل البعد "الاجتماعي" على متوسط و(4.27) كحدّ أعلى لمشاركة المواطنين مع غيرهم من الأهل والأقارب والأصدقاء الخدمات والمناسبات المختلفة.

وبشكل عامّ، حصل مجال المواطنة على متوسط حسابي (4.08)؛ برتبة مرتفعة؛ **وترى الباحثة** بأن ذلك دلالة على وضوح مفهوم المواطنة لدى المواطنين ومعرفتهم لواجباتهم وحقوقهم.

نتائج الإجابة على السؤال الثاني، ونصّه: "ما مدى توفر أبعاد المساءلة المجتمعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية) في وزارة التنمية الاجتماعية؟"

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات بعد المشاركة المجتمعية ما بين (2.05) للفقرة "أشارك في وضع المعايير للمشاريع والخطط في وزارة التنمية الاجتماعية" كحدّ أدنى؛ أي أن وزارة التنمية الاجتماعية تقوم بإعداد الخطط والمشاريع دون مشاركة المواطنين والمؤسسات المجتمعية في هذه العملية، فيما حصلت الفقرة "تعد المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية حق للمواطن" على متوسط (4.15) كحدّ أعلى؛ حيث يعتبر المواطنين أن مشاركتهم في بعض فعاليات وزارة التنمية الاجتماعية هي حق من حقوقهم وليست مبادرة من وزارة التنمية المجتمعية.

وبشكل عامّ، حصل بعد المشاركة المجتمعية على متوسط حسابي (3.01)؛ برتبة متوسطة؛ **وتعزو الباحثة** ذلك أنه دلالة على واقع المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية المجتمعية والحاجة إلى تفعيلها بشكل أكبر، فيجب على المواطنين المشاركة بشكل أكثر فاعلية مع وزارة التنمية الاجتماعية، وضرورة تحفيز وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين على تقديم المقترحات وإبداء الرأي، وأهمية تبني وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، وسماح وزارة التنمية الاجتماعية للمواطنين المشاركة في اجتماعاتها، كما تمكن

المشاركة المجتمعية المواطنين من تحديد الأولويات لوزارة التنمية الاجتماعية. كما وتعزو الباحثة ذلك إلى استبعاد وزارة التنمية الاجتماعية للمواطنين وعدم اشراكهم بشكل كبير في صياغة سياسات وقرارات ومعايير وخطط الوزارة_ التي تمسهم _ إذ إن المواطن هو الأقدر على عكس الصورة الحقيقية والواقعية وتلمس احتياجاته لتكون الخطط أكثر واقعية وقدرة على التحقيق.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات بعد الشفافية ما بين (2.29) للفقرة "أستطيع وبسهولة الاطلاع على خطط وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية" كحدّ أدنى؛ أي أنه من الصعب الوصول إلى خطط وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية من قبل المستفيدين من كبار السن لعدم معرفتهم باستخدام الانترنت أو عدم توفرها كنشرات أو وثائق توزع للمواطنين، فيما حصلت الفقرة "يوجد صفحة الكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية تقوم بنشر خططها وسياساتها وانجازاتها" على متوسط و(3.12) كحدّ أعلى؛ وهذا دلالة على وجود صفحة إلكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية ويتم نشر الخطط والسياسات عليها ولكن لا يستطيع المواطن التعامل معها بسهولة.

وبشكل عامّ، حصل مجال الشفافية على متوسط حسابي (2.94)؛ برتبة متوسطة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن فرص الحصول على الخدمات قد لا تكون متاحة بشكل شفاف لجميع المواطنين، خاصة أن الفئات المستهدفة من خدمات وزارة التنمية بغالبيتها من الفئات الفقيرة والمهمشة والأقل حظا، وضرورة تعزيز وزارة التنمية الاجتماعية للرضى المجتمعي من خلال تعزيز الشفافية، والتزام الوزارة بمبدأ الشفافية في عملها. تستهدف وزارة التنمية الاجتماعية العائلات المستحقة للخدمة وفق معايير واضحة ومعلنة، والإعلان عن الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية بطرق متعددة للوصول لأكبر شريحة من المواطنين. وتفسر الباحثة ذلك لعدم إعلان وزارة التنمية الاجتماع عن المعايير التي تعتمد عليها في تقديم خدماتها للمواطنين، إذ من حق المواطن الاطلاع على هذه المعايير لضمان مبدأ الشفافية والنزاهة، وبناء جسور الثقة بين المواطن ووزارة التنمية الاجتماعية.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات بعد الرقابة المجتمعية ما بين (2.77) للفقرة "تشجع وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين الرقابة على أدائها" كحدّ أدنى؛ أي أن وزارة التنمية الاجتماعية بحاجة إلى تعزيز وتشجيع المواطنين على الرقابة على أداء الوزارة بشكل أكبر، فيما حصلت الفقرة "يوجد دائرة للشكاوى في وزارة التنمية الاجتماعية تستقبل شكاوى

المواطنين وتظلماتهم" متوسط (3.45) كحدّ أعلى؛ وذلك لوجود دائرة للشكاوى في كافة الوزارات ومنها وزارة التنمية الاجتماعية حيث تقوم هذه الدائرة باستقبال شكاوى المواطنين وتظلماتهم.

وبشكل عامّ، حصل بعد الرقابة المجتمعية على متوسط حسابي (3.09)؛ برتبة متوسطة؛ فمن الضروري تعاطي المواطنون مع دائرة الشكاوى بسلاسة واهتمام، وضرورة تبني وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من الرقابة، وقيام الوزارة بالإجراءات اللازمة للكشف عن التجاوزات، وتعامل الوزارة وفق الأصول عند تقديم شكوى، وضرورة مساهمة الرقابة المجتمعية في تعزيز الثقة بين المواطن ووزارة التنمية الاجتماعية. **وتفسر الباحثة** ذلك الى ان وجود دائرة للشكاوى لا يعني بالضرورة الى فاعلية الرقابة المجتمعية، حيث عبر المواطنين المبحوثين عن عدم الجدوى من تقديم الشكاوى.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات بعد الاستجابة المجتمعية ما بين (1.93) للفقرة "المخصص أو الخدمة التي أحصل عليها تفي باحتياجاتي" و (2.04)"أشعر بأن الخدمة التي أحصل عليها تتحسن باستمرار " كحدّ أدنى؛ أي أن المخصصات والخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية لا تفي باحتياجات المواطن فمن الضروري ان تتناسب المخصصات والخدمات المقدمة للمواطن مع احتياجاته وأن تتحسن باستمرار ، فيما حصلت الفقرة "لا أحتاج الى وساطة لأحصل على المخصص أو الخدمة" على متوسط حسابي (3.24) كحدّ أعلى؛ كون المواطن لا يحتاج الى وساطة لحصوله على الخدمة المقدمة من وزارة التنمية الاجتماعية، ففي حال ادرج اسم المواطن كمستفيد من وزارة التنمية الاجتماعية فإنه لا يحتاج الى وساطة لحصوله على المخصص أو الخدمة.
وبشكل عامّ، حصل بعد الاستجابة المجتمعية على متوسط حسابي (2.61)؛ برتبة متوسطة. تعزز وزارة التنمية الاجتماعية الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين، وتقدم الوزارة الخدمة للمواطنين بشكل منتظم وكذلك توفر برامج وخدمات مستجيبة لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واستجابة عاجلة للحالات الطارئة التي تواجه المواطنين، ويشعر المواطن بأن الخدمة التي يحصل عليها تتحسن باستمرار.

وتعزو الباحثة ذلك الى عدم تناسب المخصصات المالية التي يحصل عليها المواطن مع المستوى المعيشي في فلسطين ناهيك عن عدم انتظام وزارة التنمية الاجتماعية في دفع المخصصات المالية للأسر المستفيدة وفق جدول زمني محدد مما يجعل من الأسر المستفيدة تعيش فترة انتظار طويلة

تجاوزت مدة الثمانية شهور، وهذا التقصير يعمق من الفجوة بين المواطن ووزارة التنمية الاجتماعية ويدل على أن المواطن لم يحتل الأولوية في جدول أعمالها. كما وانه من المحتّم على وزارة التنمية الاجتماعية أن تعمل على تسليط الضوء أكثر نحو قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وتكثيف البرامج التي تستجيب لقضاياهم، وتلمس احتياجات المسنين والايتام والحالات الطارئة وتنفيذ برامج إضافية في هذا الجانب كون وزارة التنمية الاجتماعية السند الذي يتكئ عليه كثير من المهمشين.

- تراوحت قيمة المتوسطات الحسابية لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده ما بين (2.61) للبعد "الاستجابة المجتمعية" كحدّ أدنى حيث إن المواطنين لديهم استجابة للعمل المجتمعي، فيما حصل بعد "الرقابة المجتمعية" على متوسط (3.09) كحدّ أعلى؛ فالمواطن يعلم بإمكانية الرقابة المجتمعية

وبشكل عامّ، حصل مجال المساءلة المجتمعية على متوسط حسابي (2.09)؛ برتبة متوسطة، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى احتمالية عدم معرفة المواطنين إمكانية قيامهم بالمساءلة المجتمعية أو مدى مشاركتهم فيها.

نتائج الإجابة عن السؤال الثالث، ونصّه: "هل توجَد علاقة بين المواطنة والمساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَت الفرضية الآتية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المواطنة والمساءلة المجتمعية وأبعادها في وزارة التنمية المجتمعية.

- أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المواطنة، والمساءلة المجتمعية ومجالاتها الفرعية (المشاركة المجتمعية، الشفافية، الرقابة المجتمعية، الاستجابة المجتمعية)، وهذه العلاقة هي علاقة إيجابية ما بين المتوسطة والضعيفة بينهم، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.279)، و(0.415)؛ **ومن وجهة نظر الباحثة** فإن تَوَفُر مجال المواطنة وأبعاده (القانونية، الاجتماعية، الانتمائية) لا يعني بالضرورة المساءلة المجتمعية بشكل قوي، فقد تكون المواطنة عالية، ولكن المساءلة المجتمعية موجودة، ولكن بشكل أقل. كما تعزو الباحثة ذلك إلى عدم فهم المواطنين لحقهم في المساءلة المجتمعية كمتطلب من متطلبات المواطنة الصالحة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، ونصّه: "هل هناك فروق في توفر أبعاد المواطنة تُعزى للمتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعمر؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَت الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير الجنس.

- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير الجنس لمجال المواطنة وأبعاده (القانونية، والاجتماعية، والانتمائية)؛ ولصالح الذكور في هذه الأبعاد والمجالات، **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن متوسطات الذكور أعلى من متوسطات الإناث، إذ أن الذكور أكثر مشاركة في الجوانب الوطنية وتحملاً للهم الوطني ومقارعة الاحتلال ميدانياً، رغم مشاركة العنصر النسوي الفعال الذي لا يمكن انكاره في جميع الميادين النضالية والوطنية، مما يجعل من الذكور أكثر معرفة وتعمق في الجوانب القانونية والاجتماعية و الانتمائية للمواطنة.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير مكان السكن.

- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير مكان السكن، لمجال المواطنة والبعد (الانتمائي)، وهذه الفروق في البعد الانتمائي بين المخيم وكلاً من المدينة والقرية لصالح المخيم، وكذلك الحال لبعد المواطنة؛ **وتعزو الباحثة** ذلك إلى ارتباط المواطنة لدى سكان المخيم بالعودة للوطن وإلى مدنهم وقراهم التي هجروا منها، كما أن البيئة المحيطة بهم متشابهة من حيث الخدمات المقدمة لهم وحقوقهم وواجباتهم.

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، لمجال المواطنة وأبعاده (القانوني، والاجتماعي)، وهذه الفروق في المواطنة وأبعادها لصالح المؤهلات الأعلى **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن ذو المؤهلات الأعلى لديهم معرفة أكثر من ذو المؤهلات الأدنى بحقوقهم وواجباتهم في الأبعاد المختلفة، باستثناء البعد الانتمائي لصالح المؤهل الأدنى مما يعني ارتفاع درجة انتماء المواطنين الأدنى مؤهل علمي و الذي تفسره الباحثة بأن المواطن بفطرته منتمٍ لوطنه وواقعه بغض النظر عن المؤهل العلمي كما هو موضح أدناه:

- ✓ **البعد القانوني:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح هذين المؤهلين، وبين (الثانوية العامة أو أقل) و (الدبلوم) لصالح (الدبلوم) لأن حملة الشهادات العلمية العليا أكثر إلماماً بالنقاط القانونية وما يتعلق بالحقوق والواجبات من حملة الشهادات الأدنى.
- ✓ **البعد الاجتماعي:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (الماجستير فأعلى) لصالح هذين المؤهلين، وبين (الدبلوم) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الماجستير فأعلى)، وبين (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الماجستير فأعلى) وهذا ينم عن أنه كلما كانت الدرجة العلمية أعلى ازدادت درجة الوعي للجانب الاجتماعي من احترام لكافة فئات المجتمع والتضامن والتكاتف الاجتماعي.

- ✓ **البعد الانتمائي:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (البكالوريوس) و (الماجستير فأعلى) لصالح (الثانوية العامة أو أقل) وهذا يعني أن الانتماء لا يقاس بالدرجات العلمية ولا يحتاج إلى شهادات عليا وانما هو متجذر في المواطن وان كان أقل درجة علمية.

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المواطنة تُعزى لمتغير العمر.

- أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير العمر، لمجال المواطنة وأبعاده (القانوني، والاجتماعي، والانتمائي)؛ حيث إن الفروق في المواطنة وأبعادها تبعاً لمتغير العمر ولصالح الفئات الأصغر؛ **وتعزو الباحثة** ذلك إلى أن الفئات الأصغر عمراً لديها معرفة أكثر وتمت توعيتها بحقوقهم وواجباتهم وأنهم أكثر اندفاعية في هذا المجال، كما هو موضح أدناه:

- ✓ **البعد القانوني:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25) حيث أن المواطنين في هذه المرحلة العمرية يكونوا ما بين الثانوية العامة والمرحلة الجامعية أو بداية حياتهم الوظيفية مما يجعل من الضرورة لهم الاطلاع ومعرفة الحقوق والواجبات وكل ما يتعلق في البنود القانونية وما يترتب على عدم الالتزام بالقانون وهذا ما يجعل الفئة العمرية الأصغر أكثر معرفة بالبعد القانوني.
- ✓ **البعد الانتمائي:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35) مما يؤكد على عمق الانتماء والولاء والتشوق لكل ما يصب في جانب الانتماء للوطن لدى المواطن الأصغر عمراً الذي تكون مسؤولياته الأسرية و الاجتماعية اقل من المواطنين الأكبر عمراً الذين انخرطوا في هموم الحياة وأسرهم وأعمالهم و السعي لكسب أرزاقهم ، وهذا ما يجعل المواطن الأصغر عمراً أكثر اهتماماً وتفرغاً لقضايا الانتماء وتوابعها.
- ✓ **المواطنة:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35) حيث إن المواطن في المراحل العمرية الأصغر يكون أكثر تفرغاً واهتماماً بقضايا المواطنة وأكثر حباً للانشغال بما يتعلق بالوطن ورغبة في اكتساب الثقافة والتوعية والانخراط في الجوانب الوطنية والانتمائية وتشكل ميوله وتوجهاته الوطنية مما

يجعله أكثر معرفة فيما يتعلق بالمواطنة وبنودها من حقوق وواجبات واعمال تطوعية ولجان مجتمعية.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع، ونصّه: "هل هناك فروق في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى للمتغيرات: الجنس، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعمر؟"

وللإجابة عن هذا السؤال، فُحِصَتِ الفرضيات الآتية:

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير الجنس.

- أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير الجنس لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (الشفافية، والاستجابة المجتمعية)؛ ولصالح الذكور في هذه الأبعاد والمجالات **وتعزو الباحثة** ذلك الى أن متوسطات الذكور أعلى من متوسطات الإناث، وان الذكور لديهم اطلاع على ممارسات الشفافية بشكل عام وقدرة على عكسها على شفافية واستجابة وزارة التنمية الاجتماعية لاحتياجات ومتطلبات المواطنين وذوي الإعاقة و الأيتام و المستفيدين من وزارة التنمية الاجتماعية، مع العلم أن كلاً من الذكور والإناث تتوفر لديهم المساءلة المجتمعية ضمن الإجراءات والامتيازات نفسها.

الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير مكان السكن.

- أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير مكان السكن. **وتعزو الباحثة** ذلك الى أن عمل وزارة التنمية الاجتماعية لا يختلف تبعاً لمكان سكن الفئة المستهدفة حيث أن اركان المساءلة المجتمعية هي ذاتها لجميع المستفيدين بمعزل عن مكان السكن لذا لم يكن هناك فروقات.

الفرضية السابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (المشاركة المجتمعية، والشفافية، الرقابة المجتمعية، والاستجابة المجتمعية)، وهذه الفروق في المساءلة المجتمعية وأبعادها لصالح المؤهلات الأعلى **وتعزو الباحثة** ذلك الى إن ذو المؤهل العلمي الأعلى لديه معرفة أكثر واطلاع أوسع فيما

يتعلق بالمساءلة وأبعادها من ذو المؤهل العلمي الأدنى بحقوقه وواجباته في الأبعاد المختلفة، كما هو موضح أدناه:

- ✓ **بعد المشاركة المجتمعية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين، أي أن المواطن ذا المؤهل العلمي الأعلى أكثر وعياً ومعرفة بحقه وحق الاشخاص ذوي الاعاقة في المشاركة في وضع معايير وخطط وزارة التنمية الاجتماعية وتحديد أولوياتهم وفق احتياجاتهم، والمشاركة المجتمعية حق غير قابل للنقاش.
- ✓ **بعد الشفافية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين، حيث أن المواطن ذا المؤهل العلمي الأعلى أكثر اطلاعاً على خطط وسياسات وانجازات وزارة التنمية الاجتماعية والمعايير المتبعة عند تقديم الخدمة للمواطنين.
- ✓ **بعد الرقابة المجتمعية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) و (البكالوريوس) لصالح (البكالوريوس)، وهذا يؤكد على ان المواطن ذا المؤهل العلمي الأعلى أكثر معرفة في حقه في الرقابة على إجراءات وزارة التنمية الاجتماعية وحقه في تقديم الشكاوى ومتابعتها كونه جزءاً مهماً من المجتمع يمارس حقه في الرقابة المجتمعية.
- ✓ **المساءلة المجتمعية:** بين (الثانوية العامة أو أقل) وكلاً من (الدبلوم) و (البكالوريوس) لصالح هذين المؤهلين. وبما أن المواطن ذو المؤهل العلمي الأعلى أكثر دراية ومعرفة فيما يتعلق ببنود الشفافية والمشاركة المجتمعية والرقابة المجتمعية فإن هذا لا بد أن ينعكس على المساءلة المجتمعية ككل ليكون بذلك المواطن ذو المؤهل العلمي الأعلى أكثر اطلاعاً في المساءلة المجتمعية عند مقارنته بأصحاب المؤهل العلمي الأقل.

الفرضية الثامنة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في توفر أبعاد المساءلة المجتمعية تُعزى لمتغير العمر.

- أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثين تُعزى لمتغير العمر، لمجال المساءلة المجتمعية وأبعاده (المشاركة المجتمعية، والشفافية، والرقابة المجتمعية، والاستجابة المجتمعية)، وهذه الفروق في المساءلة المجتمعية وأبعادها تبعاً لمتغير العمر **وتعزو الباحثة** أن الفئات الأصغر عمراً لديها معرفة أكثر في حقها في ممارسة المساءلة المجتمعية، بالإضافة الى انه تمت توعيتها بحقوقهم وواجباتهم وانها تمارس المساءلة على أرض الواقع في جوانب معينة كالمشاركة في الاعمال التطوعية واللجان المجتمعية في مناطق سكناهم، كما هو موضح أدناه:

- ✓ **بعد المشاركة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25). أي أن المواطنين الأصغر عمراً لديهم أكثر مشاركة في الاعمال التطوعية واللجان الشعبية والمجتمعية في مناطق سكناهم من منطلق حقهم في المشاركة المجتمعية مقارنة بالمواطنين الأكبر عمراً الذين تكون مشاركتهم أقل بسبب ظروف صحية أو انشغالهم بأعمالهم وحياتهم الأسرية.
- ✓ **بعد الشفافية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئتين (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35). حيث يكون المواطنين الأصغر عمراً أكثر حرصاً على تتبع الخطط والسياسات والنتائج المترتبة عليها ليكونوا بذلك مطلعين على المعايير لتحقيق مبدأ الشفافية لدى وزارة التنمية الاجتماعية، كما وتختلف أولوياتهم مقارنة بغيرهم من الأكبر عمراً.
- ✓ **بعد الرقابة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25). وهذا يؤكد على أن المواطنين الأصغر عمراً يتشبثون في حقهم في الرقابة على الخدمة التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية والبحث عن التجاوزات وتقديم الشكاوى ومتابعتها كونهم جزء مهم من المجتمع الذي يتلقى الخدمات من وزارة التنمية الاجتماعية ومن حقه أن يمارس الرقابة المجتمعية على أداءها.
- ✓ **بعد الاستجابة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئة (36–49) لصالح الفئة (26–35). أي ان المواطنين الأصغر عمراً أكثر اطلاعاً على الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية وأنه من حقهم أن تلبي وتستجيب وزارة التنمية الاجتماعية لاحتياجاتهم وأولوياتهم ولديهم معرفة بأن الهدف الأساسي من وجود وزارة التنمية الاجتماعية هو تقديم الخدمة للمواطنين والاستجابة لجميع فئات المجتمع وفق أولويات كل فئة، وعلى سبيل المثال تختلف أولويات الأشخاص ذوي الإعاقة عن الأيتام وإن اختلفت الأولويات إلا أن الانتظام في تقديم الخدمة هو حق للمواطن وواجب على وزارة التنمية الاجتماعية.
- ✓ **المساءلة المجتمعية:** بين الفئة العمرية (18–25) وكلاً من الفئات (26–35) و (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة العمرية (18–25)، وبين الفئة (26–35) والفئتين (36–49) و (من 50 فما فوق) لصالح الفئة (26–35). إذ إن ما ينطبق على بنود المساءلة المجتمعية ينعكس تماماً على المساءلة المجتمعية ليكون بذلك المواطنين الأصغر عمراً ذوي معرفة

وفهم عام لحقهم في المشاركة والرقابة المجتمعية وتحقيق العدالة والشفافية والمعايير المعلنة وأن تستجيب وزارة التنمية الاجتماعية لاحتياجات ومتطلبات المواطنين المستفيدين منها.

ا

لفرضية التاسعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية وأبعادها

•أشارت النتائج إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا التأثير من البعدين: القانوني، والانتمائي، في حين لا يوجد تأثير للبعد الاجتماعي، كما هو موضح في معادلة الانحدار أدناه:

المساءلة المجتمعية = (0.296) البعد القانوني + (0.350) البعد الانتمائي

يتضح من المعادلة السابقة أن أعلى أبعاد المواطنة تأثيراً هو البعد الانتمائي حيث كانت نسبته (0.350)، يليه البعد القانوني بنسبة (0.296)، في حين لا يوجد أي تأثير للبعد الاجتماعي؛ **وتعزو الباحثة** ذلك لوجود تأثير كبير للبعدين الانتمائي والقانوني بسبب وجودهما القوي ووجود مسوغات لهما، انتمائي: كالانتماء للوطن والاسرة والمحيط الاجتماعي، وقانونية كالالتزام بالقوانين والتشريعات والضرائب، في حين لا يوجد مثل هذا التأثير للبعد الاجتماعي.

5.3 التوصيات

توصلت الباحثة الى مجموعة من التوصيات:

1. تعزيز المواطنة من خلال جملة إجراءات على المستوى الوطني والمجتمعي وتكريس أبعاد المواطنة (القانوني، الانتمائي، الاجتماعي) لدى المواطنين نظراً لأهميتها في خلق المواطنة الصالحة والتي تعزز من المساءلة المجتمعية.
2. ضرورة تعزيز المساءلة المجتمعية لدى كل من وزارة التنمية الاجتماعية والمواطنين، كونها رافعة للحوكمة وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
3. ضرورة تعزيز الشفافية لدى وزارة التنمية الاجتماعية إنفاذاً لأجندة السياسات الوطنية وتوجهات وزارة التنمية الاجتماعية الواردة في خطتها الاستراتيجية كونها متطلباً من متطلبات الحوكمة.

4. تعزيز الاستجابة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية كونها ركيزة من ركائز المساءلة الاجتماعية ولضرورتها في الاستجابة لمتطلبات الفئات المستفيدة من خدمات الوزارة وهي الفئات الفقيرة والمهمشة (النساء، الأطفال، المسنين، ذوي الإعاقة).
5. ضرورة ان تمارس الفئات المستفيدة من وزارة التنمية الاجتماعية لدورها في الرقابة المجتمعية من أجل تحسين خدمات الوزارة.
6. ضرورة مشاركة الفئات المستفيدة في خطط وبرامج وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية كونها ركناً رئيساً من أركان المساءلة المجتمعية ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة.

5.4 المقترحات المستقبلية

ولعل الباحثة هنا توصي بإجراء دراسات مستقبلية أكثر تخصصية تمس احتياجات المواطنين والأسر المستفيدة من وزارة التنمية الاجتماعية في المجالات الآتية:

- مدى توفر العدالة في توزيع المخصصات المالية للأسر المستفيدة من وزارة التنمية الاجتماعية.
- مدى استجابة وزارة التنمية الاجتماعية لاحتياجات الأسر المستفيدة.
- دراسة حول توفر المساعدات اللازمة والمناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ا

لمصادر والمراجع العربية والاجنبية:

أولاً: المراجع العربية

1. القرآن الكريم، سورة إبراهيم، الآية رقم (7).
2. إبراهيم، الخال. (2021). " قراءة في مفهوم المواطنة في التشريع الجزائري". مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية:2(3): 5-17.
3. إبراهيم، فاطمة. (2016)."العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. أبو حامد، ياسر نمر محمد. (2017)." مستوى قيم المواطنة لدى ضباط جهاز الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية"، بحث غير منشور، جامعة الاستقلال.
5. أبو شمالة، أبراهيم. (2020). المشاركة المجتمعية وعلاقتها بالريادة الاستراتيجية في البلديات الكبرى بمحافظة غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
6. أبو شيحة، مها. (2021). "إدارة أزمات النفايات الطبية في ضوء التثقيف الصحي وعلاقته بالمشاركة المجتمعية من وجهة نظر العاملين في اتحاد لجان العمل الصحي في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
7. أحمد، أحمد. (2017). "انعكاس الخطاب القيمي على تعزيز المواطنة في مسرح الطفل". مجلة كلية التربية (جامعة عين شمس): (41): 51-110.
8. إدغيش، غادة. (2018). "مفاهيم المواطنة المتضمنة في مناهج التنشئة الاجتماعية في المرحلة الأساسية الدنيا في فلسطين ومقترحات التطوير"، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة الأزهر، غزة.
9. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2016). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله-فلسطين.
10. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2019). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد. رام الله -فلسطين.
11. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2019). تقرير الإنجازات السنوي. رام الله - فلسطين.

12. بدر، زاهدة. 2019. "دور الإعلام الرسمي في تعزيز قيم المواطنة: تلفزيون فلسطين نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
13. البكري، ابتهاج عبد الحكيم داري. (2016)."المساءلة المجتمعية للمدارس في محافظة رام الله والبيرة من وجهات نظر مديريها وأولياء الأمور فيها". رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
14. بلاط، شريفة. (2020). " تأثير المتغيرات الدولية في مبدأ المواطنة في الدول العربية/الكويت أنموذجاً". مجلة العلوم السياسية: (60) :153-190.
15. بلخير، آسيا. (2017). "المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير". مجلة العلوم الانسانية: 1(8): 12-27.
16. بلهادي، جلول. (2018). "المواطنة الفاعلة كآلية لتحقيق الحكم الرشيد في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بوضياف، المسيلة، الجزائر.
17. بن دوبه، شريف الدين. (2019) المواطنة: مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية. العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية. بيروت. لبنان.
18. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، 2005، المساءلة الاجتماعية داخل القطاع العام، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
19. بوسعيد، فايزة. (2017)."المواطنة وبناء البعد الهوياتي للدولة". رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي.
20. بول ميهيليديس، وبنجامين تيفينين. (2013)." التربية الاعلامية: كفاءات أساسية للمواطنة الفاعلة في ديمقراطية تشاركية". جامعة إيمرسون-بوسطن، جامعة بريغهام يونغ-يوتا. الولايات المتحدة الأمريكية.
21. التقرير الإحصائي السنوي 2017، 2018، وزارة التنمية الاجتماعية، فلسطين.
22. جرار، طارق. (2017). "دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة "السلطة الوطنية الفلسطينية نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
23. الجسيم، محمد. (2016). " المساءلة المجتمعية في سورية". بحث استطلاعي. مركز المجتمع المدني والديمقراطية.

24. جلامنة، حذيفة. (2016)."تقييم محتوى مقررات التربية المدنية واللغة العربية والتربية الاسلامية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين في ضوء أسس المواطنة". رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.
25. الجمعي، حجام وعبد الرزاق. (2018). " ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري". مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع: (8): 64-78.
26. حبيخ، وليد وسلامة. (2019)."درجة فاعلية وحدة جودة التعليم والمساءلة في وزارة التربية والتعليم من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن". مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية:28(4):495-516.
27. الحجيلي، سلامة. (2018). "التأصيل الشرعي لمفهوم الوحدة والمواطنة من منظور إسلامي". المجلة العلمية:34(3): 166-198.
28. الحربي، قاسم وسويلم. (2017). "تنمية المواطنة لدى طلبة الجامعات السعودية (جامعة جازان أنموذجاً)". مجلة كلية التربية (جامعة الأزهر): 176.
29. حسن علي، مرح. (2016). "الرقابة الإدارية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى مديري المدارس الحكومية الأساسية في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهات نظر المديرين أنفسهم"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
30. حسن، رجب وعبد الله. (2018). " تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية". (المجلة العلمية لكلية التربية-جامعة أسيوط): 34(12): 163-251.
31. الحصري، طارق (2019). "الجهاز الإداري للدولة في مصر: المفهوم، التحديات، ورؤية التطوير"، المركز العربي للدراسات الاقتصادية، جمهورية مصر العربية.
32. الحنيطي، محمد. (2018). "درجة توفر قيم المواطنة لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية في محافظة العاصمة(عمان) وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم". رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط، عمان ، الأردن.
33. خطيب، محمد بن شحات. (2020). "دور الجامعات في ترسيخ وتعزيز قيم الانتماء والمواطنة لدى طلبتها في ضوء التغيرات الثقافية ومستجدات العصر". المجلة العربية للنشر العلمي (20): 149-168.
34. دليل أدوات المساءلة المجتمعية في فلسطين، اللجنة الوطنية للمساءلة المجتمعية، (2016). وزارة الحكم المحلي، فلسطين.

35. رفاعي، صفاء. (2019). "دور المشاركة الشعبية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري". مجلة الآداب والعلوم الإنسانية: 89 (2). 503-549.
36. الزبيدي، رحيم وحسين. (2017). "ثقافة المواطنة والانتماء للوطن بين الأجيال". مجلة القادسية للعلوم الإنسانية:22(2/2019م).401–422.
37. زهيرة، غالمي. (2019). " دور المساءلة الاجتماعية في تحقيق شفافية الموازنة العامة للدول مع الاشارة الى الجزائر". المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية:11(4): 134–149.
38. زيادة، إكرام، (2016). "المواطنة في الفكر السياسي: دراسة نظرية وتطبيقية حالة الاقباط في مصر"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة.
39. سالم، وليد. (2018). "المواطنة والسلم الأهلي في القدس الشرقية". دراسة. ACTللدراسات و الوسائل البديلة لحل النزاعات، القدس.
40. سيف الدين، عبد الله مصطفى. (2017). "المواطنة والسلطة: أداء لواجب واستيفاء لحق". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية–سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية:39(3): 55–74.
41. شاهر، شاهر. (2017). دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة. ط1.المركز الديمقراطي العربي للنشر. برلين. ألمانيا.
42. شنتير، محمد. (2019). "المساءلة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة: المفهوم والحاجة الى التطبيق". مجلة الدراسات المستدامة:1: (4): 11–28.
43. الطراونة، رشا والعضايلة. (2010). " أثر تطبيق الشفافية على مستوى المساءلة الإدارية في الوزارات الأردنية". المجلة الأردنية في إدارة الأعمال: 6 (1): 68.
44. عبد الرازق، كريم. (2020). "أمين الشكاوى المحلي: آلية مؤسسية للمساءلة المجتمعية للإدارة المحلية". مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية:57(3): 245–274.
45. عبد الفتاح، كريمة. (2018). "دور المشاركة المجتمعية في دعم العملية التعليمية بمحافظة الفيوم". مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية:11(3).
46. عبيس، منذر. (2017). "تعزيز مفهوم المواطنة من وجهة نظر الصحفيين العراقيين"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
47. عراب، بن مسلي. (2019). "التغطية الإعلامية للمواضيع الرياضية في الصحافة المكتوبة وعلاقتها بقيم المواطنة من وجهة نظر طلبة علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية". رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف–المسيلة.

48. عطا الله، زاهر. (2016). "دور الرقابة البرلمانية في تعزيز الحكم الرشيد: دراسة تطبيقية على المجلس التشريعي الفلسطيني 2008–2013م". رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
49. العطار، محمد محمود. (2019). دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لدى الأطفال في المجتمع الفلسطيني". مجلة تسامح:64. 79–99.
50. العمور، سليم. (2021)."دور المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية المستدامة في مدينة خان يونس (دراسة حالة بلدية خان يونس)"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
51. العنزي، وآخرون. (2017). " أثر المنصات الإلكترونية المدرسية في تعزيز قيم المواطنة لطالبات المرحلة الثانوية السعودية". المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح والتعليم الالكتروني: 7 (13):21–36.
52. عواد، إحسان. (2016). "دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز آليات المساءلة المجتمعية في الحكم المحلي–قلم الجمهور"، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة.
53. غدائفي، هند وغضبان. (2018). "دور مؤسسات المجتمع في ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الجزائري". مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع: (7).290–303.
54. الغول، نبيل. (2018). "دور المشاركة المجتمعية في تحقيق الخطط الاستراتيجية بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني". بحث غير منشور. جامعة الازهر، غزة.
55. القرني، محمد. (2018). "واقع تطبيق قادة مدارس التعليم العام للمساءلة الإدارية بمحافظة بلقرن بالمملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية". مجلة كلية التربية (جامعة الازهر):37(180): 467–515.
56. قشمر، وآخرون. (2020). "المساءلة المجتمعية على أداء الحكومة خلال جائحة فيروس كورونا(COVID–19) من وجهة نظر أفراد المجتمع، فلسطين والأردن نموذجاً". مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية:2(1): 27–41.
57. القولاغاصي، محمد. (2020). "مفهوم المواطنة في الثقافة السياسية العربية حركة الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، فلسطين.
58. الكفارنة، عبير. (2016)."المساءلة الاجتماعية وأثرها على شفافية الموازنة العامة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
59. متابعة الدعم الدولي، (2017)، دور آليات الشكاوى في المساءلة، رام الله، فلسطين.

60. مراحي، عبد الكريم. (2021). "الانتخابات ورهانات قيم المواطنة/ دراسة ميدانية على عينة من مواطني مدينة سعيدة". مجلة الدراسات الحقوقية: 8(2): 60–87.
61. مراد، حنان. (2017). " مكانة المواطن والمواطنة في المدن"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خضير –بسكرة–.
62. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. (2015). دليل المساءلة الاجتماعية.
63. منتدى شارك الشبابي (2014). المساءلة المجتمعية والمشاركة الشبابية.
64. مؤسسة رنين. (2018). دليل المساءلة المجتمعية. اليمن.
65. موسى، موسى. (2020)." دور المبادرات المجتمعية في تنمية قيم المواطنة لدى عينة من الطلاب المعوقين حركياً بالمرحلة الثانوية". المجلة العربية لعلوم الإعاقة والموهبة: 4 (14):3.
66. هداج، العيد. (2019). "المدرسة الجزائرية وتنمية قيم المواطنة لدى التلاميذ". مجلة العلوم الاجتماعية: 16(1): 8–25.
67. وزارة التنمية الاجتماعية، استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2017 – 2022)، 2017، فلسطين.
68. وزارة التنمية الاجتماعية، موازنة المواطن 2021، فلسطين.
69. يونس، ممدوح حسن محمد. (2019). " دور الانشطة التربوية اللاصفية في تعزيز قيم المواطنة لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظات غزة وسبل تفعيلها"، بحث غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة.
70. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2364.pdf.
71. عبد الهادي، محمد، " المفهوم والحاجة إلى التطبيق .. المساءلة الاجتماعية وتحسين الخدمات العامة"، 2019، http://www.acrseg.org/41372.
72. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9_(%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Amokwandoh, Mercy, August (2018): Strengthening citizen's oversight of Water, Sanitation and Hygiene, and Integrated Water Resources Management in rural communities of Ghana, Briefing Note, Ghana
2. Bjork, C, B, & Susanti, D. (2020). Community Participation and Teacher Accountability: Improving Learning Outcomes in Remote Areas of Indonesia (No.148767, pp. 1-70). The World Bank.
3. D, Pereira, and A, Order Figueira. (2020)." Effects of citizen participation in the social accountability of budget amendments". The Journal of Legislative Studies, 27(1) 30-54.
4. Derick W. Brinkerhoff (2015). "Gauging the Effects of Social Accountability on Services, Governance, and Citizen Empowerment". Anna Wetterberg RTI International.
5. Garcia & ET. Al (2012). From traditional to cosmopolitan views on citizenship education: A new instrument for evaluation, Conference of the Children's Identity and Citizenship in Europe, Academic Network, published by CiCe, Institute for Policy Studies in Education, London Metropolitan University, p 528 – 537.
6. Ho, L. A. Martin, T, Sim, and Yap, P. (2011). Civic DisparitiesL Exploring student's perception of citizenship within Singapore's Academic Tracks. Theory and Researching Social Education, spring, 39 (2) 203-237.
7. Humphereys, M. (2011). Anew Generation of leaders for eastern Europe: Values and attitudes for active citizenship, Christian Higher Education, 10: 215-236
8. Huque, Ahmed Shafique (2011). Accountability and Governance. Strengthening extra bureaucratic mechanisms, International Journal of productivity and Performance Management, Emerald Group Publishing Limited, 60(1).
9. Jacob Nyarko & Ruth E. Teer-Tomaselli (2018) Print Media Standardization and Professionalism, Journalism Practice, 12:1, 76-93, DOI: 10.1080/17512786.2017.1279023
10. Jamshidi. E, Majdzadeh.R, Namin.M, Ardalan.A (2016). "Effectiveness of Community Participation in Earthquake Preparedness: A Study of Community Participatory Intervention in Tehran".

11. King, R., Owusu, A., & Braimah, I. (2013). Social Accountability for Local Ghana. Commonwealth Journal of Local Governance, (13/14).

12. Kovaleva, Marina. (2008), Patriotism and Citizenship as Values of Civil Society's Formation in Modern Russian. Middlesex University Occasional Papers in Education and Lifelong Learning, (2). (1) (63 – 74).

13. Lindqvist, Rafael a Sepulchre, Marie (2016): Active citizenship for persons with psychosocial disabilities in SwedenUne citoyennete active pour les personnes ayant un handicap psychosocial en Sued, UROPEAN JOURNAL OF DISABILITY RESEARCH Alter, Volume 10, Issue 2, April-June 2016, Page 124-136.

14. Maia Maziashvili & Lazbela Kowalik. (2021) ."City citizenship behavior and participation in promotion".Springer Link (https://link.springer.com/article/10.1057/s41254-020-00194-z)

15. Peters, B.G. (2010) The Politics of Bureaucracy: An Introduction to Comparative Public Administration, Routledge, London

16. Sadiqi, Z& Trigunarsyah, B.A (2016)."Framework for community participation in post-disaster housing reconstruction projects: A case of Afghanistan, Volume 35, Issue 5, Pages 900-912.

17. Sam Hickey &Sophie King. (2016), Understanding Social Accountability: Politics, Power and Building New Social Contracts. The Journal of Development Studies, (52). (8) (1225-1240).

18. Whitehorse City Council (2017). Community Engagement Themes. Council Plan and Municipal Public Health and Wellbeing Plan 2017-2021

الملاحق

ملحق (1)

Al-Quds Open University
Academic Affairs
Deanship of Graduate Studies
and Scientific Research
Ramallah - P.O. Box: 1804
Tel: 02/2976240 - 02/2956073
Fax: 02/2963738
Email - Graduate Studies: fgs@qou.edu
Email - Scientific Research: sprgs@qou.edu

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس المفتوحة
الشؤون الأكاديمية
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
رام الله – ص.ب 1804
هاتف: 02/2976240 - 02/2956073
فاكس: 02/2963738
بريد الكتروني - الدراسات العليا: fgs@qou.edu
بريد الكتروني - البحث العلمي: sprgs@qou.edu

الرقم: ع. د. ب. ع./21/ 1448

التاريخ: 2021/09/26

الموضوع: لمن يهمه الأمر

تهديكم جامعة القدس المفتوحة أطيب التحيات، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه تقوم الطالبة (سهى جمال رضوان شحاده) بإعداد رسالة ماجستير في تخصص الادارة والسياسات العامة بعنوان: (أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية/ محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً)، وعليه أمل من حضرتكم تسهيل مهمة الطالبة في توزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة، شاكرين لكم حسن تعاونكم في خدمة العلم وأهله.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

26.9.2021

أ. د. حسني عوض
عميد الدراسات العليا والبحث العلمي

نسخة:
- الملف.

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص	الرتبة الاكاديمية	مكان العمل
1	هاشم الاحمد	دكتوراه ادارة اعمال	استاذ مساعد	جامعة فلسطين التقنية خضوري/ رام الله
2	ايهاب القبج	دكتوراه ادارة اعمال	استاذ مساعد	جامعة فلسطين التقنية خضوري/ رام الله
3	سلامة سالم	دكتوراه القانون والعلوم الادارية	استاذ مشارك	مدير فرع طولكرم /جامعة القدس المفتوحة
4	ايمن صوالحة	ماجستير صحة عامة ومجتمعية	منسق مشروع نحو ارضية حماية اجتماعية شاملة ومتكاملة للأشخاص ذوي الاعاقة وكبار السن في دولة فلسطين.	برنامج الغذاء العالمي
5	شاهر عبيد	دكتواره ادارة عامة	استاذ مشارك	جامعة القدس المفتوحة
6	راتب أبو رحمة	دكتوراه الارشاد النفسي والتربوي	استاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
7	رمضان ابو صفية	دكتوراه الخدمة الاجتماعية	استاذ مساعد	جامعة القدس المفتوحة
8	رياض شريم	دكتوراه فلسفة	استاذ مساعد	جامعة الاستقلال
9	محمد صويص	دكتوراه ادارة الاعمال	استاذ مشارك	جامعة فلسطين التقنية خضوري
10	ذياب جرار	دكتوراه الادارة الاستراتيجية	استاذ	جامعة القدس المفتوحة
11	معمر شتيوي	دكتوراه في المناهج	استاذ مساعد	رئيس الهيئة الوطنية للاعتماد و الجودة.
12	بشار عنبوسي	دكتوراه الارشاد النفسي والتربوي	استاذ مساعد	وزارة التربية والتعليم
13	ايهاب شكري	دكتوراه مناهج وطرائق تدريس	استاذ مساعد	وزارة التربية و التعليم
14	عزمي ابو الحاج	دكتوراه ادارة تربوية	استاذ مشارك	جامعة القدس المفتوحة

ملحق رقم (3) الاستبانة

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية. محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.

The Effect of Citizenship on Enhancing Social Accountability in the Ministry of Social Development. Ramallah and Al-Bireh Governorate as a Model.

إعداد: سهى جمال رضوان شحادة

بإشراف: الدكتور نور طاهر الأقرع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الإدارة والسياسات العامة

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)

أيلول /2021

أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية. محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً.

عزيزي المواطن... عزيزتي المواطنة

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بتحضير رسالة الماجستير في تخصص الإدارة والسياسات العامة بعنوان "أثر المواطنة على تعزيز المساءلة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية/ محافظة رام الله والبيرة أنموذجاً"، ولتحقيق أهداف الرسالة يرجى من حضرتكم التعاون مع الباحثة والإجابة عن الأسئلة التالية بعناية ووضوح، وتجدر الإشارة إلى أن كافة المعلومات المطروحة ستستخدم للأغراض العلمية فقط، مع الحفاظ على سريتها، شاكرين لكم حسن تعاونكم ولكم منا كل الاحترام.

القسم الأول: المعلومات الشخصية:

ضع إشارة(x) في المربع الذي ينطبق على حالتك:

الجنس ☐ ذكر ☐ أنثى

مكان السكن ☐ مخيم ☐ قرية ☐ مدينة

المؤهل العلمي ☐ الثانوية العامة أو أقل ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير فأعلى

العمر ☐ 18 - 25 ☐ 26 - 35 ☐ 36 - 49 ☐ 50 فما فوق

القسم الثاني: مجالات الدراسة:

ضع إشارة(x) في المربع الذي ينطبق على حالتك:

المجال الاول: المواطنة، وهي: علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق – متبادلة – في تلك الدولة، متضمنة هذه المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات.

البعد الاول: القانوني

ويعرف بانه علاقة الفرد بالدولة كحقيقة جغرافية وسياسية تحددها وتحكمها النصوص الدستورية والقانونية والتي تحدد على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات.

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
1	يوجد لدي التزام بالقوانين والتشريعات المعمول بها.					
2	التزم بالواجبات المطلوبة مني تجاه الدولة مثل التعليمات الرسمية/ دفع الضرائب وغيرها.					
3	أرى ان دفع الضرائب هو واجب المواطن تجاه الدولة لتوفير الخدمات المختلفة.					
4	انبذ الوساطة والمحسوبية، واعمل على رفض اشكال الفساد كافة.					
5	عند قيامي بطلب خدمة حكومية، اعمل على الالتزام بمتطلبات طلب الخدمة وشروطها.					
6	أقوم بعملي على أكمل وجه ووفق المطلوب.					
7	أشعر بأنني احصل على حقوقي كاملة في					

	المجتمع.					

البعد الثاني: الاجتماعي

ويعرف بأنه مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتطلب بالضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي.

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
8	احترم فئات المجتمع كافة على اختلافاتهم الدينية او السياسية او المناطقية.					
9	أشعر بالتضامن مع الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع.					
10	أشارك الناس مناسباتهم الاجتماعية الافراح/ الاتراح وغيرها.					
11	أشعر بالفرح إذا كانت هناك مناسبة سعيدة للأقارب والجيران والأصدقاء.					
12	أعمل على زيارة المرضى والتضامن معهم.					
13	علاقتي مع المجتمع تتسم بالتكاتف الاجتماعي.					
14	احصل على الخدمات الاجتماعية (العلاج / المساعدات وغيرها) بسهولة ويسر.					

البعد الثالث: الانتمائي

ويعرف بأنه انتساب الفرد لكيان ما، يكون الفرد مندمجا فيه باعتباره عضواً مقبولاً وله شرف الانتساب اليه ويشعر فيه بالأمان والاستقرار والولاء.

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
15	أشارك في اللجان المجتمعية في مكان سكني.					
16	ابادر للمشاركة في الأنشطة المجتمعية مثل الاحتفالات او الاجتماعات العامة.					
17	ابادر للمشاركة في اعمال تطوعية في المجتمع مثل تنظيف الشوارع وغيرها.					
18	احترم قيمة العمل الجماعي في المجتمع.					
19	أرى ان الأملاك العامة مثل الحدائق والشوارع والارصفة يجب المحافظة عليها وعلى نظافتها.					
20	اشعر بالانتماء لمحيطي الاجتماعي "اسرة/ جيران/ أصدقاء"					
21	أشعر بانتماء عالٍ لوطني.					

المجال الثاني: المساءلة المجتمعية

البعد الاول: المشاركة المجتمعية

وتعرف بأنها " اشتراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدماً من الديمقراطية."

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
1	تعد المشاركة المجتمعية في وزارة التنمية الاجتماعية حق للمواطن.					
2	اشارك في وضع المعايير للمشاريع والخطط في وزارة التنمية الاجتماعية.					
3	يتقبل الموظف في وزارة التنمية الاجتماعية ملاحظاتي برحابة صدر.					
4	تحفز وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين على تقديم المقترحات وإبداء الرأي.					
5	تتبنى وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة.					
6	تسمح وزارة التنمية الاجتماعية للمواطنين المشاركة في اجتماعاتها.					
7	تمكن المشاركة المجتمعية المواطنين من تحديد الأولويات لوزارة التنمية الاجتماعية.					

البعد الثاني: الشفافية:

وتعرف بأنها " ظاهرة تشير الى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، تتيح لأصحاب المصلحة جمع معلومات قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم. تمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
8	أستطيع وبسهولة الاطلاع على خطط وسياسات وزارة التنمية الاجتماعية.					
9	يوجد صفحة الكترونية لوزارة التنمية الاجتماعية تقوم بنشر خططها وسياساتها وانجازاتها.					
10	شفافية وزارة التنمية الاجتماعية تعزز من الرضى المجتمعي.					
11	تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على الالتزام بمبدأ الشفافية في عملها.					
12	تستهدف وزارة التنمية الاجتماعية العائلات المستحقة للخدمة وفق معايير واضحة.					
13	فرص الحصول على الخدمات متاحة بشكل شفاف لجميع المواطنين.					
14	الخدمات التي تقدمها وزارة التنمية الاجتماعية يتم الاعلان عنها بطرق متعددة للوصول لأكبر شريحة من المواطنين.					
15	تقدم وزارة التنمية الاجتماعية خدماتها للجميع وفق معايير معلنة.					

البعد الثالث: الرقابة المجتمعية:

وتعرف بأنها "عملية قياس النتائج ومقارنتها بالخطط أو المعايير وتشخيص أسباب انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المرغوبة واتخاذها لإجراءات التصحيح عندما يكون ذلك ضرورياً."

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
16	يوجد دائرة للشكاوى في وزارة التنمية الاجتماعية تستقبل شكاوى المواطنين وتظلماتهم.					
17	يتعاطى المواطنون مع دائرة الشكاوى بسلاسة واهتمام.					
18	تتبنى وزارة التنمية الاجتماعية سياسات تعزز من الرقابة.					
19	تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالإجراءات اللازمة للكشف عن التجاوزات.					
20	تتعامل وزارة التنمية الاجتماعية وفق الاصول عند تقديم شكوى.					
21	تشجع وزارة التنمية الاجتماعية المواطنين الرقابة على أدائها.					
22	تسهم الرقابة المجتمعية في تعزيز الثقة بين المواطن ووزارة التنمية الاجتماعية.					

البعد الرابع: الاستجابة المجتمعية:

وتعرف " بأنها تسعى الوزارات ضمن العمليات التي تقوم بها لتلبية احتياجات وخدمة أصحاب المصلحة. ومدى استجابة الحكومة ومقدمي الخدمات لاحتياجات المواطنين."

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	اوافق	محايد	اعارض	اعارض بشدة
23	المخصص أو الخدمة التي أحصل عليها تفي باحتياجاتي.					
24	تعزز وزارة التنمية الاجتماعية الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين.					
25	اشعر بأن الخدمة التي أحصل عليها تتحسن باستمرار.					
26	لا أحتاج الى وساطة لأحصل على المخصص او الخدمة.					
27	تقدم وزارة التنمية الاجتماعية الخدمة للمواطنين بشكل منتظم.					
28	توفر وزارة التنمية الاجتماعية برامج وخدمات مستجيبة لقضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.					
29	توفر وزارة التنمية الاجتماعية استجابة عاجلة للحالات الطارئة التي تواجه المواطنين.					
30	ترسخ وزارة التنمية الاجتماعية الثقة بينها وبين المواطن من خلال تبني السياسة المستجيبة.					

مع فائق الشكر والتقدير،،،